

مَصْرَ لِيْبِيَا الْمَرْكَزِي

CENTRAL BANK OF LIBYA

التقرير السنوي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد

INFLATION

BANKING SECTOR

MARKT OPERATION

LOCAL MARKET INDICATORS

2010
2011

مؤشرات السلامة المالية والاستقرار
في القطاع المصرفي الليبي

WWW.CBL.GOV.LY

Supervision.D.Office@cbl.gov.ly

التقرير السنوي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد

(2010 م - 2011 م)

((مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي))

الصفحة	العنوان
14	الجدول : جدول رقم (1) هيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي
31	جدول رقم (2) تطور ملاءة رأس المال المعدلة للمصارف التجارية
48	جدول رقم (3) نسب الربحية عن السنوات 2009م - 2010م
57	جدول رقم (4) نسبة الفائض في الاحتياطي الإلزامي والسيولة للمصارف التجارية خلال 2010م
59	جدول رقم (5) تطور أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عامي 2010م - 2011م
60	جدول رقم (6) تطور أهم بنود الخصوم الايداعية خلال سنتي 2010م - 2011م
62	جدول رقم (7) تطور أهم بنود أصول القطاع المصرفي خلال سنتي 2010م - 2011م
62	جدول رقم (8) تطور رصيد النقدية والحسابات لدى المصارف المحلية خلال سنتي 2010م - 2011م
63	جدول رقم (9) تطور الحسابات خارج الميزانية خلال سنتي 2010م - 2011م
63	جدول رقم (10) قائمة الدخل الملخصة المقارنة خلال سنتي 2010م - 2011م
64	جدول رقم (11) بيان بالفوائد المقبوضة خلال سنتي 2010م - 2011م
65	جدول رقم (12) بيان العمولات المقبوضة والإيرادات الأخرى خلال سنتي 2010م - 2011م
65	جدول رقم (13) بيان بالفوائد المقبوضة خلال سنتي 2010م - 2011م
67	جدول رقم (14) نسب السيولة بالمصارف التجارية خلال سنتي 2010م - 2011م

حقوق الطبع و النشر محفوظة ©2011-2010 .

صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
توجه جميع المراسلات المتعلقة بهذا التقرير إلى مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، على
العنوان التالي:

ص . ب 1103

طرابلس - ليبيا

بريد مصور (فاكس) ++(218)214831642

بريد إلكتروني : supervision.d.office@cbl.gov.ly

الموقع الإلكتروني : www.CBL.gov.ly

الصفحة	العنوان
14	الجدول : جدول رقم (1) هيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي
31	جدول رقم (2) تطور ملاءة رأس المال المعدلة للمصارف التجارية
48	جدول رقم (3) نسب الربحية عن السنوات 2009م - 2010م
57	جدول رقم (4) نسبة الفائض في الاحتياطي الإلزامي والسيولة للمصارف التجارية خلال 2010م
59	جدول رقم (5) تطور أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عامي 2010م - 2011م
60	جدول رقم (6) تطور أهم بنود الخصوم الايداعية خلال سنتي 2010م - 2011م
62	جدول رقم (7) تطور أهم بنود أصول القطاع المصرفي خلال سنتي 2010م - 2011م
62	جدول رقم (8) تطور رصيد النقدية والحسابات لدى المصارف المحلية خلال سنتي 2010م - 2011م
63	جدول رقم (9) تطور الحسابات خارج الميزانية خلال سنتي 2010م - 2011م
63	جدول رقم (10) قائمة الدخل الملخصة المقارنة خلال سنتي 2010م - 2011م
64	جدول رقم (11) بيان بالفوائد المقبوضة خلال سنتي 2010م - 2011م
65	جدول رقم (12) بيان العمولات المقبوضة والإيرادات الأخرى خلال سنتي 2010م - 2011م
65	جدول رقم (13) بيان بالفوائد المقبوضة خلال سنتي 2010م - 2011م
67	جدول رقم (14) نسب السيولة بالمصارف التجارية خلال سنتي 2010م - 2011م

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
1	تقديم
3	مقدمة
5	ملخص تنفيذي
الفصل الأول	
	الرقابة على المصارف في ليبيا
9	تمهيد
9	1. أهداف الرقابة على المصارف
11	2. أنماط الرقابة
11	أ). الرقابة المكتتبية
11	ب). الرقابة الميدانية
الفصل الثاني	
	هكل القطاع المصرفي الليبي
13	تمهيد
13	1. مصرف ليبيا المركزي
13	2. المصارف التجارية
14	أ). هكل الملكية في الجهاز المصرفي
15	ب). تطور عدد المصارف التجارية وفروعها
15	ج). التوزيع الجغرافي لفروع ووكالات المصارف التجارية
16	د). مؤشر الكثافة المصرفية
17	ه). المصارف المتخصصة
17	و). المصارف الأخرى
17	ز). مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية
الفصل الثالث	
	الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي
18	تمهيد
18	1. تطور المركز المالي للمجمع للمصارف التجارية

الصفحة	العنوان
21	أ). مصادر أموال المصارف التجارية
21	• الخصوم الايداعية
22	• الأموال الخاصة
22	ب). استخدامات أموال المصارف التجارية
24	ج). حسابات خارج الميزانية
25	2. ترتيب المصارف
25	أ). ترتيب المصارف بحسب أصول داخل ميزانية
26	ب). ترتيب المصارف حسب الأموال الخاصة
26	3. التركيز في القطاع المصرفي
26	أ). تقسيم المصارف حسب مجموع الأصول
28	ب). تقسيم المصارف حسب طبيعة ملكيتها
الفصل الرابع	
رسمة القطاع المصرفي	
29	تمهيد
29	1. النسب المتعلقة بالأموال الخاصة
29	2. الأموال الخاصة مقابل الأصول
30	3. نسبة الخصوم الايداعية للأموال الخاصة
31	4. نسبة الملاءة
الفصل الخامس	
نوعية أصول القطاع المصرفي	
33	تمهيد
33	1. توزيع أصول القطاع المصرفي
34	2. الأصول المتداولة
34	أ). التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي
35	ب). التوظيفات والحسابات لدى المصارف الأخرى
36	3. القروض و التسهيلات
37	أ). التسهيلات المباشرة
38	• توزيع التسهيلات المباشرة حسب القطاع
39	• جودة المحفظة الائتمانية

الصفحة	العنوان
40	• المخصصات مقابل الديون غير المنتظمة
41	ب). التسهيلات غير المباشرة
الفصل السادس	
ربحية القطاع المصرفي	
43	تمهيد
43	1 . قائمة الدخل الملخصة المقارنة
44	2 . هيكل الإيرادات والمصرفات
44	أ) . الإيرادات من الفوائد
45	ب). الإيرادات من غير الفوائد
47	3 . الكفاءة
47	4 . نسب الربحية
الفصل السابع	
سيولة القطاع المصرفي	
49	تمهيد
49	1 . تحليل ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي
49	أ). نمو الودائع حسب طبيعة الجهات المودعة
51	ب). نمو الودائع حسب أنواعها
52	ج). هيكل الودائع لدى المصارف
52	2.نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي
53	أ). نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة
54	ب).نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير المباشرة
56	ج).المؤشرات الاحترازية الرقابية (الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية)
الفصل الثامن	
الأوضاع المالية للمصارف التجارية خلال عام 2011م	
58	تمهيد
58	1. تأثير الأوضاع التشغيلية
60	2. مصادر أموال القطاع المصرفي

الصفحة	العنوان
60	أ).الخصوم الإبداعية
60	ب).الأموال الخاصة
60	ج).أهم بنود الخصوم الإبداعية
61	3.استخدامات أموال القطاع المصرفي
62	4.الحسابات خارج الميزانية
63	5.الآثار المترتبة على قائمة الدخل بالقطاع المصرفي
64	6. ربحية القطاع المصرفي
64	أ).الإيرادات
64	• الفوائد المقبوضة
64	• العمولات المقبوضة
65	ب).المصروفات
65	• الفوائد المدفوعة والمصروفات الإدارية والعمومية
66	7. نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي

الصفحة	العنوان
	الملاحق
69	ملحق رقم(1): أهم المنشورات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال سنتي 2010 م - 2011 م
71	ملحق رقم(2): أهم الرسائل الدورية الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد خلال سنتي 2010 م - 2011 م
73	ملحق رقم(3): مركز مالي ملخص وموحد ومقارن للمصارف التجارية 2009 م-2011 م
75	ملحق رقم(4): ترتيب المصارف حسب مجموع أصولها داخل الميزانية
76	ملحق رقم(5): ترتيب المصارف حسب مجموع أصولها داخل وخارج الميزانية
77	ملحق رقم(6): ترتيب المصارف حسب مجموع أموالها الخاصة
78	ملحق رقم(7): فائض الاحتياطي الإلزامي والسيولة حسب المصارف
79	ملحق رقم(8): مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية المرخص لها بالعمل في ليبيا
81	ملحق رقم(9): المكاتب الهندسية وبيوت الخبرة المتخصصة في تقييم الأصول والعقارات المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي
82	ملحق رقم(10): مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي
86	ملحق رقم(11): بيان بأسعار الفائدة المدينة والدائنة كما في 2010/12/31م
90	ملحق رقم (12): بيان بأسعار الفائدة المدينة والدائنة كما في 2011/12/31م
94	ملحق رقم (13): تطور ميزانية المصرف الليبي الخارجي خلال سنتي 2010/2009 م

تقديم

يسرّ مصرف ليبيا المركزي أن يصدر التقرير السنوي للرقابة المصرفية (2010-2011) الذي تعدّه إدارة الرقابة على المصارف والنقد، متضمناً لمؤشرات السلامة المالية والاستقرار بالقطاع المصرفي الليبي.

ويأتي إصدار هذا التقرير للسنة الثالثة على التوالي ، بعد أن اعتمد مصرف ليبيا المركزي خطة إستراتيجية لتطوير الرقابة المصرفية خلال الفترة 2009-2011م ، يأتي في مقدمة مبادراتها تبني وسائل وأساليب الرقابة المصرفية الدولية المتوافقة مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، والتي تقتضي إصدار تقارير عن السلامة المالية والاستقرار بالقطاع المصرفي .

وبفضل الجهود الحثيثة المبذولة في الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي، فقد أظهرت المؤشرات التي تضمنها التقرير استمرار القطاع المصرفي نسبياً في تحقيق مستهدفاته في الربحية والسيولة خلال عام 2010م، وفي زيادة الوعي بإدارة المخاطر، حيث تتصف المصارف الليبية بالملاءة واحتفاظها برؤوس أموال كافية لمواجهة المخاطر المرتبطة بنشاطاتها.

وقد حالت جهود الرقابة المصرفية دون تعرض القطاع المصرفي للمخاطر النظامية طوال السنوات الماضية، وبالرغم من الظروف الإستثنائية التي شهدها القطاع المصرفي خلال عام 2011م، فقد تمكن القطاع المصرفي من اجتياز مشكلة السيولة التي تعرض لها نتيجة للظروف الأمنية التي واكبت أحداث ثورة 17 فبراير المجيدة ، واستمرت المصارف في تقديم خدماتها للجمهور وفي فتح الإعتمادات المستندية لأغراض توريد السلع للسوق الليبية .

وبالرغم من التجميد الذي تعرضت له الأرصدة الليبية بالخارج، بما في ذلك أرصدة المصارف التجارية لدى المراسلين ، فقد تمكنت المصارف من الوفاء بالتزاماتها الخارجية بفضل الجهود التي بذلتها مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2011م، ونتيجة لإلتزام القطاع المصرفي الليبي بقراري مجلس الأمن رقمي (1970) و (1973) بخصوص ليبيا.

وبالرغم من التدني في مؤشرات المصارف التجارية المتعلقة بالربحية والسيولة خلال عام 2011م إلا أن هذه المصارف تمكنت من مواجهة مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية التي ترتبت عن الأوضاع التشغيلية والأوضاع الاقتصادية التي عرفتها ليبيا خلال عام 2011م. ومن المتوقع أن تستعيد المصارف معظم نشاطاتها وأن تعوض الفاقد في مدخولاتها خلال عام 2012م ، حيث تظهر النتائج الأولية خلال عام 2012م ، تاريخ صدور هذا التقرير ، مؤشرات إيجابية مطمئنة ، وتعتبر أموال المودعين وحقوق المساهمين بمنأى عن أي مخاطر نظامية بعد أن عادت الأمور إلى أوضاعها الطبيعية وصارت البيئة المصرفية تتصف بالاستقرار .

وإذ نقدم هذا التقرير، نتقدم بالشكر والتقدير للعاملين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد ، على إصدار هذا التقرير للسنة الثالثة على التوالي ، متمنياً لهم كل التوفيق والنجاح . كما نأمل أن يجد المتابعين لأوضاع القطاع المصرفي الليبي والمهتمين بأوضاعه ما يمكنهم على الإلمام بهذه الأوضاع والوقوف على حقيقتها ، وأن يجد الجمهور والمتعاملين مع القطاع المصرفي الليبي ما يطمئنهم ويشجعهم على إيداع مدخراتهم بالمصارف الليبية وتسخيرها في خدمة الاقتصاد الوطني .

" الصديق عمر الكبير "

المحافظ

مقدمة

تمثل الرقابة المصرفية إحدى أهم اختصاصات مصرف ليبيا المركزي، ومن مهامه المتعلقة بمراقبة الهيئات المصرفية والإشراف عليها، بما يكفل سلامة مركزها المالي، ومراقبة كفاءة أدائها، والمحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين فيها والمتعاملين معها.

ويأتي إعداد هذا التقرير تنفيذاً للمبادرات الإستراتيجية الواردة بخطة تطوير الرقابة المصرفية (2009-2011م)، ويتضمن مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي، ويستعرض التقرير أوضاع ومؤشرات المصارف التجارية خلال عامي 2010 و2011م.

ويقع التقرير في ثمانية فصول وخمسة ملاحق، يتناول الفصل الأول، التعريف بالرقابة على المصارف في ليبيا، ويتناول الفصل الثاني هيكل القطاع المصرفي الليبي ومكوناته، بينما يتناول الفصل الثالث المؤشرات المالية للقطاع المصرفي، من خلال الميزانية المجمع للمصارف، ويستعرض الفصل الرابع رسملة القطاع المصرفي وعلاقتها بملاءة رؤوس أموال المصارف، ويركز الفصل الخامس على نوعية الأصول بالقطاع المصرفي الليبي وفقاً للمعايير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، بينما يتناول الفصل السادس ربحية القطاع المصرفي، ويستعرض الفصل السابع أوضاع السيولة بالمصارف التجارية، وقد خصص الفصل الثامن لاستعراض الأوضاع المالية ومؤشرات المصارف التجارية خلال عام 2011م، باعتبارها السنة التي شهدت فيها المصارف ظروف استثنائية نتيجة للأحداث التي واكبت ثورة 17 فبراير المجيدة والظروف الأمنية التي صاحبته.

ويلاحظ التزام التقرير باستعراض أوضاع القطاع المصرفي وتحليل مؤشراتته وفقاً لنظام (CAMELS) المتبع في ترتيب المصارف وتصنيف أوضاعها.

كما يتضمن التقرير عدد من الملاحق التي تستعرض ترتيب المصارف حسب مجموع الأصول، في عام 2010م بالمقارنة بعام 2009م، ووفقاً لمجموع أموالها الخاصة. كما تستعرض الملاحق فائض الاحتياطي النقدي الإلزامي والسيولة المطلوبة، وفقاً للمعايير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، كما هي في 2011/12/31م بالمقارنة بالوضع في 2010/12/31م.

ويعتبر هذا التقرير مكملاً للتقارير السنوية التي تعد عن كل مصرف تجاري على حده ، والتي هي نتاج لتكامل الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية التي تباشرها إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.

نأمل أن يساهم هذا التقرير في تسليط الضوء على مؤشرات السلامة المالية والاستقرار بالقطاع المصرفي الليبي، وأن يقدم صورة واضحة عن دور الرقابة المصرفية وانجازاتها خلال عامي 2010م و 2011م، وبما يعزز الثقة في القطاع المصرفي، ويساعد في صياغة توجهات السياسة النقدية التي يعمل مصرف ليبيا المركزي على تنفيذها ، من أجل النهوض بالقطاع المصرفي الليبي وضمان سلامته، وتعزيز قدراته التنافسية ، وضمان التزامه بالمعايير الرقابية المصرفية، وفقاً لأفضل الممارسات، حيث يعوّل على القطاع المصرفي لعب دور مهم في مرحلة إعادة بناء وأعمار ليبيا، بعد انتصار ثورة السابع عشر من فبراير تحقيقاً لأهدافها في الرفاه الاقتصادي والتنمية.

ولا يسعني في مقدمة هذا التقرير إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسيد المحافظ ونائبه والسادة أعضاء مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي على دعمهم المتواصل لجهود الرقابة المصرفية ومتابعتهم لأعمالها. كما نشكر جميع موظفي إدارة الرقابة على المصارف والنقد على جدهم واجتهادهم وتفانيهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم، وأخص بالشكر الفريق الذي أعد مسودة هذا التقرير، على ما بذلوه من مجهودات طيبة كانت لها بالغ الأثر في إخراجها بالشكل الذي يليق به، متمنياً لهم دوام التوفيق.

والله المستعان

" د.محمد عبدالجليل أبوسنيينة "

مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد

□

ملخص تنفيذي

Executive Summary

تمكّن القطاع المصرفي الليبي من تجاوز الأزمة التي عصفت به نتيجة للأوضاع الأمنية غير المستقرة التي عرقتها ليبيا أثناء فترة الثورة التي شهدتها البلاد في 17 فبراير 2011م، وقد ساعد في ذلك الملاءة التي تتمتع بها المصارف التجارية، لما تحتفظ به من أموال خاصة، واحتفاظ هذه المصارف بفوائض في السيولة وأرصدة كافية لدى مصرف ليبيا المركزي .

ورغم التقسيم الذي طرأ على إدارات المصارف، قبل استكمال تحرير كامل التراب الليبي، والمخاطر التشغيلية التي صاحبته، إلا أن هذه المصارف تمكنت من تحقيق التكامل في عملياتها والرجوع بها إلى أوضاعها الطبيعية بأقل تكلفة ممكنة، وكان هذا الموضوع يشكل التحدي الأكبر الذي واجهته المصارف بعد انتصار الثورة .

وكان الاستقرار الذي يشهده القطاع المصرفي الليبي حالياً، رغم الظروف التشغيلية الصعبة التي مرّ بها، مدفوعاً باستمرار مصرف ليبيا المركزي في ممارسة اختصاصاته الإشرافية والرقابية طوال فترة الأحداث ودون توقف، مما ساعد في إستعادة القطاع المصرفي لنشاطه والمحافظة على حيويته.

كما كان للإجراءات والسياسات التي إتبعها مصرف ليبيا المركزي، في معالجة مشكلة السيولة النقدية، التي عرقتها البلاد، بالغ الأثر في تجاوز الأزمة التي شهدها القطاع المصرفي، وفي تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الوطني .

وقد تواصل النمو في حجم القطاع المصرفي في ليبيا، حيث سجلت الميزانية المجمعة للمصارف لسنة 2010م، نمواً وقدره 11% بالمقارنة بسنة 2009م، وذلك نتيجة إرتفاع ودائع العملاء من القطاع العام والقطاع الخاص بنسبة 17.3%، بالإضافة إلى نمو الأموال الخاصة بنسبة 28% نتيجة للتوزيعات التي قامت بها المصارف، وبالرغم من الأزمة التي تعرضت لها المصارف خلال عام 2011م، إلا أن الميزانية المجمعة للمصارف في

2011/12/31م ، شهدت نمواً وقدره 8%، وبمعدل أقل من معدل النمو الذي طرأ على الميزانية المجمعة للمصارف في نهاية عام 2010م، ويرجع النمو الذي طرأ على الميزانية المجمعة للمصارف خلال عام 2011م، إلى الزيادة في ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي بنسبة 23% .

كما حافظ القطاع المصرفي على نسب توزيع أصوله، حيث إستحوذ مصرف ليبيا المركزي على 49% من مجمل أصول القطاع المصرفي في ليبيا، في شكل شهادات إيداع قصيرة الأجل، وبالرغم من التركيز على التوظيف لدى مصرف ليبيا المركزي، لتدني المخاطر المرتبطة به، إلا أن المحفظة الائتمانية (التسهيلات المباشرة) لدى المصارف حققت نمواً وقدره 11% في 2010/12/31م .

وقد تراجعت نسبة النمو في التسهيلات المباشرة بشكل ملحوظ في 2011/12/31م، حيث تدنت هذه النسبة إلى 2.0% ، نتيجة للظروف التشغيلية التي عرفتتها المصارف إبان الأحداث التي شهدتها ليبيا في عام 2011م، حيث توقف النشاط الائتماني للمصارف توفقاً شبه كامل نتيجة للمخاطر الكبرى المصاحبة لنشاط منح الائتمان، وللتراجع الكبير الذي شهده النشاط الاقتصادي في تلك الفترة.

وقد بلغت نسبة التسهيلات غير المنتظمة، في 2010/12/31م، 21% من إجمالي التسهيلات الممنوحة، ولا زالت هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة بالمعدلات القياسية في الدول الأخرى، غير أن المصارف تعمل دائماً على تكوين المخصصات اللازمة في مواجهة الديون غير المنتظمة، حيث بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير المنتظمة التي احتفظت بها المصارف في 2010/12/31م، ما نسبته 75.2%، في إطار التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة في مواجهتها.

وتشكل التسهيلات غير المباشرة (حسابات خارج الميزانية) نسبة مهمة في إجمالي المحفظة الائتمانية بالمصارف، حيث وصلت نسبتها في 2010/12/31م، إلى 49%.

وقد انعكست نشاطات المصارف على ربحيتها ، حيث وصلت أرباح المصارف (قبل الضرائب) في 2010/12/31م، ما مجموعه 654.3 مليون دينار ، مظهرة تراجعاً بنسبة 17.5% ، بالمقارنة بإجمالي الأرباح في 2009/12/31م، في حين انخفضت أرباح المصارف في 2011/12/31م، نتيجة للأحداث

التي شهدها القطاع المصرفي، والنشاط الاقتصادي بشكل عام، حيث انخفضت الأرباح المجمعة للمصارف (قبل الضرائب) إلى 345.7 مليون دينار وبنسبة انخفاض وقدرها 47% متأثرة بالتدني في صافي الفوائد والعمولات المقبوضة، حيث شهدت صافي الإيرادات انخفاضاً بنسبة 9.9% في 2011/12/31م، بالمقارنة بما كانت عليه في 2010/12/31م، بسبب انخفاض الإيرادات من الفوائد بنسبة 29.6%، وتدني الفوائد على شهادات الإيداع التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي.

وقد ساهم استمرار التركيز في التوظيف لدى مصرف ليبيا المركزي في ارتفاع الأصول المتداولة لدى القطاع المصرفي التي بلغت نسبتها 77%، من مجمل الأصول، في 2010/12/31م، واستمرت المصارف في المحافظة على هذه النسبة في عام 2011م، مما يؤثر سلباً في دور المصارف التجارية في الوساطة المالية التي تعتبر أحد أهم العوامل التي تؤثر في الاستقرار المالي.

ونظراً لطبيعة الودائع في القطاع المصرفي، التي تتمثل في ودائع تعود لجهات تابعة للقطاع العام في شكل ودائع تحت الطلب، فقد تعرضت المصارف خلال عام 2011م، لمخاطر السحوبات العالية مدفوعاً بالأوضاع الأمنية غير المستقرة، وهو ما تطلب من المصارف العمل على المحافظة على نسبة سيولة عالية لمواجهة.

وبالرغم من الملاءة الجيدة للقطاع المصرفي في ليبيا، وارتفاع نسب السيولة، إلا أن مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي لازالت محدودة، بالنظر إلى ما بحوزة المصارف من أصول سائلة لازالت تعمل بعيداً عن دائرة تمويل الفرص الاستثمارية الجيدة، والتوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويؤمل أن تلعب المصارف دوراً هاماً في إعمار وإعادة إعمار ليبيا على المدى القصير والمتوسط.

والتحدي الكبير الذي يواجه المصارف في المرحلة الحالية هو معالجة محفظة التسهيلات المتعثرة، والعمل على انتهاج سياسة ذات فعالية أكثر في توزيع الأصول مصحوبة بمعايير سليمة لإدارة مخاطر السيولة.

وعلى صعيد التشريعات الرقابية، ذات العلاقة بالقطاع المصرفي ، فقد شهد العام 2010م، صدور المنشور رقم (2010/9) بشأن الضوابط المنظمة لتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية مثل المرابحة للأمر بالشراء بما في ذلك نموذج المركز المالي للفروع المصرفية التي تمارس هذا النشاط ودليل الحسابات الخاص بها والضوابط المنظمة لتعيين هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف.

كما شهدت سنة 2011م، صدور العديد من القرارات التي نظمت التعامل في النقد الأجنبي في الظروف الاستثنائية، وتحديد أسقف للسحب بالدينار الليبي، وهي الإجراءات التي فرضتها أوضاع السيولة بالقطاع المصرفي، والأزمة التي عرفتها المصارف في هذا المجال .كما تم تنظيم إجراءات فتح الاعتمادات المستندية وإجراء الحوالات الخارجية، حيث ألزمت المصارف بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن ليبيا ، وفي مقدمتها القرارين (1970) و(1973)، وكانت هذه الإجراءات مدفوعة بتداعيات تجميد الأموال الليبية في الخارج، بما في ذلك أموال مصرف ليبيا المركزي، التي استوجبت العمل من خلال إدارة الأزمة، وترشيد استخدامات النقد الأجنبي وفقاً للأولويات التي حددتها الجهات المختصة بالدولة الليبية.

وقد حرص مصرف ليبيا المركزي، في كل من بنغازي وطرابلس، على استمرارية العمل بالقطاع المصرفي والمحافظة على تماسك المصارف التجارية والتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية التي تعرضت لها، وهو ما مكّن المصارف من استئناف نشاطاتها بشكل طبيعي بعد رفع القيود التي كانت مفروضة عليها. كما تمكّن مصرف ليبيا المركزي من القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي، التي نشطت إبان الأزمة، وعالج مشكلة السيولة بالدينار الليبي، على النحو الذي حافظ على استقرار قيمة الدينار الليبي في مواجهة العملات الأجنبية، والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية.

الفصل الأول

الرقابة على المصارف في ليبيا

يتم تنفيذ الرقابة على المصارف في ليبيا إعمالاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، وفقاً لما يصدر عن مصرف ليبيا المركزي من تعليمات وضوابط منظمة للعمل المصرفي، ويجرى تعميمها على كافة المصارف العاملة.

وتتكون الرقابة على أعمال المصارف في ليبيا من ثلاثة مستويات رئيسية وهي:-

1 - الرقابة الداخلية (Internal control) بالمصارف التجارية، من خلال أنظمة الضبط

الداخلي والرقابة الداخلية (إدارات المخاطر / الامتثال / إدارات المراجعة الداخلية).

2 - المراجعة الخارجية لحسابات المصارف (External Audit) من قبل المراجعين القانونيين،

وفقاً لأحكام المادة (83) من القانون رقم (1) لسنة 2005م، بشأن المصارف.

3 - رقابة مصرف ليبيا المركزي (المكتبية والميدانية) التي تنفذها إدارة الرقابة على المصارف

والنقد، باعتباره السلطة النقدية في ليبيا.

بالإضافة إلى رقابة هيئة سوق الأوراق المالية بالنسبة للمصارف المدرجة بالسوق.

أهداف الرقابة على المصارف:-

الهدف الرئيسي للرقابة على المصارف هو المحافظة على سلامة القطاع المصرفي، وتحقيق الاستقرار المالي، من خلال الرقابة على إدارة المخاطر، بما يؤدي إلى حماية أموال المودعين، والحفاظ على حقوق المساهمين، وقيام المصارف بدور الوساطة المالية للمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني. وفي إطار جهود مصرف ليبيا المركزي الرامية لتطوير القطاع المصرفي أعدت إدارة الرقابة على المصارف والنقد خطة إستراتيجية للسنوات 2009-2011م، بهدف تطوير أساليب الرقابة وتعزيز وتفعيل دور مصرف ليبيا المركزي في الرقابة على المصارف العاملة في ليبيا، وبما يكفل التزام المصارف بأفضل الممارسات في العمل المصرفي.

وقد استندت الخطة الإستراتيجية لإدارة الرقابة على المصارف والنقد، على تطبيق المبادئ

الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، وفقاً للورقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية

لسنة 2006م وتعديلاتها، وترتكز الخطة على إحدى عشر مبادرة (Initiatives) تطويرية يمكن تلخيصها على النحو التالي:-

1. استكمال الهيكل التنظيمي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد.
2. تطوير قاعدة بيانات واسعة ومتكاملة تتم أتمنتها، لتعزيز جهود الرقابة الميدانية والمكتبية.
3. الاعتماد على تقنية المعلومات، واستخدام الأرشفة الالكترونية، والحد من استخدام الورق إلى أبعد الحدود.
4. مواكبة المستجدات في مجال الرقابة المصرفية، ومراجعة التعليمات السارية بهدف تطويرها.
5. ممارسة الرقابة المصرفية بشقيها المكتبي والميداني وفقاً لمعايير الـ CAMELS وتأمين التكامل والتنسيق بينهما.
6. تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمراجعة والإفصاح المالي.
7. وضع إطار تنفيذي لتطبيق معايير بازل 2 لكفاية رأس المال.
8. تطبيق أساليب الرقابة المصرفية المجمعّة على المجموعات المصرفية.
9. بناء وتطوير الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الرقابة المصرفية.
10. الإدارة بالأهداف، ومعدلات الأداء.
11. التعاون مع السلطات الرقابية في الدول الأخرى.

وقد قطعت الإدارة شوطاً مهماً في تنفيذ مبادرات الإستراتيجية خلال عامي 2009-2010م، ونظراً للأحداث التي واكبت ثورة 17 فبراير المجيدة والظروف الأمنية التي شهدتها البلاد تعذر استكمال بعض مبادرات الإستراتيجية التي كانت مستهدفة خلال عام 2011م، حيث تم إرجائها إلى عامي 2012-2013م.

وتستند رقابة مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية، على احدث المعايير الدولية وأفضل الممارسات في الرقابة المصرفية، الأمر الذي بدأت تظهر معه بوادر نجاح الخطة الإستراتيجية، وذلك من خلال زيادة الوعي بإدارة المخاطر المصرفية، وتصنيف الديون، وتكوين المخصصات في مواجهة الديون المتعثرة، والاهتمام بتقنية المعلومات والتدريب، وإدخال منتجات مصرفية جديدة، حيث نمت المراكز المالية للمصارف، وزادت التنافسية في السوق المصرفية، فازداد الاهتمام بتطوير إدارات المخاطر، والرقابة الداخلية، ومكافحة عمليات غسل الأموال، ومهام الامتثال، وتطبيق أسس الحوكمة المؤسسية.

أنماط الرقابة التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي على المصارف:-

1- الرقابة المكتبية Off-site Supervision

يقوم المصرف المركزي بمراقبة ومتابعة الأوضاع المالية للمصارف من خلال التقارير الإحصائية والبيانات المرسله من المصارف والمعلومات المالية، حيث تتم مراجعة وتحليل تلك البيانات، واحتساب أهم النسب والمؤشرات المالية، للوقوف على الوضع المالي للمصارف، ومعرفة مدى اهتمامها بإدارة المخاطر، و التزامها بالمعايير والأنظمة والتعليمات.

وفي سبيل تعزيز الرقابة المكتبية، فقد قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد بإعطاء موضوع تحليل ودراسة البيانات المالية أهمية كبيرة، بالإضافة إلى تطوير الإحصاءات المصرفية، ومراقبة التركزات الائتمانية والمخاطر المصرفية ومتابعة المصارف، وذلك بهدف إيجاد نظام للإنذار المبكر **Early warning system**.

2- الرقابة الميدانية On- Site Supervision .

يتضمن هذا النوع من الرقابة القيام بمهام تفتيش ميدانية على المصارف ، للتأكد من التزامها بالمعايير والتشريعات المصرفية في ليبيا ومدى امتثالها للأنظمة والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى تقييم أوضاع المصارف بشكل شامل، والتأكد من سلامة أوضاعها المالية و كفاءة إدارتها، وأتباعها معايير الحوكمة، ومدى كفاية أنظمة الضبط والمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، ومطابقة التقارير المالية التي تقدمها المصارف بما تحويه السجلات والمنظومات المستخدمة لدى المصارف التجارية.

ونتيجة تفاعل الرقابة المكتبية والميدانية وتكاملهما ، تقوم إدارة الرقابة على المصارف والنقد بإعداد تقارير رقابية سنوية عن المصارف، تحلل أوضاع هذه المصارف، بناءً على مؤشرات الـ CAMELS (رأس المال، نوعية الأصول، الإدارة، الربحية والسيولة)، ويتم إعطاء تصنيف مركب شامل لكل مصرف يتراوح ما بين (1) و (5)، بحيث يتم تصنيف المصارف إلى (1) قوي ، (2) جيد ، (3) مقبول ، (4) ضعيف ، (5) ضعيف جداً.

ويؤخذ هذا التصنيف كأساس لمطالبة المصارف باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الملاحظات التي يتم تدوينها على هذه المصارف، ويتضمنها التقرير الرقابي السنوي المعد عن كل منها ، وتتابع إدارة الرقابة على المصارف والنقد، مدى التزام المصرف بمعالجة الملاحظات، وفقاً لخطة العمل الموضوعة، وفي حال عدم تقيد المصرف بمعالجة الملاحظات الواردة بشأنه، يصبح المصرف معرضاً للإجراءات التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي، المنصوص عليها بالقانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، وتتراوح هذه الإجراءات بين توقيع غرامات جزائية على المصرف، ومنع المصرف من القيام ببعض الأنشطة المصرفية إلى وقف المدير العام أو مجلس الإدارة وتكليف لجنة إدارة مؤقتة، وقد تصل إلي دمج المصرف في مصرف آخر أو إلغاء الترخيص الممنوح له.

وقد حالت هذه الإجراءات دون تعرض القطاع المصرفي للمخاطر النظامية (systemic risk)، أو وقوع حالات إفسار مالي، كما اتسم القطاع المصرفي بالاستقرار، حيث لم يعرف القطاع المصرفي الليبي أية حالة إفلاس ولم يتعرض أية مصرف للتصفية أو سحب الترخيص، رغم بيئة العمل غير الملائمة ومناخ الاستثمار غير المشجع في اغلب الأحيان.

الفصل الثاني

هيكل القطاع المصرفي في ليبيا

تمهيد:-

يتكون القطاع المصرفي في ليبيا من مصرف ليبيا المركزي وعدد من المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة والمصرف الليبي الخارجي (offshore)، وتضم المصارف التجارية مصارف خاصة، ومصارف خاصة بمشاركة شريك استراتيجي أجنبي (مصارف مختلطة) كما يوجد بالقطاع المصرفي عدد من مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية.

أولاً / مصرف ليبيا المركزي

يمثل مصرف ليبيا المركزي السلطة النقدية في ليبيا، ويتبوأ قمة الهرم التنظيمي للمؤسسات المصرفية فيها، وقد تأسس عام 1955م وبأشر أعماله في عام 1956م، ويبلغ رأسماله نحو 500 مليون دينار، ويمارس اختصاصاته بناء على قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م، والذي حدد مهام المصرف في تنظيم وإصدار النقد، وتنظيم ومراقبة الائتمان والإشراف على المصارف التجارية ومتابعتها، ورسم السياسة النقدية للدولة ومتابعة تنفيذها، كما يناط به القيام بالأعمال المصرفية للدولة، فضلاً عن إدارة احتياطات الدولة، والمحافظة استقرار سعر الصرف.

ثانياً / المصارف التجارية

المصارف التجارية، شركات مساهمة ليبية، تضم عدد من المصارف المملوكة للدولة والقطاع الخاص، ملكية مشتركة، في حين توجد مصارف تساهم في رؤوس أموالها مصارف ومؤسسات مالية أجنبية بنسب محددة.

وتقوم المصارف بممارسة الأعمال المصرفية وتقديم الخدمات المختلفة من قبول للودائع وفتح الاعتمادات المستندية والقيام بالتحويلات الداخلية أو الخارجية، وتحصيل الصكوك المصرفية، بالإضافة إلى منح التسهيلات الائتمانية لمختلف الأغراض كالقروض العقارية والتجارية والتمويلية والخدمية، وإصدار الضمانات والاستثمار وأعمال الصرافة، وتقديم بعض المنتجات المصرفية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية وفيما يلي أهم خصائص الجهاز المصرفي الليبي:-

أ - هيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي

ساهمت جهود مصرف ليبيا المركزي في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وفي خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات ملاءة مالية تؤهلها لمواجهة تداعيات المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي، وقد كان من ضمن هذه الجهود دمج بعض المصارف التجارية، ورفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف التجارية العاملة، وتنويع ملكية المصارف الليبية بحيث سمح بملكية غير الليبيين في المصارف التجارية الليبية وفي هذا الإطار فقد تخلى مصرف ليبيا المركزي عن ملكيته في بعض المصارف التجارية، وفيما يلي بيان بهيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي :-

جدول رقم (1)

هيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي

ملكية رأس المال			المصرف
شريك إستراتيجي %	قطاع خاص %	قطاع عام %	
0.0	17.0	83.0	مصرف الجمهورية
19.0	22.0	59.0	مصرف الصحارى
0.0	15.0	85.0	المصرف التجاري الوطني
19.0	27.0	54.0	مصرف الوحدة
0.0	18.0	82.0	مصرف شمال أفريقيا
49.0	34.0	17.0	مصرف التجارة والتنمية
0.0	0.0	90.0	مصرف الواحة
40.0	60.0	0.0	مصرف الأمان
40.0	57.0	3.0	مصرف المتحد
0.0	100.0	0.0	مصرف التجاري العربي
0.0	100.0	0.0	مصرف السرايا
0.0	100.0	0.0	مصرف الإجماع العربي
0.0	100.0	0.0	مصرف المتوسط
0.0	99.3	0.65	مصرف الوفاء
50.0	0.0	50.0	مصرف الخليج الأول الليبي

ب - تطور عدد المصارف التجارية فروعها

بلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا (21) مصرفاً وذلك حتى نهاية عام 2011م منها (16) مصرفاً تجارياً، تمارس نشاطها من خلال (493) فرعاً ووكالة، بالإضافة إلى المصرف الليبي الخارجي، وعدد (4) مصارف متخصصة و(22) مكتب تمثيل لمصارف أجنبية. وواصلت المصارف التجارية سياسة زيادة عدد فروعها داخل البلاد لتغطية أكبر قدر ممكن من المناطق، حيث بلغ عدد فروع المصارف التجارية في نهاية عام 2011م، (330) فرعاً مصرفياً، و نحو (159) وكالة مصرفية، وقد باشرت المصارف التجارية منذ عام 2009م، في افتتاح نوافذ وفروع مصرفية تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية، حيث بلغ عدد فروع المصارف التجارية التي تقدم خدمات ومنتجات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية ما مجموعه (13) فرع مصرفي.

وضع
مصرف ليبيا
المركزي
ضوابط
لتأسيس
الفروع
والوكالات
المصرفية.

ج- التوزيع الجغرافي لفروع ووكالات المصارف التجارية العاملة في ليبيا

لا زالت المنطقة الغربية تحظى بالعدد الأوفر من الفروع والوكالات، المصرفية العاملة، حيث بلغت نسبة عدد الفروع فيها إلى إجمالي عدد الفروع في ليبيا في نهاية العام 2011م، ما يقارب 45.2% في حين بلغت نسبة عدد الفروع والوكالات في المنطقة الشرقية إلى إجمالي فروع القطاع المصرفي نحو 30% وفي المنطقة الوسطى نحو 17.4% والجنوبية نسبة 7%، وفيما يتعلق بتوزيع هذه الفروع والوكالات، حسب المصارف العاملة في ليبيا، فقد استحوذ مصرف الجمهورية على أكبر عدد من الفروع بلغ مجموعها (149) فرعاً ووكالة وتصل نسبتها إلى 30% من إجمالي عدد الفروع والوكالات، يليه مصرف الوحدة بما مجموعه (75) فرعاً ووكالة وبنسبة 15%، و ثم المصرف التجاري الوطني بنسبة 14% ومصرف الصحارى بنسبة 11% ومصرف شمال إفريقيا بنسبة 11%، وقد استحوذت هذه المصارف الخمس (الجمهورية - الوحدة - والمصرف التجاري الوطني - الصحارى - شمال إفريقيا) على ما نسبته 82% من إجمالي عدد الفروع والوكالات العاملة في ليبيا، ويبين الشكل البياني التالي توزيع فروع ووكالات المصارف بحسب المناطق الجغرافية في ليبيا.

شكل رقم (1)

توزيع فروع ووكالات المصارف بحسب المناطق الجغرافية في ليبيا.



مؤشر الكثافة المصرفية

إستناداً إلى مؤشرات وإحصاءات تعداد السكان لسنة 2006م، والبالغ نحو 6.597 مليون نسمة بلغ مؤشر الكثافة المصرفية في ليبيا (عدد المصارف إلى عدد السكان) نحو 0.7 (حوالي سبعة فروع مصرفية لكل مائة ألف نسمة) وهي نسبة متدنية قياساً بالكثافة المصرفية المعيارية والبالغة مصرفاً واحداً لكل عشرة الاف نسمة، مما يدل على محدودية انتشار المصارف حسب هذا المعيار.

$$\text{مؤشر الكثافة المصرفية} = \text{عدد المصارف} / \text{عدد السكان} * 10000$$
$$0.7 = 10000 * 6.597 / 493$$

ثالثاً: المصارف المتخصصة.

تعمل في ليبيا أربعة مصارف متخصصة (المصرف الزراعي- مصرف التنمية - مصرف الادخار والاستثمار العقاري- المصرف الريفي)، تتولى تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في المجالات الصناعية والتنمية، والمشروعات الزراعية، والاستثمار العقاري والإسكان، بالإضافة إلى القروض التي يمنحها المصرف الريفي لتمويل النشاطات الفردية والأسرية لذوي الدخل المحدود.

رابعاً / المصارف الأخرى:-

المصرف الليبي الخارجي:-

يعمل المصرف الليبي الخارجي " شركة مساهمة ليبية " وقد أسس بموجب القانون رقم 18 لسنة 1972م، ويمارس المصرف نشاطه كمصرف (Offshore) ويقوم بمزاولة الأعمال المالية المصرفية المختلفة بالخارج عن طريق مساهماته، كما يقوم ببعض الأعمال المصرفية بالداخل عن طريق وحدة التعامل بالدينار الليبي، ويعتبر من المصارف التي تركز على خدمات الجملة (Wholesale Bank)، وله عدد من المساهمات المنتشرة في مختلف دول العالم، وقد بلغ رأسمال المصرف المصرح به (\$ 8,700,000,000.00) دولار أمريكي مقسم إلى رأس المال مكتتب فيه بقيمة (87,000,000) مليون سهم، قيمة كل منهم (\$ 100) مائة دولار أمريكي، في حين بلغ رأس المال المدفوع في ابريل سنة 2010 نحو (\$ 3,000,000,000.00) دولار أمريكي مقسم إلى ثلاثين مليون سهماً إسمياً قيمة كل منهم (\$ 100) مائة دولار أمريكي مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.

والملاحق رقم (13) يبيّن تطور ميزانية المصرف الليبي الخارجي خلال عامي 2010-2011م.

خامساً/ مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية .

وصل عدد مكاتب التمثيل للمصارف الأجنبية في ليبيا (25) مكتباً بنهاية عام 2011م، وقد أصدر مصرف ليبيا المركزي، القرار رقم (2005/42) بشأن تنظيم آلية تأسيس مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية، ووضع الشروط والضوابط المنظمة لنشاطاتها، ويبيّن الملحق رقم (8) من هذا التقرير، أسماء مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا.

الفصل الثالث

الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي

تمهيد:-

يستعرض هذا الفصل تطور الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي خلال عام 2010م، وذلك من خلال تطور الأصول والخصوم الايداعية والأموال الخاصة للمصارف، خلال عام 2010م، بالمقارنة ببيانات عامي 2008 - 2009م، كما نستعرض الأوضاع المالية للمصارف التجارية خلال عام 2011م في الفصل الثامن من هذا التقرير.

• تطور المركز المالي للمجمع للمصارف التجارية :-

تواصل نمو الأصول (داخل وخارج الميزانية) التي يديرها القطاع المصرفي، حيث زادت الأصول خلال عام 2010م، بمبلغ (31,233.0 مليون دينار) وبنسبة نمو 33.3% بالمقارنة بعام 2009م.

ويعزى معظم الارتفاع في مجموع أصول القطاع المصرفي إلى تطور الأصول خارج الميزانية، وبشكل ملحوظ، حيث يلاحظ من الرسم البياني رقم (2)، المؤشرات التالية:-

- انخفاض نسبة الأصول داخل الميزانية من 16.5% في عام 2009م، إلى 11.3% في عام 2010م .

- ارتفاع نسبة حسابات خارج الميزانية من 62.3% في عام 2009م، إلى 66.3% في عام 2010م.

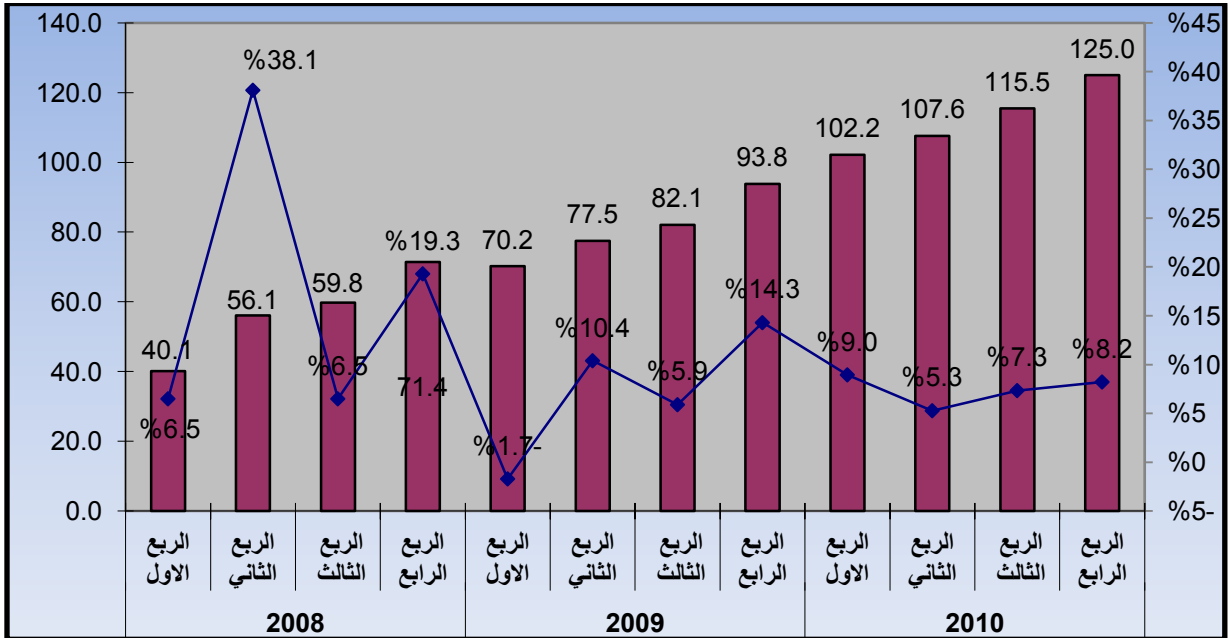
وبشكل عام لا تزال نسب النمو جيدة رغم التراجع في حجم الأصول داخل الميزانية، مقارنة بما كانت عليه في السنة السابقة(2009م).

الشكل رقم (2)

تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية خلال السنوات 2008م- 2009م- 2010م على أساس

ربع سنوي

المبالغ بالمليار دينار

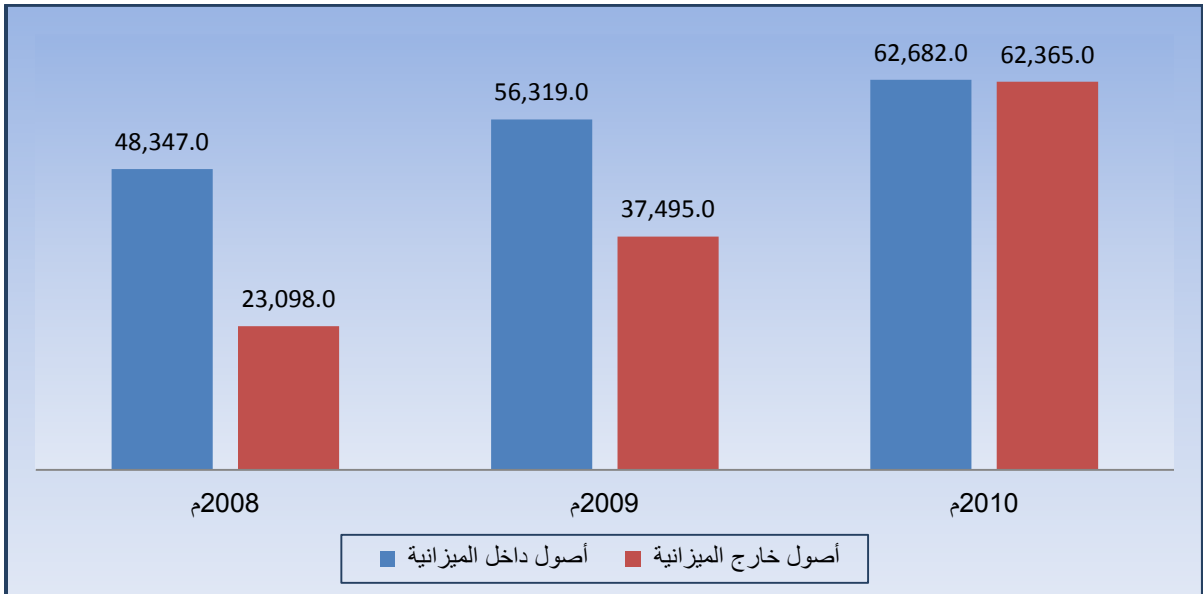


الشكل رقم (3)

تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية

خلال سنوات 2008م- 2009م- 2010م

المبالغ بملايين الدنانير

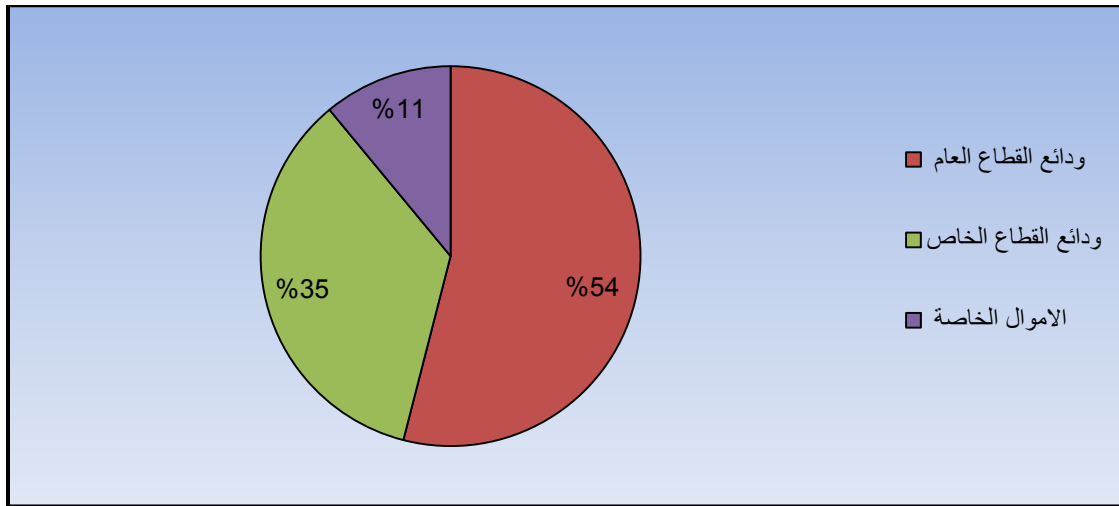


يلاحظ تحسن ميزانية القطاع المصرفي سنة 2010م مقارنة بالسنة السابقة، خصوصاً على مستوى مصادر الأموال الخاصة للمصارف، حيث نمت هذه الأموال بنسبة 28%، والخصوم الايداعية بنسبة 11% .

ويستعرض الشكلان البيانيان (4) و(5) كيفية توزيع الزيادة في مصادر أموال المصارف التجارية واستخداماتها، حيث بلغت الزيادة (5.7) مليار دينار، خلال عام 2010م.

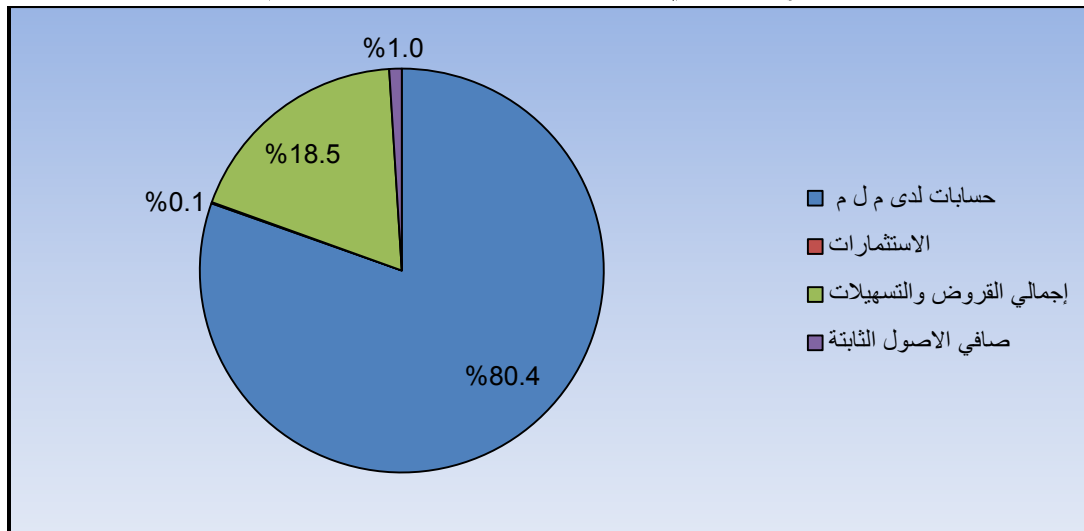
الشكل رقم (4)

توزيع الزيادة في مصادر الأموال خلال سنة 2010م



الشكل رقم (5)

توزيع الزيادة في استخدامات الأموال خلال سنة 2010م



أ- مصادر أموال المصارف التجارية:-

• الخصوم الإيداعية:-

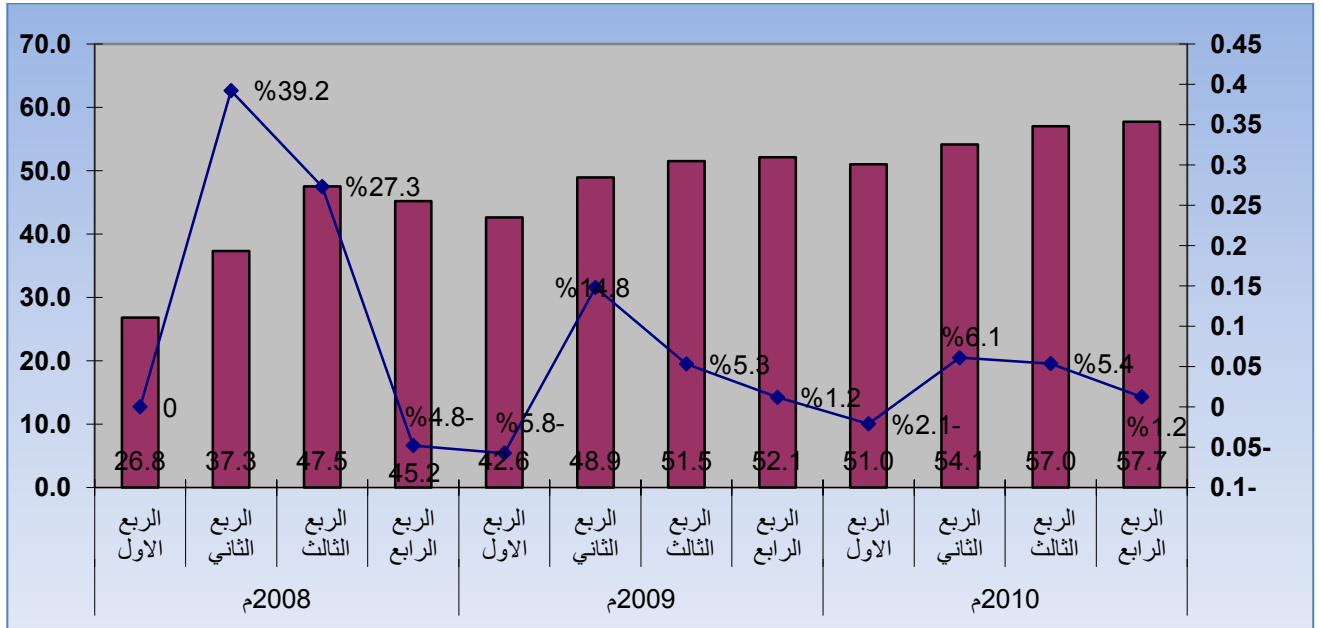
استمرت الخصوم الإيداعية للمصارف في الارتفاع، وبشكل ثابت خلال عام 2010م، حيث نمت من (51.0) مليار دينار في الربع الأول من سنة 2010م، لتصل إلى أعلى قيمة لها في نهاية الربع الرابع من عام 2010م، حيث بلغت (57.7) مليار دينار، بنسبة نمو تقدر بـ 11% بالمقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2009م، ويوضح الشكل البياني رقم (6) تطور الخصوم الإيداعية للقطاع المصرفي خلال الفترة 2008م - 2010م .

الشكل رقم (6)

تطور الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية خلال سنوات 2008م - 2009م - 2010م

المبالغ بمليار دينار

النسبة



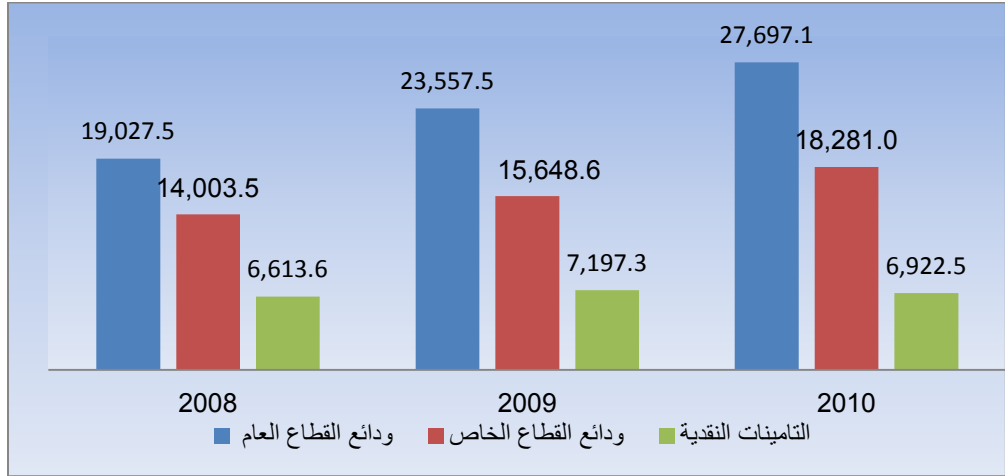
وقد تركز النمو في الخصوم الإيداعية في البنود التالية:-

- ودائع القطاع العام ، نمت بنسبة 18%.
 - ودائع القطاع الخاص ، نمت بنسبة 17%.
 - شهدت كل من التأمينات النقدية وأوامر الدفع، انخفاضاً بنسبة 4% و 16% على التوالي.
- ويوضح الشكل البياني التالي تطور بعض بنود الخصوم الإيداعية بالقطاع المصرفي الليبي خلال السنوات (2008 - 2010م).

الشكل رقم (7)

تطور أهم بنود الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية خلال السنوات 2008 م - 2009 م - 2010 م

المبالغ بملايين الدينانير



• الأموال الخاصة:-

زادت الأموال الخاصة للمصارف التجارية من (2.9) مليار دينار في 2009م إلى (3.8) مليار دينار في عام 2010م، وبنسبة ارتفاع قدرها 28%، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي طرأت على رؤوس أموال بعض المصارف، والتوزيعات التي قامت بها بعض المصارف التجارية خلال العام .

ب - استخدامات أموال المصارف التجارية:-

لازالت المصارف الليبية تعتمد في استخدام مواردها، بشكل أساسي، على مصرف ليبيا المركزي، حيث ارتفعت نسبة الأصول المستثمرة لديه إلى إجمالي صافي الأصول بالمصارف التجارية من حوالي 67.8% عام 2008م، إلى حوالي 68.5% في عام 2009م، وقد وصلت هذه النسبة إلى 71.1% عام 2010م، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الاستثمار في شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، مما يشير إلى عدم حدوث تطور مهم في نمط واتجاهات استخدامات موارد المصارف.

لم يحدث تطور مهم في نمط استخدام المصارف لمواردها حيث ظلت توجهها للاستثمار في مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2010م.

من ناحية أخرى، ارتفعت القروض والتسهيلات الممنوحة من (11.7) مليار دينار سنة 2009م، إلى (13.0) مليار دينار عام 2010م، وبنسبة نمو بلغت 11%، وقد تركز هذا الارتفاع في القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، ويلاحظ إن هذا النمو مستمر منذ عام 2007م وحتى العام 2010م. وبالرغم من انخفاض معدل العائد على شهادات الإيداع لدى مصرف ليبيا المركزي، استمرت المصارف التجارية في استثمار مصادر أموالها لدى مصرف ليبيا المركزي.

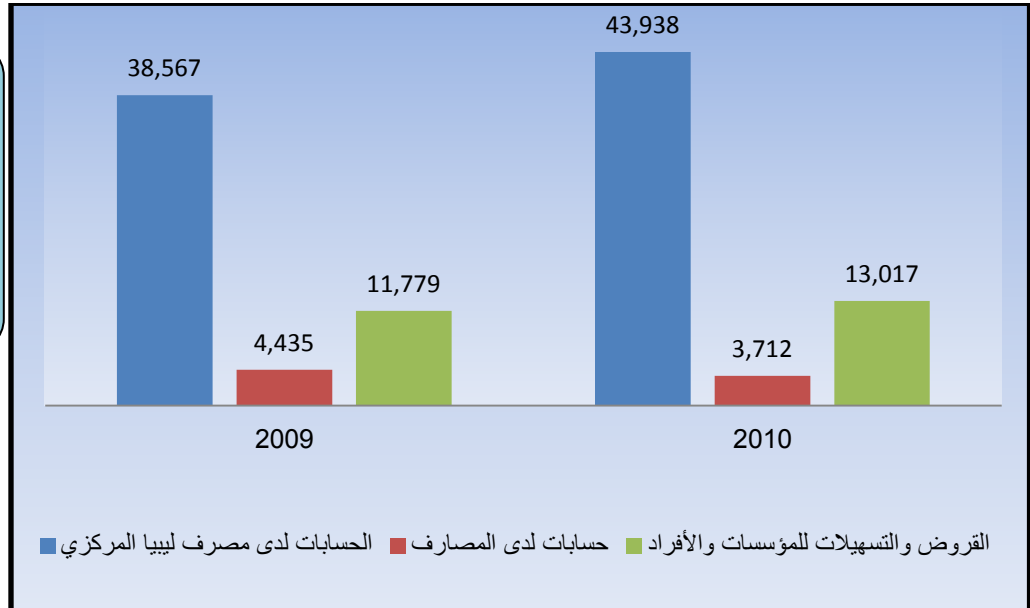
عمد مصرف ليبيا المركزي إلى تخفيض الفائدة على شهادات الإيداع لديه لتحفيز المصارف على تمويل المشروعات الاستثمارية بالاقتصاد الوطني.

ويعود ذلك إلى المخاطر المرتبطة بمناخ الاستثمار في ليبيا وقلّة الفرص الاستثمارية الواعدة التي تقدم للمصارف لتمويلها، من جهة، وإلى حاجة المصارف للاستثمار في أصول سائلة بهدف الاحتفاظ بنسب سيولة مقابل الودائع التي تعتبر بمجملها ودائع تحت الطلب، من جهة أخرى.

الشكل رقم (8)

تطور استخدامات الأموال خلال السنوات 2009 م-2010م

المبلغ بملايين الدينارات



تقوم المصارف التجارية بدور كبير في تمويل التجارة الخارجية وتقديم الضمانات.

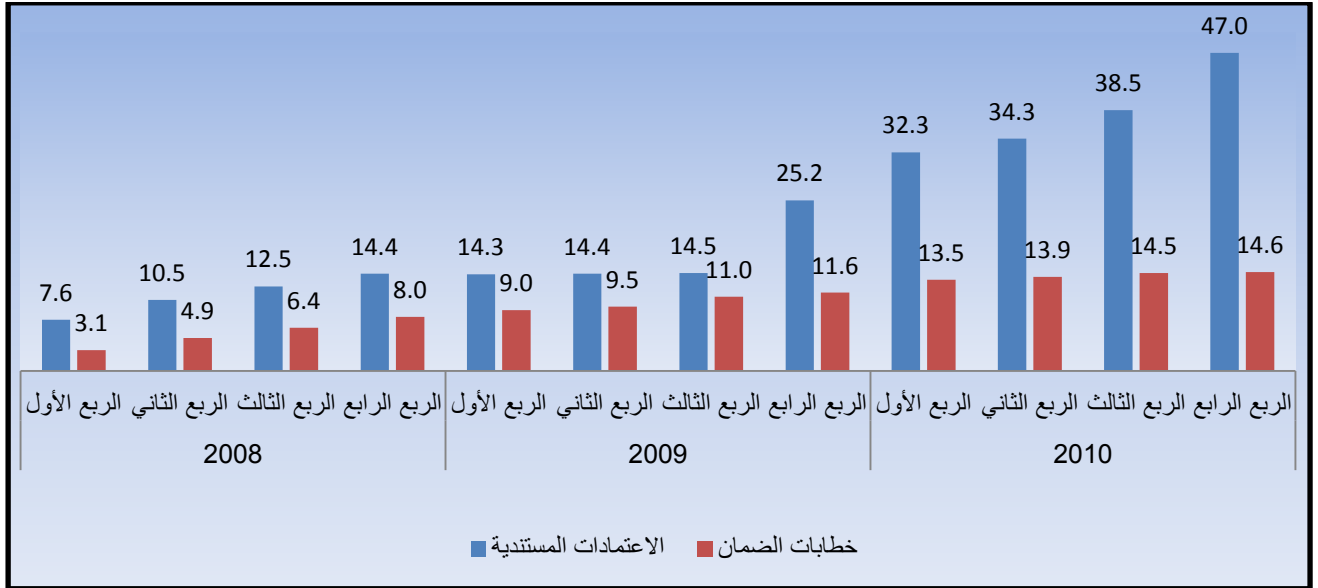
ج- الحسابات خارج الميزانية:-

ارتفع رصيد الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية بشكل ملحوظ من مبلغ (37.4) مليار دينار في 2009م، إلى (62.4) مليار دينار في 2010م، وبنسبة ارتفاع قدرها 66.3%، وقد تركز هذا الارتفاع في الاعتمادات المستندية المفتوحة التي ارتفعت بنسبة 86% وخطابات الضمان التي ارتفعت بنسبة 25%.

الشكل رقم (9)

تطور الحسابات خارج الميزانية على أساس ربع سنوي خلال السنوات 2008م-2009م-2010م

المبالغ بملايين الدينانير

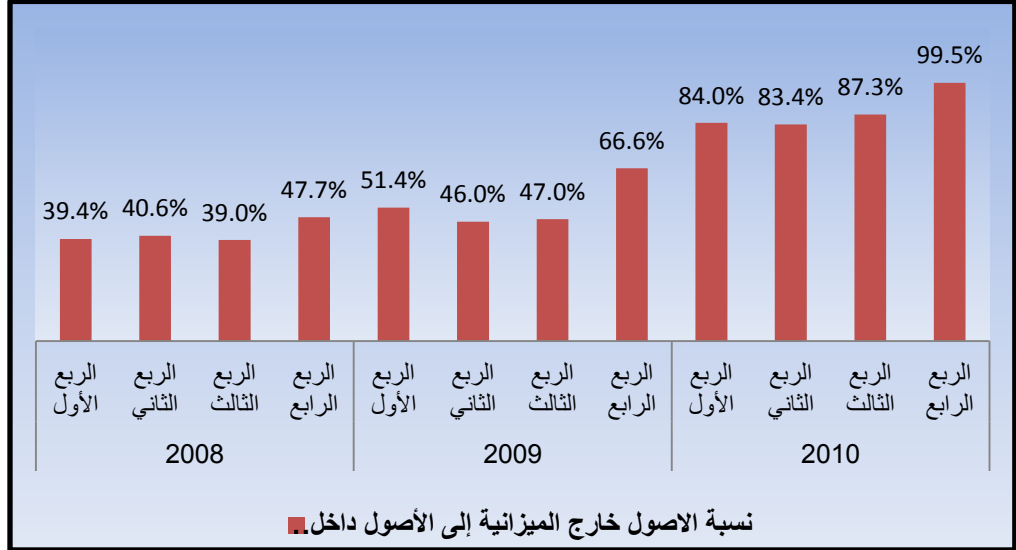


ارتفعت نسبة الأصول خارج الميزانية إلى الأصول داخل الميزانية، على مستوى القطاع المصرفي، من 47.7% سنة 2008م، إلى 66.6% سنة 2009م، وقد استمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت أعلى مستوى لها، في الربع الأخير من عام 2010م إلى 99.5%، ويرجع ذلك للتوسع في نشاط فتح الاعتمادات المستندية لأغراض الاستيراد وإصدار خطابات الضمان للشركات المنفذة للمشروعات، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (10).

وتتضمن هذه النسبة المرتفعة للأصول خارج الميزانية على مخاطر ائتمانية تتعرض لها المصارف التجارية، مما يتطلب التحوط لها، ولحد من مدى تعرض المصارف لهذه المخاطر، فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي خلال سنة 2010م قرار ينظم التركزات الائتمانية، حيث تم تحديد سقف للاعتمادات المستندية بحيث لا تتجاوز 3 أضعاف الأموال الخاصة، وسقف لخطابات الضمان بحيث لا تتجاوز 150% من الأموال الخاصة.

الشكل رقم (10)

تطور نسبة الحسابات خارج الميزانية إلى الحسابات داخل الميزانية 2008م - 2010م



2- ترتيب المصارف:-

أ - الترتيب بحسب الأصول داخل الميزانية:-

تم ترتيب المصارف التجارية العاملة خلال سنة 2010م، حسب مجموع صافي أصولها داخل الميزانية، وقد جاء مصرف الجمهورية في المرتبة الأولى حيث بلغت أصوله (27.4) مليار دينار، وارتفعت نسبة استحوازه في القطاع المصرفي من 39.1% في سنة 2009م، إلى 43.7% في عام 2010م، ثم المصرف التجاري الوطني، في المرتبة الثانية، حيث زادت نسبة استحوازه على أصول القطاع المصرفي من 16.9% سنة 2009م، إلى 18.9% سنة 2010م، ومصرف الصحارى في المرتبة الثالثة، بالرغم من انخفاض نسبة استحوازه عن السنة السابقة، حيث بلغ إجمالي أصوله (9.1) مليار دينار، وبنسبة 14.6% في سنة 2010م، مقابل 23.5% سنة 2009م من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وظل مصرف الوحدة في المرتبة الرابعة بنسبة 13.8% مقابل 13.9% سنة 2009م، أما باقي المصارف فقد تراوحت نسبة أصولها ما بين أقل من 1% و 4% من مجمل أصول القطاع المصرفي، ويوضح الملحق رقم (3) ترتيب المصارف بحسب الأصول داخل الميزانية، كما يوضح الملحق رقم (5) ترتيب المصارف بحسب الأصول داخل وخارج الميزانية.

تستحوذ المصارف التجارية ذات المساهمة العامة على أكثر من 62% من إجمالي أصول القطاع المصرفي داخل الميزانية.

ب- ترتيب المصارف حسب الأموال الخاصة

بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية (3.8) مليار دينار في 2010/12/31م، مقابل (2.9) مليار دينار عام 2009م، و(1.8) مليار دينار في 2008/12/31م، يوضح الملحق رقم (6) ترتيب المصارف التجارية حسب مجموع أموالها الخاصة. ويلاحظ وجود ثلاث مصارف تجارية خاصة وهي (مصرف السرايا - المصرف التجاري العربي- مصرف المتوسط)، التي يقل رأس المال المدفوع لكل منها عن 33.3 مليون دينار، الذي يمثل الحد الأدنى لرأس المال وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م، بشأن المصارف، وذلك خلال عام 2010م.

3-التركز في القطاع المصرفي

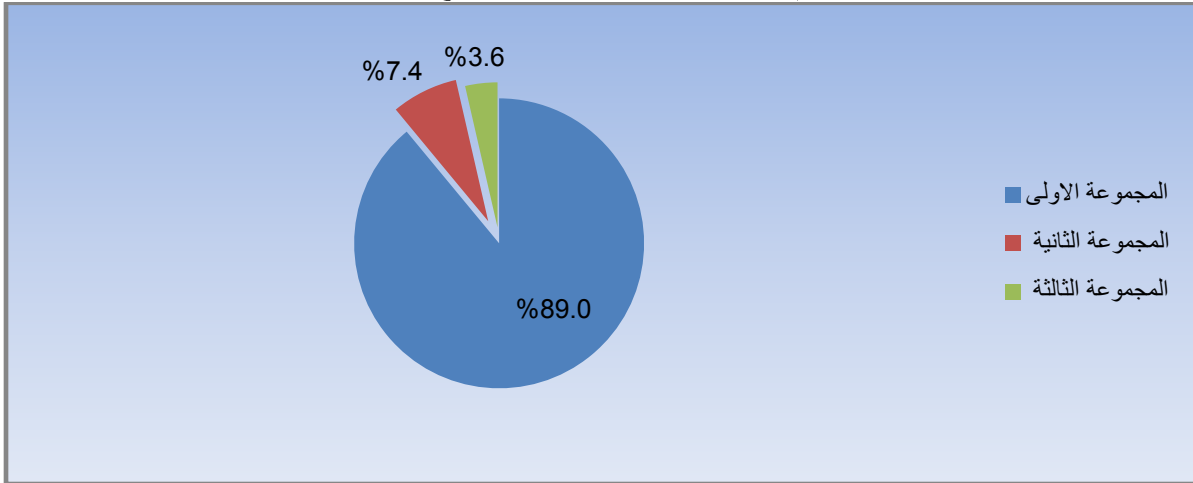
يتابع مصرف ليبيا المركزي مدى توزيع أصول القطاع المصرفي حسب المصارف تفادياً للمخاطر النظامية وبهدف ضمان الاستقرار المالي، ويسعى إلى تقليص ملكيته في بعض المصارف التجارية، التي يستحوذ على نسبة مهمة من رؤوس أموالها، و تعتبر ملكية مصرف ليبيا لرؤوس أموال هذه المصارف، ملكية تاريخية تعود للسنوات الأولى لتأسيس تلك المصارف من سبعينيات القرن الماضي.

أ -تقسيم المصارف حسب مجموع الأصول

يمكن تقسيم المصارف التجارية إلى ثلاث مجموعات، حسب حجم الأصول التي تديرها:-

- المجموعة الأولى/ المصارف التي تزيد أصول كل منها عن 10% من مجموع أصول القطاع المصرفي خلال عام 2010م، وتتكون هذه المجموعة من أربعة مصارف هي الجمهورية، التجاري الوطني، الصحارى، الوحدة .
- المجموعة الثانية/ المصارف التجارية التي تمثل أصول كل منها نسبة تتراوح بين 1% و 10% من مجموع أصول القطاع المصرفي، وتتكون هذه المجموعة من ثلاثة مصارف وهي التجارة والتنمية، شمال إفريقيا، الأمان للتجارة والاستثمار.
- المجموعة الثالثة/ المصارف التي تقل أصول كل منها عن 1% من مجموع القطاع المصرفي، وتضم هذه المجموعة بقية المصارف الأخرى.

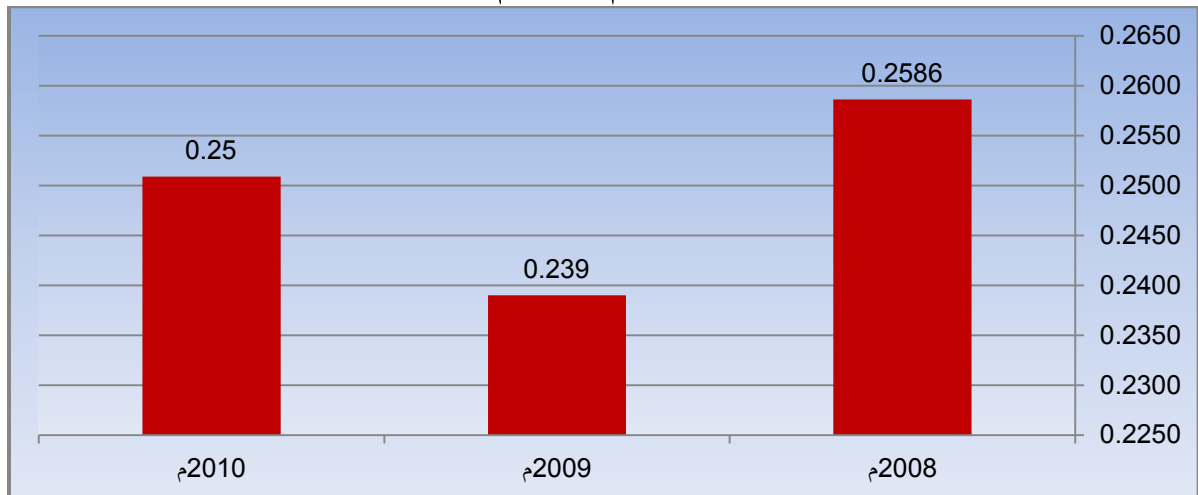
الشكل رقم (11)
تقسيم المصارف التجارية حسب مجموع أصولها



يوضح الشكل البياني أعلاه رقم (11) إن المجموعة الأولى من المصارف والتي تتضمن المصارف التجارية الكبيرة تستحوذ على نسبة عالية من مجموع أصول القطاع المصرفي ، مشيراً إلى تركيز القطاع المصرفي في عدد قليل من المصارف مما يزيد من المخاطر النظامية لهذه المصارف (Systemic Risk).

ويمكن قياس التركيز في أصول القطاع المصرفي من خلال احتساب مؤشر (Herfindahl – Hirschman index) عن طريق تجميع الجذور التربيعية لحصة كل مصرف من إجمالي أصول القطاع المصرفي بحيث يتم تحليل المؤشر على النحو التالي:-

الشكل (12)
مؤشر تركيز القطاع المصرفي الليبي
2008م – 2010م



المصارف التجارية الأربعة الكبرى هي مصارف لا يسمح حجمها بالتعرض لاحتمالات التوقف عن العمل أو الفشل.

- أقل من 0.1 يشير إلى وجود تركيز قليل في القطاع المصرفي.
- ما بين 0.1 و 0.18 يشير إلى وجود تركيز معتدل في القطاع المصرفي.
- أكثر من 0.18 يشير إلى وجود تركيز مرتفع في القطاع المصرفي.

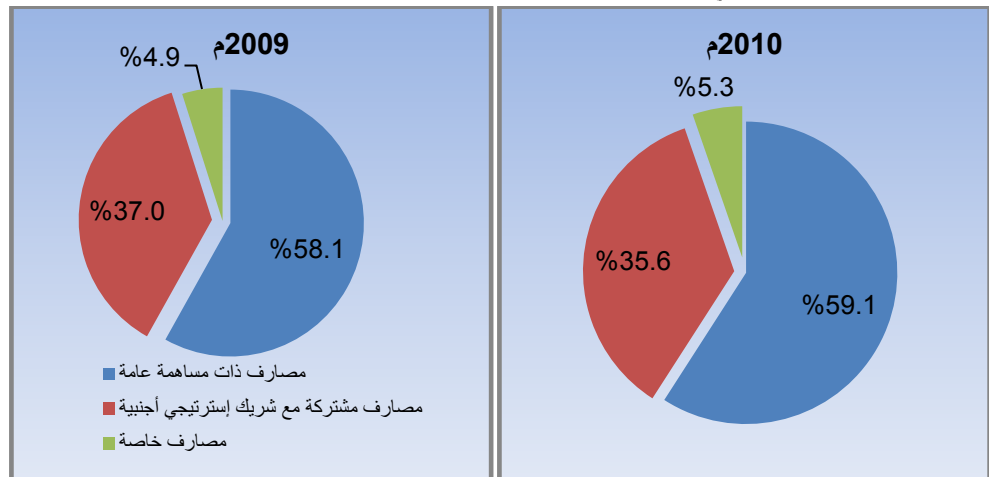
ويلاحظ من الشكل البياني رقم (12) ارتفاع مؤشر (H-index) للقطاع المصرفي الليبي ما بين 2008م و 2010م، مما يؤكد استمرار تركيز أصول القطاع المصرفي في عدد قليل من المصارف وهي الملاحظة التي أشارت إليها التقارير السنوية السابقة التي صدرت عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد.

ب - تقسيم المصارف حسب طبيعة ملكيتها:-

يلاحظ استمرار سيطرة المصارف المملوكة أغلبيتها من القطاع العام على أصول القطاع المصرفي، حيث زادت نسبة استحواذ هذه المصارف من 58.1% عام 2009م، إلى 59.1% في عام 2010م. كما يلاحظ انخفاض نسبة استحواذ المصارف ذات المساهمة المشتركة، بين جهات محلية ومصارف أجنبية، إلى حوالي 35.6% من مجموع أصول القطاع المصرفي، وذلك بعد أن كانت تشكل حوالي 36.9% من مجموع أصول القطاع المصرفي في نهاية عام 2009م، كذلك يلاحظ ارتفاع نسبة استحواذ المصارف الخاصة من 4.9% في عام 2009م، إلى 5.3% في عام 2010م، وهو مؤشر جيد يخفف من حدة التركزات في القطاع المصرفي الليبي.

الشكل رقم (13)

توزيع أصول المصارف التجارية حسب هيكل الملكية



الفصل الرابع رسمة القطاع المصرفي

تمهيد:-

شهدت الأموال الخاصة للمصارف التجارية نمواً ملحوظاً خلال عام 2010م، مما يعزز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة المخاطر، ويشكل حماية أكبر لأموال المودعين لدى القطاع المصرفي، حيث يضع مصرف ليبيا المركزي تعليمات بخصوص نسبة كفاية رأس المال يجرى تطبيقها على مستوى القطاع المصرفي، وتلتزم المصارف من خلالها بالاحتفاظ برأس مال كاف يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر المصاحبة للأنشطة التي تقوم بها، والجدير بالذكر أن مصرف ليبيا المركزي بصدد إصدار تعليمات جديدة للمصارف التجارية حول ملاءة رؤوس أموالها تتضمن مخاطر السوق.

1-النسب المتعلقة بالأموال الخاصة:-

يلاحظ نمو أصول المصارف التجارية بنسبة 11% فيما بين عامي 2009م، و2010م، وقد ساعد في ذلك نمو الخصوم الإيداعية بنسبة 11%، في حين كانت الزيادة في الأموال الخاصة للقطاع المصرفي بنسبة 28% وتتيح هذه الزيادة فرصة أكبر لتنمية الخصوم الإيداعية مقابل الأموال الخاصة.

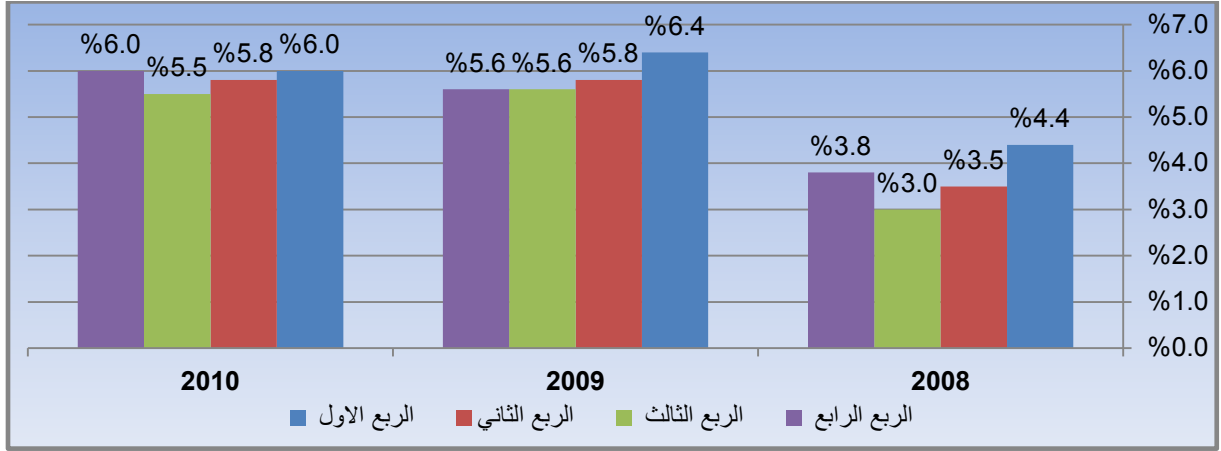
2-الاموال الخاصة مقابل الاصول

ارتفعت نسبة الأموال الخاصة إلى أصول القطاع المصرفي من 5.6% سنة 2009م، إلى 6% سنة 2010م، نتيجة لتحسن الأموال الخاصة بالمصارف التي ارتفعت من (2.9) مليار دينار عام 2009م إلى (3.8) مليار دينار عام 2010م، في المقابل نمت الأصول من (56.3) مليار دينار عام 2009م إلى (62.7) مليار دينار عام 2010م، وبنسبة نمو 11%.

تحدد التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي الخصوم الإيداعية الممكن الاحتفاظ بها بنسبة 300% من الأموال الخاصة.

الشكل رقم (14)

نسبة الاموال الخاصة الى الاصول

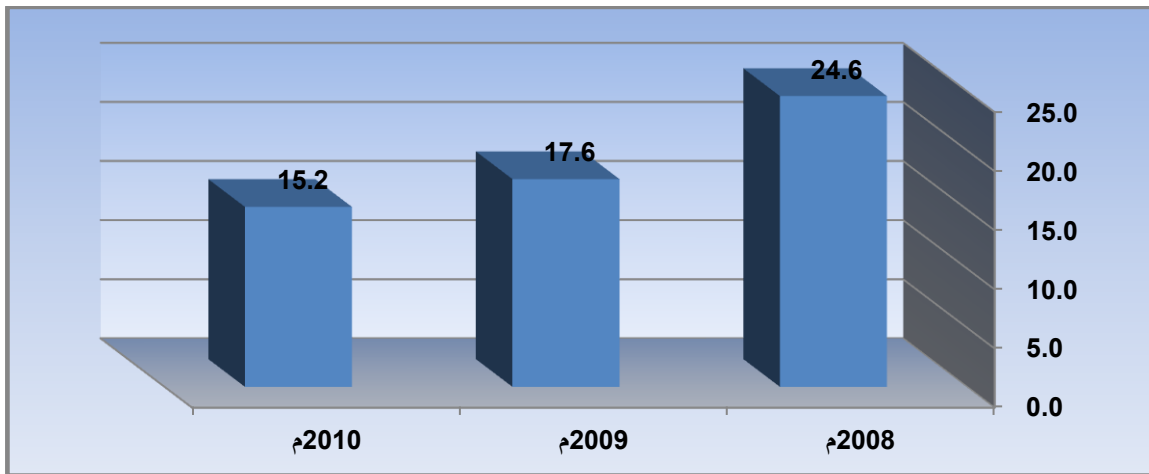


3- نسبة الخصوم الايداعية إلى الأموال الخاصة:-

انخفضت نسبة الخصوم الايداعية للمصارف إلى أموالها الخاصة من 24.6 ضعف سنة 2008م، إلى 17.6 ضعفاً سنة 2009م، لتصل إلى 15.2 ضعفاً عام 2010م، وبالتالي أصبحت أقل بكثير من الحد الأقصى المسموح به وفقاً لقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (2) لسنة 2010م، والذي حدد هذه النسبة عند 30 ضعفاً، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة للزيادة الحاصلة في الأموال الخاصة للقطاع التي نمت بنسبة 28% خلال عام 2010م، في حين نمت الخصوم الايداعية للقطاع المصرفي بنسبة 11% فقط.

الشكل رقم (15)

نسبة الخصوم الايداعية إلى الأموال الخاصة



4- نسبة الملاءة :-

تقوم إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمراجعة الملاءة المصرح بها من قبل المصارف التجارية، وتجري التعديلات اللازمة عليها، وذلك فيما يتعلق بالأموال الخاصة المعتمدة لاحتساب الملاءة ومطابقة الأصول المرجحة مع المراكز المالية المصرح بها من قبل المصارف، وكانت ملاءة رؤوس أموال المصارف التجارية المعدلة وفقاً لمتطلبات بازل(1)، دون الأخذ في الاعتبار مخاطر السوق، على النحو التالي.

جدول رقم (2)

تطور ملاءة رأس المال المعدلة للمصارف التجارية

2008م - 2010م

المبالغ بملايين الدنانير

السنة			البيان
2010م	2009م	2008م	
3,800.3	2,848.4	1,816.0	رأس المال الأساسي
4,179.5	3,160.8	2,124.0	رأس المال الكلي
30,328.6	23,435.9	18,183.6	مجموع الأصول داخل الميزانية و خارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر
12.5	12.2	10.0	نسبة ملاءة رأس المال الأساسي %
13.8	13.5	11.7	نسبة ملاءة رأس المال الكلي %

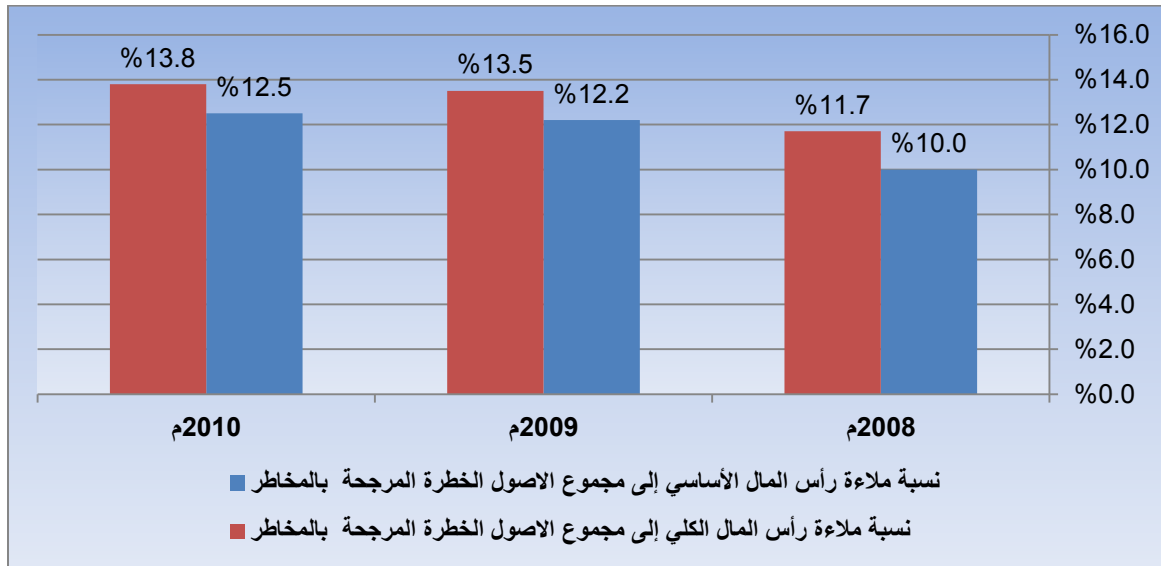
يوضح الجدول أعلاه نمو رأس مال المصارف الأساسي (يمثل رأس المال المدفوع، والاحتياطي القانوني، والاحتياطيات الغير المخصصة أو ما يعرف بالأموال الخاصة) وهو خط الدفاع الأول للمصارف في حال تعرضها إلى مخاطر الائتمان والمخاطر النظامية والسيولة، ولازال القطاع المصرفي يحتفظ بأموال خاصة جيدة في الوقت الحالي مقابل هذه المخاطر.

ويرجع سبب نمو رأس المال الأساسي (الأموال الخاصة) إلى رفع بعض المصارف لرؤوس أموالها المدفوعة، لغرض التوسع في أعمالها بالإضافة إلى قيام المصارف برفع الاحتياطي القانوني وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م، بشأن المصارف.

كما يعود نمو رأس المال الكلي (رأس المال الأساسي بالإضافة إلى المخصصات الأخرى) خلال الفترة 2009م-2010م، بنسبة 32%، إلى قيام المصارف بالرفع من المخصصات والاحتياطيات لمواجهة الائتمان والاحتياطيات الأخرى.

الشكل رقم (16)

تطور الملاعة المعدلة لرؤوس أموال المصارف التجارية



الفصل الخامس نوعية أصول القطاع المصرفي

تمهيد:-

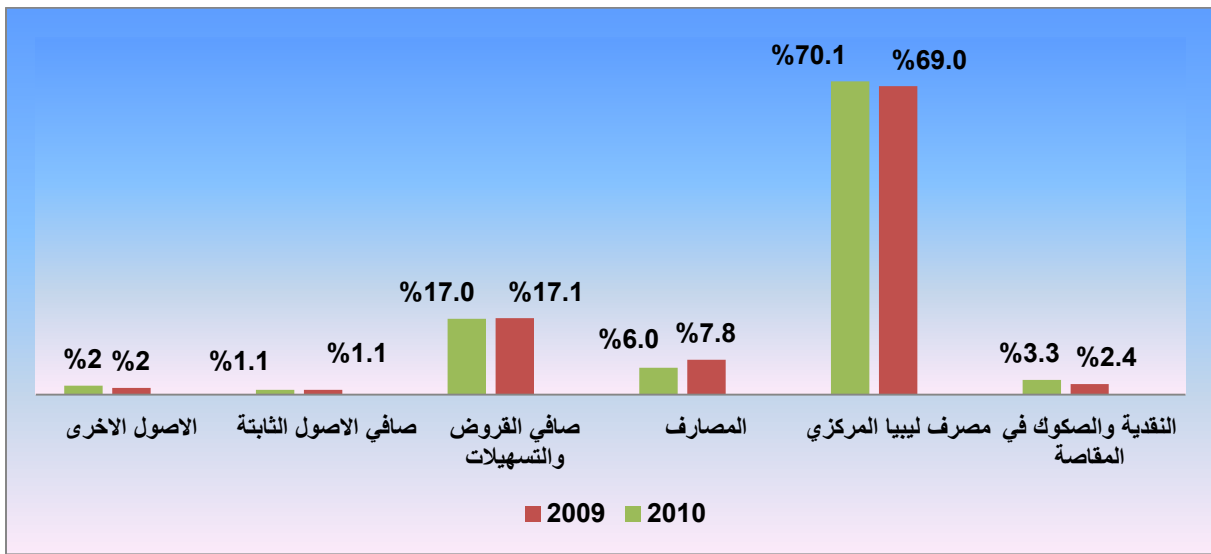
يوضح هذا الفصل تقييم الأصول التي تحتفظ بها المصارف، وتحليل الكيفية التي تدير بها المصارف خصومها الايداعية والمخاطر التي تتعرض إليها المصارف التجارية ومدى التزامها بالتعليمات رقمي (1) و(2) لسنة 2010م، بشأن التركيز الائتماني وهيكل المحفظة الائتمانية الصادران عن مصرف ليبيا المركزي، وتجدر الإشارة إلى التحسن الذي طرأ على الأصول التي تديرها المصارف التجارية.

1 توزيع أصول القطاع المصرفي:-

استمر تركيز أصول القطاع المصرفي في التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي ، حيث ارتفعت نسبة توظيفات المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي، من 68.5 % في 2009م، إلى 70% عام 2010م وتأتي القروض والتسهيلات في الترتيب الثاني وبنسبة 17% في عام 2010م، وفي المقابل انخفضت الحسابات والتوظيفات لدى المصارف فيما بينها من 7.8 % في عام 2009م، إلى 6% في عام 2010م، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (17).

الشكل رقم (17)

توزيع أصول المصارف التجارية



2- الأصول المتداولة:-

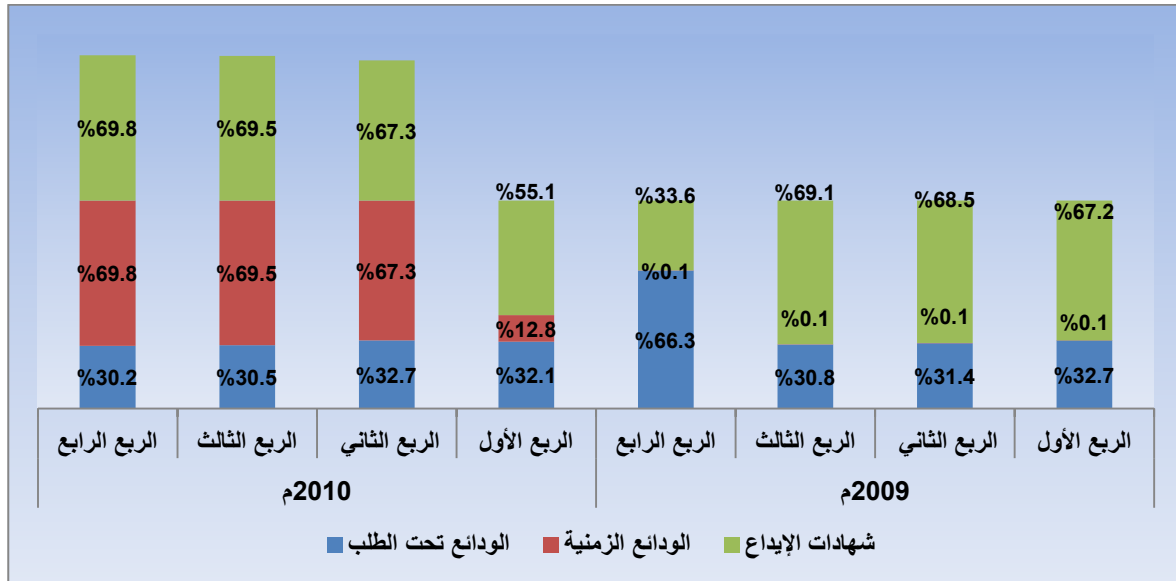
بالرغم من التطور الكبير على صعيد هيكلية المصارف، إلا أن تنوع الأدوات والخيارات الاستثمارية لهذه المصارف لا يزال محدوداً، ونتيجة لذلك استمرت الأصول المتداولة تحتل الجزء الأكبر من مجموع أصول القطاع المصرفي، حيث ارتفعت نسبتها إلى مجموع الأصول من حوالي 78% عام 2009م، إلى 79% عام 2010م، وهي تتركز في شهادات الإيداع لدى مصرف ليبيا المركزي.

أ - التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي:-

تطورت توظيفات المصارف لدى مصرف ليبيا المركزي، من (38) مليار دينار عام 2009م، إلى (43) مليار دينار عام 2010م، وبنسبة نمو بلغت 18%، وشكلت شهادات الإيداع حوالي 70% من إجمالي الأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي، عام 2010م، ويوضح الشكل رقم (18) تطور توزيع الحسابات والتوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، وبالرغم من أن توظيف الأموال لدى مصرف ليبيا المركزي، يعتبر الأقل مخاطراً، لكنه لا يحقق أهداف المصارف التجارية في الربحية.

الشكل رقم (18)

توزيع التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي على أساس ربع سنوي



ب- التوظيفات والحسابات لدى المصارف:-

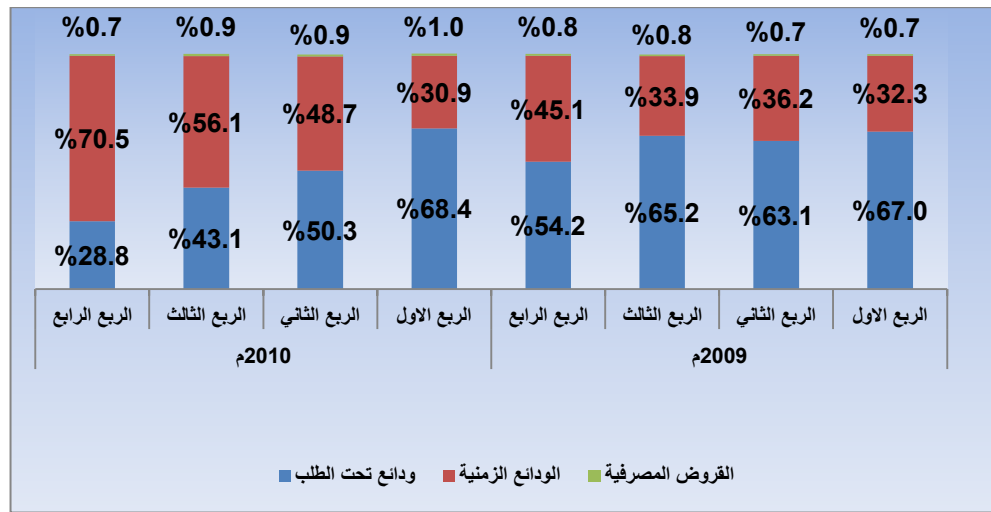
شكلت الودائع الزمنية البند الرئيسي في حسابات وودائع وتوظيفات المصارف لدى المصارف الأخرى، خلال عام 2010م، حيث ارتفعت نسبة الودائع الزمنية للمصارف من نسبة 45.1% عام 2009م، إلى 70.2% عام 2010م، وقد نمت توظيفات المصارف لدى المصارف الخارجية، خلال عام 2010م، حيث ارتفعت نسبة توظيف المصارف لدي المصارف الخارجية من 78% عام 2009م، إلى 85% عام 2010م .

ويبين الشكل رقم (19) تطور توزيع الحسابات لدى المصارف حسب طبيعة هذه الحسابات خلال الفترة 2009م-2010م. وذلك على أساس ربع سنوي.

الشكل (19)

توزيع الحسابات لدى المصارف بحسب طبيعة الحسابات

على أساس ربع سنوي



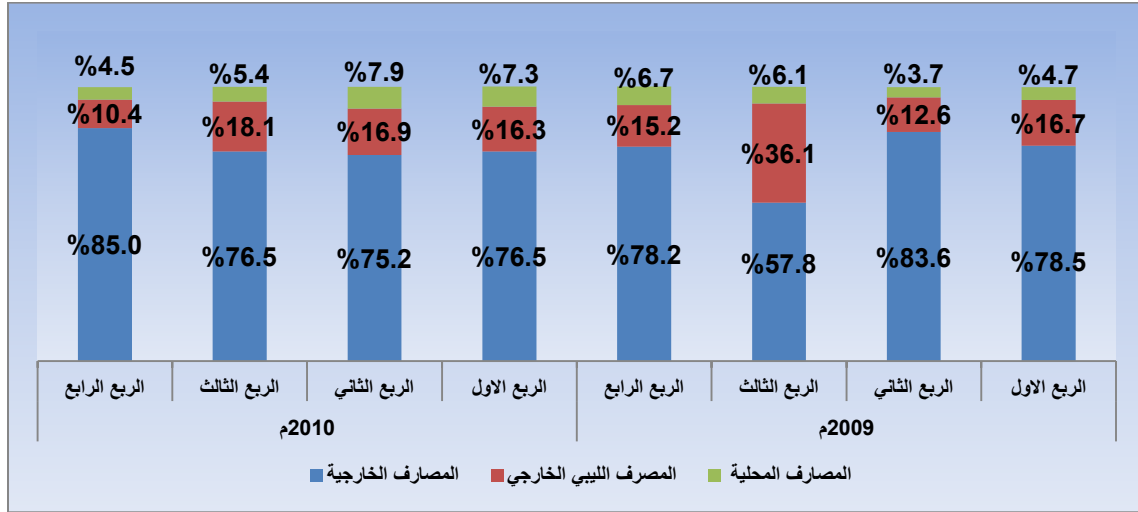
لا زالت السوق بين المصارف المحلية (Interbank) محدودة وتحتاج إلى تطوير وتهدل الصعوبات التي تواجهها لدعم الاستقرار المالي

كما يظهر توزيع حسابات القطاع المصرفي حسب المصارف على النحو المبين في الشكل البياني رقم (20)، ضعف تعامل المصارف الليبية فيما بينها في مجال الودائع والاقتراض، وتركيزها على التعامل مع المصارف بالخارج وقد يكون أحد أسباب ذلك هو الالتزامات التي تواجهها المصارف لأغراض تغطية الاعتمادات المستندية المفتوحة من قبلها.

الشكل رقم (20)

توزيع الحسابات بين المصارف بحسب طبيعة المصارف

على أساس ربع سنوي



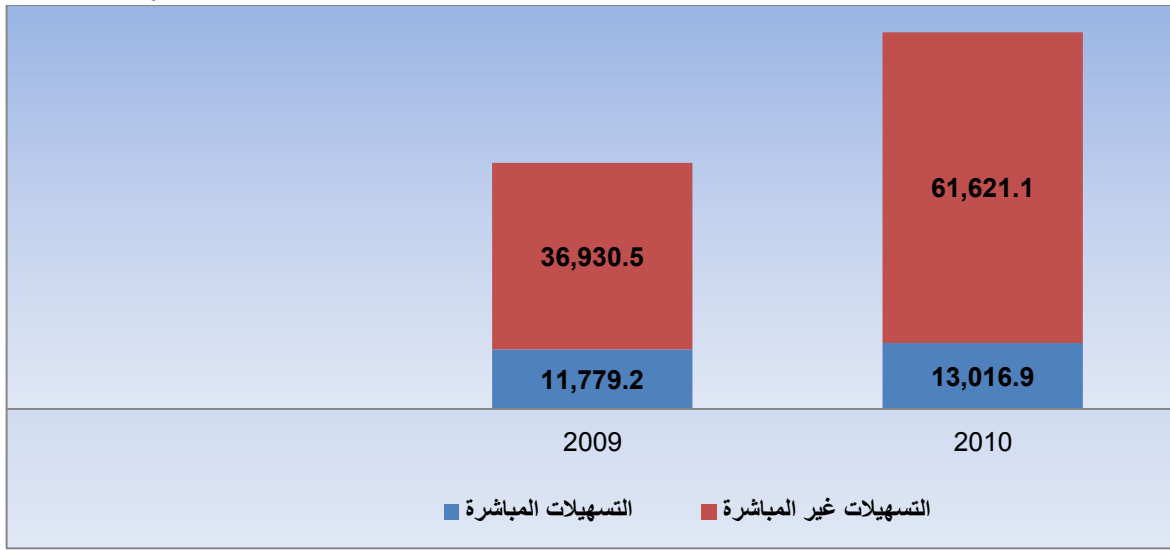
3- القروض والتسهيلات:-

تشكل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لجميع القطاعات ثاني أهم مجالات توظيف أموال المصارف، حيث ارتفعت من 48.7 مليار دينار، في سنة 2009م، إلى 74.6 مليار دينار، عام 2010م، وبنسبة نمو بلغت 53%، وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (21).

الشكل رقم (21)

تطور إجمالي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة 2009م - 2010م

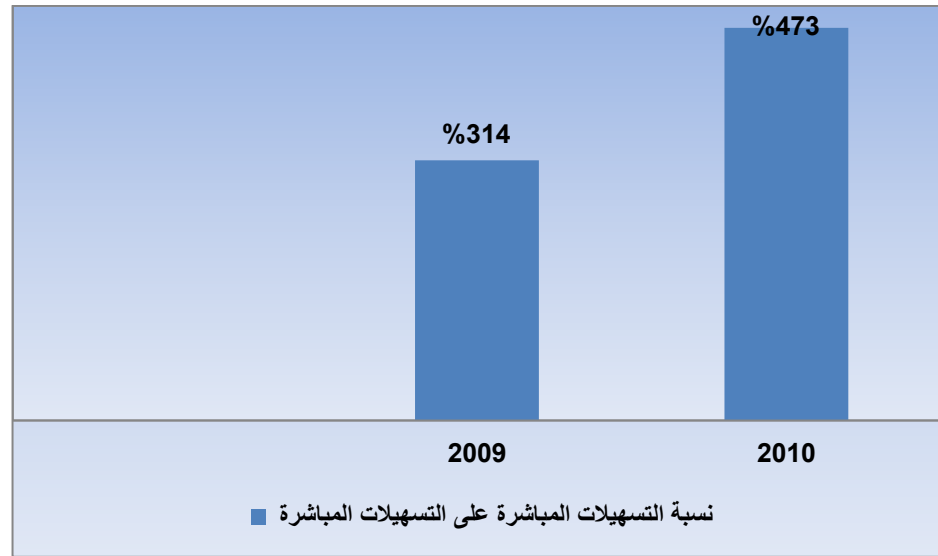
المبالغ بملايين الدنانير



وبالرغم من نمو التسهيلات المباشرة بنسبة 11% في عام 2010م، إلا أن هذا النمو كان أقل بكثير من نسبة نمو التسهيلات غير المباشرة والتي بلغت 67% عام 2010م، ونتيجة لذلك استمرت نسبة التسهيلات غير المباشرة إلى التسهيلات المباشرة في الارتفاع بشكل مضطرد، حيث وصلت إلى نسبة 473% في عام 2010م، مقابل نسبة 314% في عام 2009م، وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (22).

الشكل رقم (22)

نسبة التسهيلات غير المباشرة إلى التسهيلات المباشرة



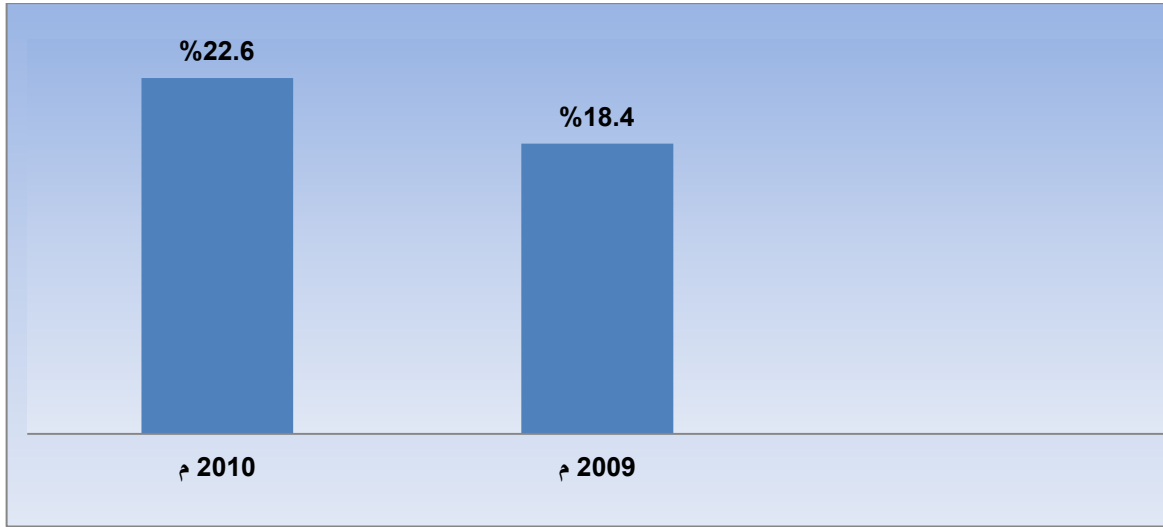
أ- التسهيلات المباشرة :-

لم تشكل الضوابط التي وضعها مصرف ليبيا المركزي لتنظيم هيكل المحفظة الائتمانية قيدا على قدرة المصارف في منح الائتمان المباشر.

تعتبر نسبة التسهيلات المباشرة إلى الخصوم الإيداعية بالقطاع المصرفي الليبي منخفضة نسبياً حيث كانت أقل بكثير من الحد الأقصى المسموح به بموجب تعليمات مصرف ليبيا المركزي، فقد بلغت هذه النسبة 18.4% و 22.6% خلال عامي 2009م - 2010م، على التوالي، وإذ يشير هذا الوضع إلى وجود فرصة سانحة أمام المصارف للتوسع في منح الائتمان، للمساهمة في مواكبة التطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني في ليبيا، فانه من ناحية أخرى، يشير إلى ضعف دور المصارف في الوساطة المالية مما يتهدد جهود تحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (23)

نسبة التسهيلات المباشرة إلى الخصوم الإبداعية



• توزيع التسهيلات المباشرة حسب القطاع:-

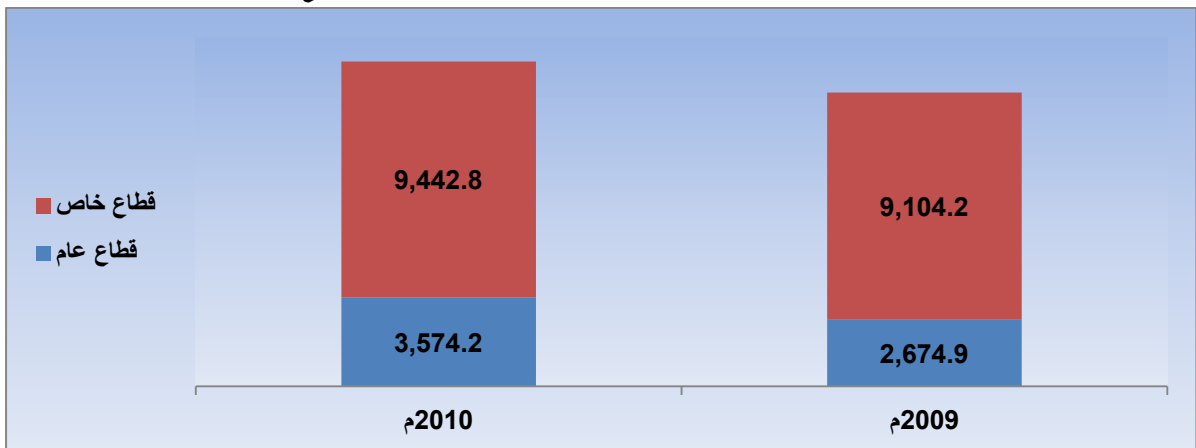
تشكل التسهيلات المباشرة الممنوحة للقطاع الخاص النسبة الأهم في إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي، بالرغم من انخفاضها خلال عام 2010م حيث بلغت هذه النسبة 73%، مقابل 77.2% في سنة 2009م.

كما شهد عام 2010م، نمواً في التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 34%، بنسبة أكبر من نسبة النمو في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص التي بلغت 4% فقط .

الشكل (24)

نمو التسهيلات المباشرة وتوزيعها حسب القطاعات 2009م – 2010م

المبالغ بملايين الدنانير



• جودة المحفظة الائتمانية:-

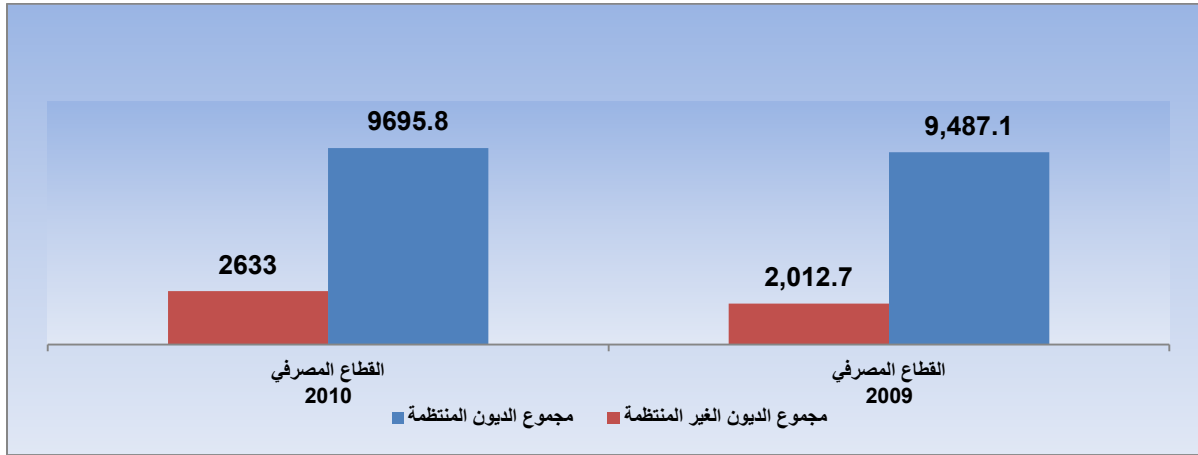
ارتفعت التسهيلات غير المنتظمة، خلال عام 2010م بنسبة 31%، في حين ارتفعت التسهيلات المنتظمة بنسبة 2%، مما يتطلب من المصارف التجارية رفع قيمة المخصصات في مواجهة الديون غير المنتظمة.

ويوضح الشكل البياني رقم (25) تطور التسهيلات والقروض المنتظمة وغير المنتظمة خلال الأعوام 2009م- 2010م .

الشكل رقم (25)

تطور حجم الديون المنتظمة وغير المنتظمة خلال عامي -2009 - 2010م

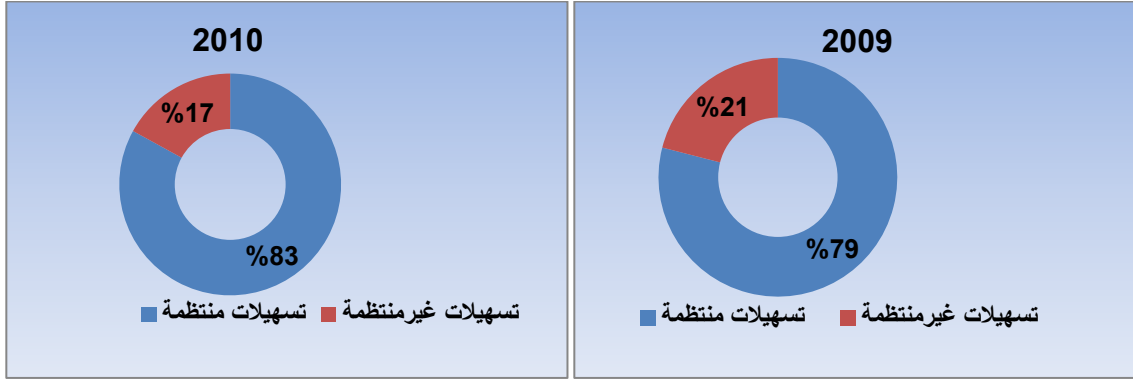
المبالغ بملايين الدنانير



وقد انعكس النمو في نسبة التسهيلات غير المنتظمة على جودة وهيكل المحفظة الائتمانية، بحيث انخفضت نسبة التسهيلات المنتظمة إلى إجمالي التسهيلات من 83% سنة 2009م إلى 79% عام 2010م، وذلك مقابل ارتفاع نسبة التسهيلات غير المنتظمة من 17% عام 2009م، إلى 21% عام 2010م، وإذ يعتبر ارتفاع نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالي التسهيلات، مؤشراً سلبياً، إلا أنه من ناحية أخرى، يمكن النظر إليه كمؤشر لالتزام المصارف بمعايير تصنيف الديون وتطبيق التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وتصحيح تصنيف ديونها بشكل أكثر دقة، وفي كل الأحوال فإن زيادة نسبة الديون غير المنتظمة يتطلب بذل جهود لتسوية ومعالجة المشاكل والتراكمات التي أدت إلى ارتفاع هذه النسبة، وان تعمل المصارف على مضاعفة جهودها في متابعة هذه الديون، وتحصيل ما يمكن تحصيله منها، والعمل على زيادة حجم المحفظة الائتمانية، والحد من المخاطر التي تواجه الائتمان من خلال تحسين سياسات وممارسات منح الائتمان، وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر.

الشكل رقم (26)

نسب التسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة

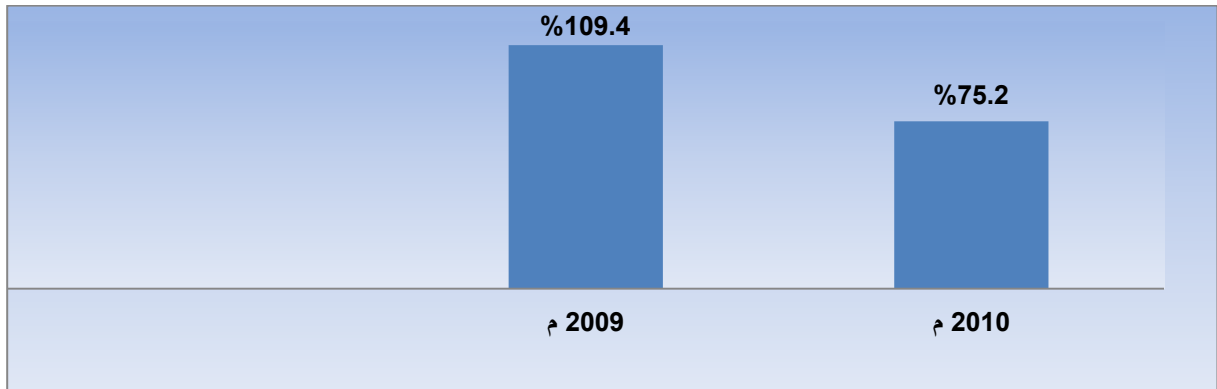


• المخصصات مقابل الديون غير المنتظمة:-

يلاحظ أن المصارف الليبية تلتزم بتكوين مخصصات مقابل الديون غير منتظمة وفقاً للمنتشر (2007/2) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، إلا أن نسبة التغطية مقابل التسهيلات غير المنتظمة انخفضت بشكل ملحوظ، فقد انخفضت نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى الديون غير المنتظمة من 109.4% عام 2009م، إلى 75.2% عام 2010م، وذلك نتيجة لزيادة الديون المشكوك فيها بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في المخصصات التي قامت المصارف بتكوينها خلال عام 2010م، مما يتطلب مراعاة تكوين المخصصات اللازمة تفادياً للمخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها المصارف نتيجة لذلك.

الشكل رقم (27)

تطور نسبة المخصصات مقابل التسهيلات غير المنتظمة

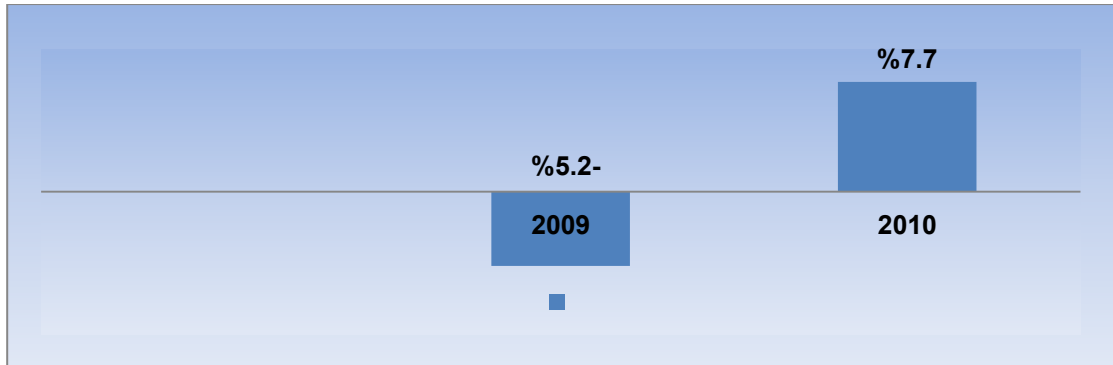


ونتيجة لنمو التسهيلات غير المنتظمة، فقد ارتفعت نسبة صافي التسهيلات غير المنتظمة إلى الأموال الخاصة، من 5.2% عام 2009م، إلى 7.7% عام 2010م، مما يشير إلى أنه في حالة

استمرار هذه النسبة في الارتفاع فقد تشكل التسهيلات غير المنتظمة مخاطر على الأموال الخاصة للقطاع المصرفي، إذا ما عجزت الدخول التي تحققها المصارف عن استيعاب كافة المخصصات المطلوب تكوينها .

الشكل رقم (28)

تطور نسبة صافي التسهيلات غير المنتظمة إلى الأموال الخاصة



ب - التسهيلات الغير المباشرة :-

تتكون التسهيلات الغير المباشرة من خطابات الضمان التي تصدرها المصارف، والاعتمادات المستندية التي تقوم بفتحها، وقد تطورت التسهيلات غير المباشرة، كما هو مبين بالشكل رقم (29)، وذلك على النحو التالي:-

- ارتفاع حجم الاعتمادات المستندية من (25.0) مليار دينار، في عام 2009م، إلى (46.9) مليار دينار، عام 2010م، وبنسبة نمو بلغت 86%.

- ارتفاع حجم خطابات الضمان من حوالي (11.6) مليار دينار، في عام 2009م، إلى (14.6) مليار دينار، في عام 2010م، وبنسبة نمو بلغت 25%.

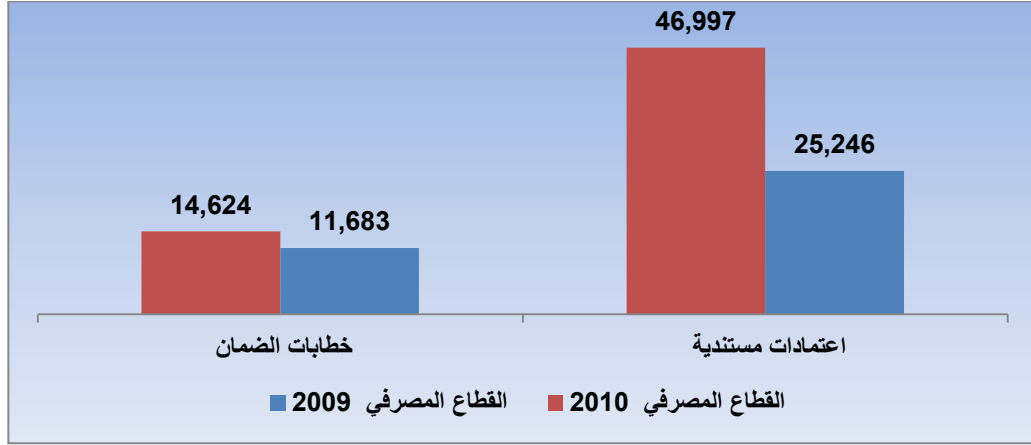
كان النمو في التسهيلات غير المباشرة مستمرًا منذ عام 2007م، مما يعكس نموًا في النشاط الاقتصادي في ليبيا، غير أن هذا التوسع في النشاط الاقتصادي كان مقتصرًا على قطاع البنية التحتية وتحديدًا في قطاع البناء والتشييد، و قطاع التجارة الخارجية.

وللحد من تعرض المصارف للمخاطر المرتبطة بالحسابات النظامية، فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم(2) لسنة 2010م، حيث تم تحديد سقف للاعتمادات المستندية بحيث لا تتجاوز (3) أضعاف الأموال الخاصة، وسقف لخطابات الضمان بحيث لا تتجاوز 150% من الأموال الخاصة، لكل مصرف.

الشكل رقم (29)

تطور التسهيلات الغير المباشرة

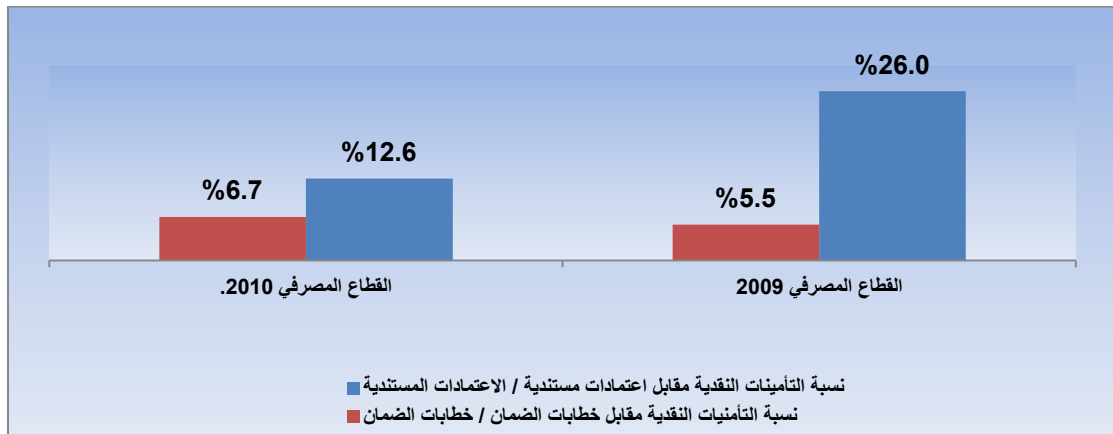
المبالغ بملايين الدنانير



وتعتبر التأمينات النقدية التي تحتفظ بها المصارف مقابل الاعتمادات المستندية مقبولة نسبياً، حيث تجاوزت الحد الأدنى المطلوب المحدد بنسبة 15% حسب منشور إدارة الرقابة على المصارف والنقد رقم (2006/14)، في حين ظلت التأمينات النقدية مقابل خطابات الضمان منخفضة في عام 2010م، بالرغم من ارتفاعها بالمقارنة بالسنة السابقة (2009م) إلا أنها لا تزال منخفضة نسبياً حيث بلغت 6.7%، مظهرة تحسناً طفيفاً عن ما كانت عليه عام 2009م، ويعود ذلك إلى أن معظم خطابات الضمان الصادرة كانت لأغراض ضمان حسن التنفيذ، وضمن الدفعة المقدمة الصادرة بناءً على طلب شركات أجنبية، لصالح جهات عامة محلية، وتحتفظ المصارف في مقابلها بخطابات ضمان من مصارف خارجية تغطي كامل القيمة.

الشكل رقم (30)

تطور نسب التأمينات النقدية مقابل التسهيلات الغير المباشرة



الفصل السادس ربحية القطاع المصرفي

تمهيد:-

أعدت قائمة الدخل المجمعّة للقطاع المصرفي لعام 2010م، بناءً على البيانات المرفقة بالمراكز المالية للمصارف في 2010/12/31م، في حين تم احتساب الأرباح لعام 2009م بناءً على قائمة الدخل المعتمدة ضمن الحسابات الختامية المعتمدة من الجمعيات العمومية للمصارف التجارية.

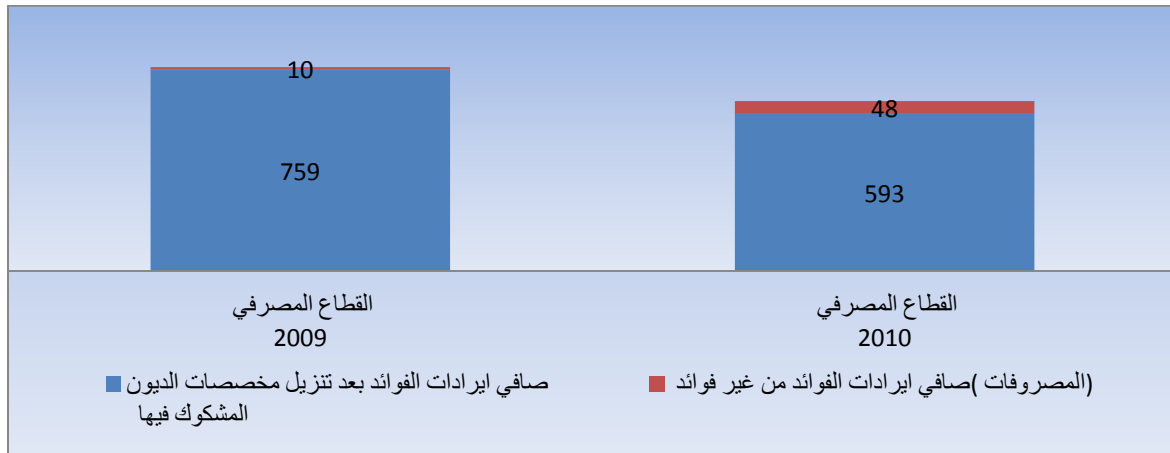
1 قائمة الدخل الملخصة المقارنة :-

انخفضت ربحية المصارف خلال عام 2010م، حيث بلغ صافي الدخل (قبل الضريبة) حوالي (642.2) مليون دينار، مقابل (768.6) مليون دينار، في عام 2009م، بنسبة انخفاض قدرها 16%. وقد كان السبب الرئيسي لانخفاض ربحية المصارف عام 2010م، هو انخفاض الدخل الناتج من الفوائد (صافي إيرادات الفوائد) بنسبة 9% خلال عام 2010م، ومن جهة أخرى، فقد أدت الزيادة في حجم المصروفات نتيجة تكوين المخصصات مقابل الديون المشكوك فيها إلي انخفاض صافي الدخل بالقطاع المصرفي، ويعود ذلك إلى أن أرباح عام 2010م، كانت لا تزال غير نهائية، و لم يتم استقطاع مصروفات المخصصات بشكل كامل منها، إضافةً إلى ارتفاع المصروفات من غير الفوائد بنسبة 17%.

الشكل رقم (31)

ربحية المصارف من الفوائد وغير الفوائد

المبالغ بملايين الدنانير



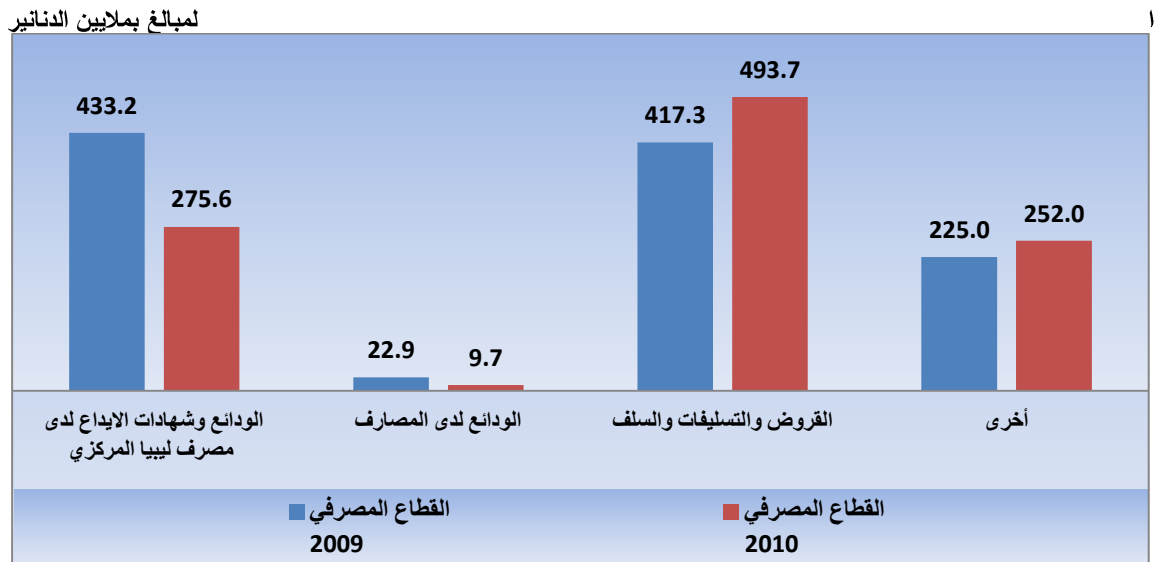
2 - هيكل الإيرادات والمصروفات:-

أ - الإيرادات من الفوائد:-

يبين الشكل البياني رقم(32) تطور بنود إيرادات الفوائد، حيث يلاحظ انخفاض إيرادات الفوائد على التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي بنهاية عام 2010م، بالرغم من نمو حجم هذه التوظيفات، نتيجة لقيام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض العائد على شهادات الإيداع في عام 2010م، ونتج عن ذلك انخفاض الفوائد على شهادات الإيداع بنسبة 79% وتراجع الفوائد على شهادات الإيداع إلى المرتبة الثانية بعد الفوائد على القروض والتسهيلات من حيث الأهمية النسبية.

الشكل رقم (32)

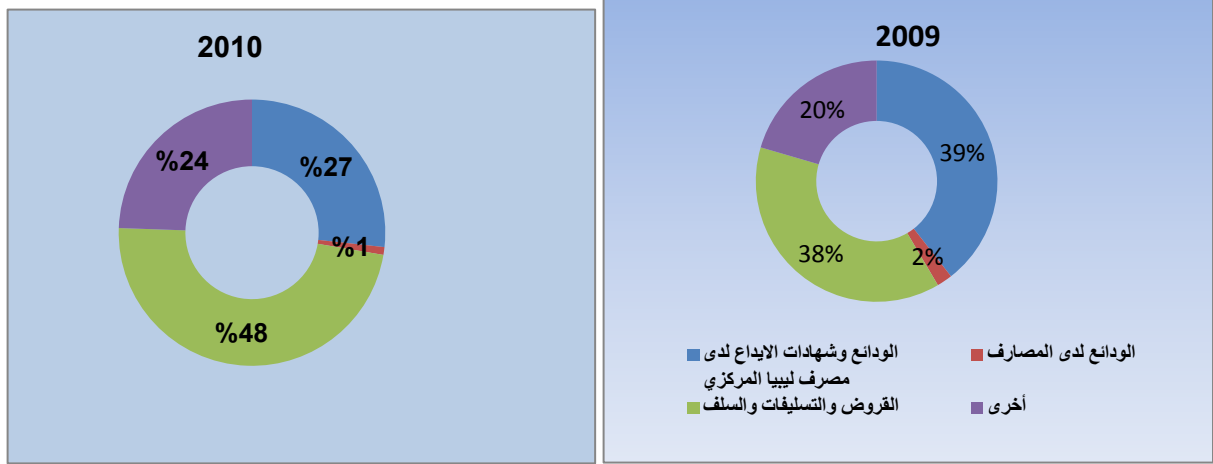
النمو في أنواع الإيرادات من الفوائد



وبالرغم من أن مجمل بنود إيرادات الفوائد شهدت انخفاضاً خلال عام 2010م، إلا أن هيكل إيرادات الفوائد لم يختلف بشكل جوهري عن ما كان عليه عام 2009م، حيث يظهر الشكل البياني رقم(33) أن الفوائد المقبوضة على الحسابات والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي تشكل نسبة 27% من إجمالي إيرادات الفوائد، في حين أن الفوائد على التسهيلات كانت ومازالت تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات حيث بلغت حوالي 48% من مجمل إيرادات الفوائد.

الشكل (33)

توزيع الدخل من الفوائد



ب - الإيرادات من غير الفوائد:-

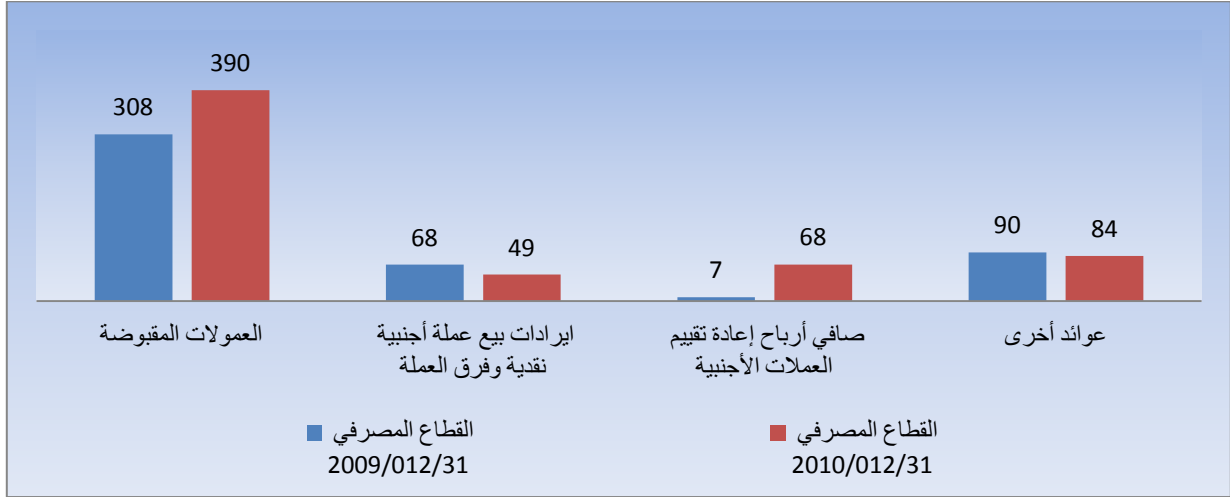
ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد لدى المصارف خلال عامي 2009م - 2010م، بنسبة 25%، ويرجع هذا الارتفاع إلي عوامل غير مرتبطة بأنشطة المصارف الأساسية (Core business)، ومن أهم أسباب ارتفاع الإيرادات من غير الفوائد، عام 2010م، ارتفاع إيرادات صافي أرباح إعادة تقييم العملة الأجنبية بنسبة 835%، في حين إنخفضت العوائد الأخرى بنسبة 7% بالمقارنة بعام 2009م.

ويوضح الشكل رقم (34) تطور إيرادات المصارف من غير الفوائد، حيث يتبين أن العنصر الأساسي في الإيرادات من غير الفوائد تتمثل في العمولات المقبوضة على الخدمات والمنتجات المصرفية التي شهدت تحسناً ملحوظاً في عام 2010م، بالمقارنة بعام 2009م، حيث ارتفعت العمولات المقبوضة بنسبة 26%، وفقاً للمبين بالشكل البياني رقم (35). إن التطور الظاهر في الإيرادات من غير الفوائد لا يمثل ارتفاعاً حقيقياً كونه ناتج عن تحقيق القطاع المصرفي إيرادات استثنائية ناتجة عن إعادة تقييم للعملات الأجنبية في عام 2010م. وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (35).

الشكل رقم (34)

تطور الإيرادات من غير الفوائد

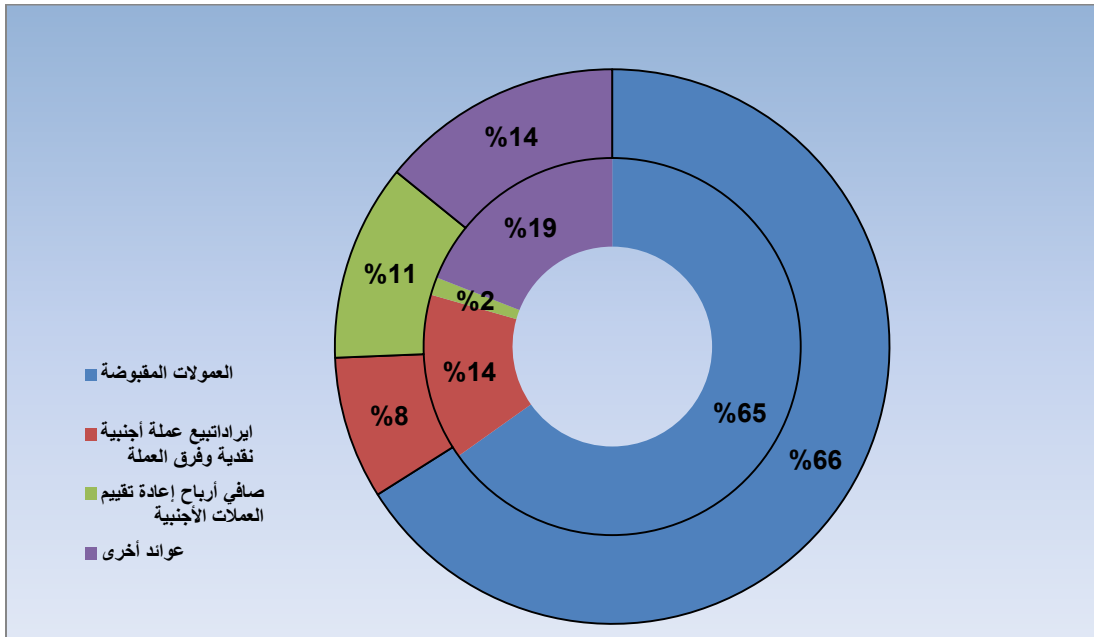
المبالغ بمليون دينار



ويوضح الشكل البياني رقم (35) هيكل الإيرادات من الفوائد خلال عام 2010م، حيث تأتي العمولات المقبوضة في المرتبة الأولى بنسبة 66% من إجمالي الإيرادات من غير الفوائد والعوائد الأخرى في المرتبة الثانية بنسبة 14% بينما تأتي أرباح إعادة تقييم العملات الأجنبية في المرتبة الثالثة بنسبة 11%.

الشكل رقم (35)

هيكل الإيرادات من غير الفوائد

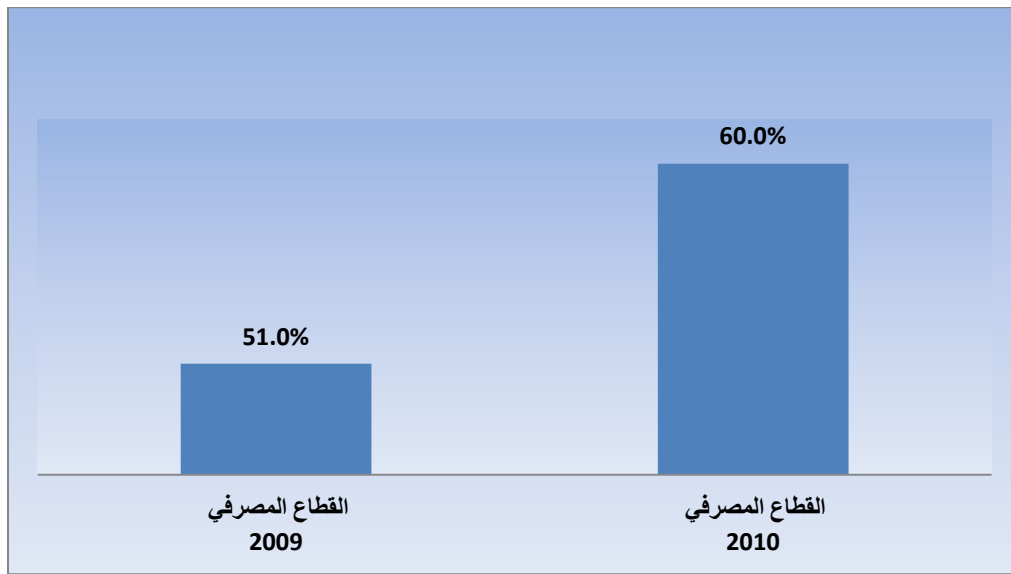


3-الكفاءة:-

انخفضت كفاءة القطاع المصرفي خلال عام 2010م، حيث يبين الشكل رقم (36) ارتفاع نسبة المصروفات إلى الإيرادات من 51%، عام 2009م إلى 60% في عام 2010م، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في إيرادات المصارف نتيجة انخفاض الفوائد، وارتفاع المصروفات سواء كانت مصروفات الفوائد أو مصروفات التشغيل.

الشكل رقم (36)

نسبة المصروفات إلى الإيرادات



4- نسب الربحية:-

لقد إنعكس الانخفاض في إجمالي أرباح المصارف (قبل الضريبة) خلال عام 2010م، بالمقارنة بعام 2009م، في تدني كفاءة المصارف نتيجة ارتفاع نسبة المصروفات إلى الإيرادات في عام 2010م، على النحو المبين بالفقرة السابقة، مما أدى إلي تراجع نسب ربحية القطاع المصرفي خلال عام 2010م .

ويوضح الجدول رقم (3) بعض المؤشرات المرتبطة بربحية المصارف حيث انخفضت نسبة العائد إلى متوسط الأصول بنسبة 33%، وانخفضت نسبة العائد (قبل الضريبة) إلى متوسط حقوق المساهمين بنسبة 46%، في حين انخفضت نسبة صافي الدخل من العوائد إلى متوسط الأصول بنسبة 33%، فيما بين عامي 2009 - 2010م .

الجدول رقم (3)

نسب الربحية عن السنوات 2009 - 2010م

النسبة	2009م	2010م
نسبة العائد (قبل الضريبة) / إلى متوسط الأصول	1.5%	1.0%
نسبة العائد (قبل الضريبة) / إلى متوسط حقوق المساهمين	25.9%	14%
نسبة صافي الدخل من الفوائد / إلى متوسط الأصول	1.5%	1.0%

وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن الضرائب تم إعفاء المخصصات التي تكونها المصارف من الضرائب على الدخل.

ويتوقع أن يؤدي إعفاء المخصصات، التي تكونها المصارف في مقابل ديونها غير المنتظمة، من الضرائب على الدخل إلى تحسن صافي ربحية القطاع المصرفي.

الفصل السابع

سيولة القطاع المصرفي

تمهيد

تقدر نسبة السيولة القانونية المطلوبة وفقاً لتعليمات مصرف ليبيا المركزي بنسبة 25%.

توضح نسبة السيولة القانونية حجم الأصول السائلة المتوفرة لدى المصرف منسوبةً إلى التزاماته واجبة الأداء (الخصوم الايداعية)، وبالرغم من انخفاض نسبة سيولة القطاع المصرفي من 41.1% عام 2009م إلى 32.5% عام 2010م، إلا أنها مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به وفقاً للتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، ومن المهم من جهة أخرى، أن تكون هناك إدارة سليمة للسيولة لدى المصارف التجارية، بحيث تكون حسب سلم الاستحقاق (Maturity Ladder) التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين فترات استحقاق مصادر الأموال (الخصوم الايداعية) واستخدامات الأموال (الأصول).

1 - تحليل ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي:-

أ نمو الودائع حسب طبيعة الجهات المودعة :-

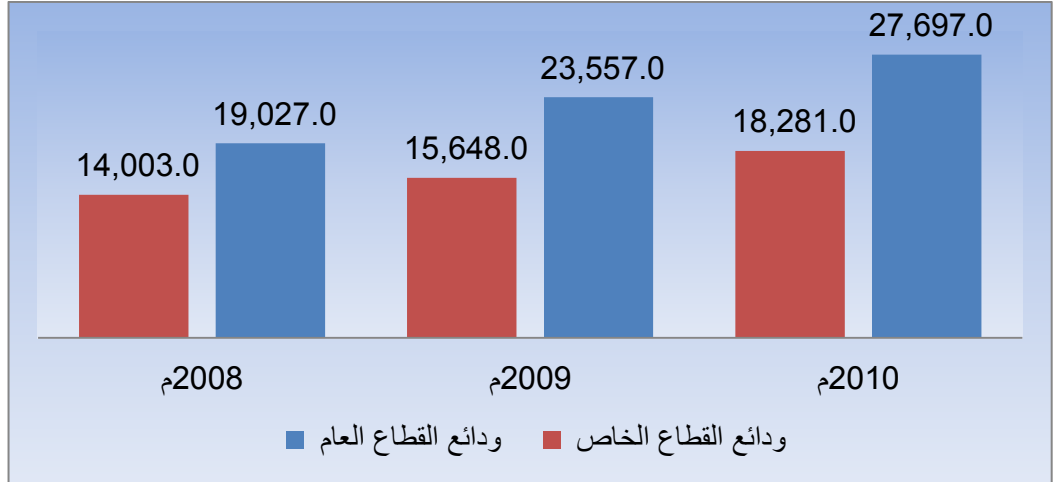
تواصل نمو ودائع العملاء لدى المصارف التجارية خلال عام 2010م، و إن كان هذا النمو بشكل اقل بالمقارنة بعامي 2008 - 2009م، حيث سجل مجموع الودائع نمواً بنسبة 17.3% خلال عام 2010م، مقارنة بنسبة 18.7% خلال عام 2009م، ويعود سبب التراجع في نمو مجموع ودائع القطاع المصرفي إلى انخفاض النمو في ودائع القطاع العام من 23.8% في عام 2009م، إلى 17.6% في عام 2010م، ويوضح الرسم البياني رقم (37) تطور حجم ودائع القطاع العام وودائع القطاع الخاص خلال السنوات 2008 - 2009 - 2010م.

الشكل رقم (37)

تطور حجم ودائع القطاعين العام والخاص لدى المصارف التجارية

خلال السنوات 2008م - 2009م - 2010م

المبالغ بملايين الدنانير



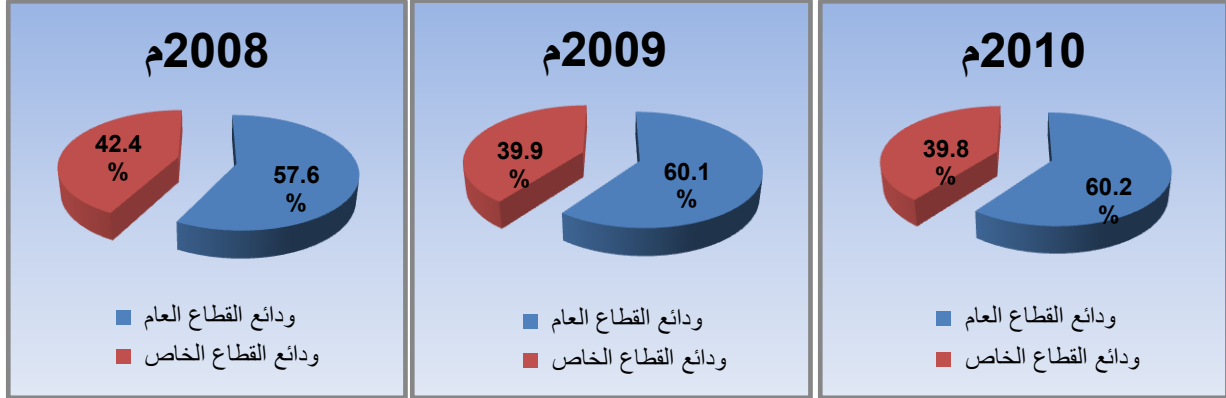
ودائع القطاع العام تمثل المصدر الرئيسي لموارد المصارف خلال عامي 2010-2009

وبالرغم من انخفاض نسبة نمو ودائع القطاع العام إلا أن المصارف التجارية لا زالت تعتمد بشكل أساسي على ودائع القطاع العام بالمقارنة بودائع القطاع الخاص لديها، حيث شكلت هذه الودائع ما نسبته 60.2% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي خلال عام 2010م، في حين شكلت ودائع القطاع الخاص نسبة 39.8% من مجموع الودائع، على النحو المبين بالشكل رقم (37).

إن طبيعة ودائع القطاع العام تحتم على المصارف التجارية المحافظة على نسب سيولة عالية، ومتابعة هذه النسب نظراً للتقلبات التي تطرأ على هذه الودائع لاسيما و إن مجملها ودائع تحت الطلب، ولارتباطها بنمط الإنفاق العام واتجاهاته.

الشكل رقم (38)

هيكل ودائع المصارف التجارية بحسب القطاع



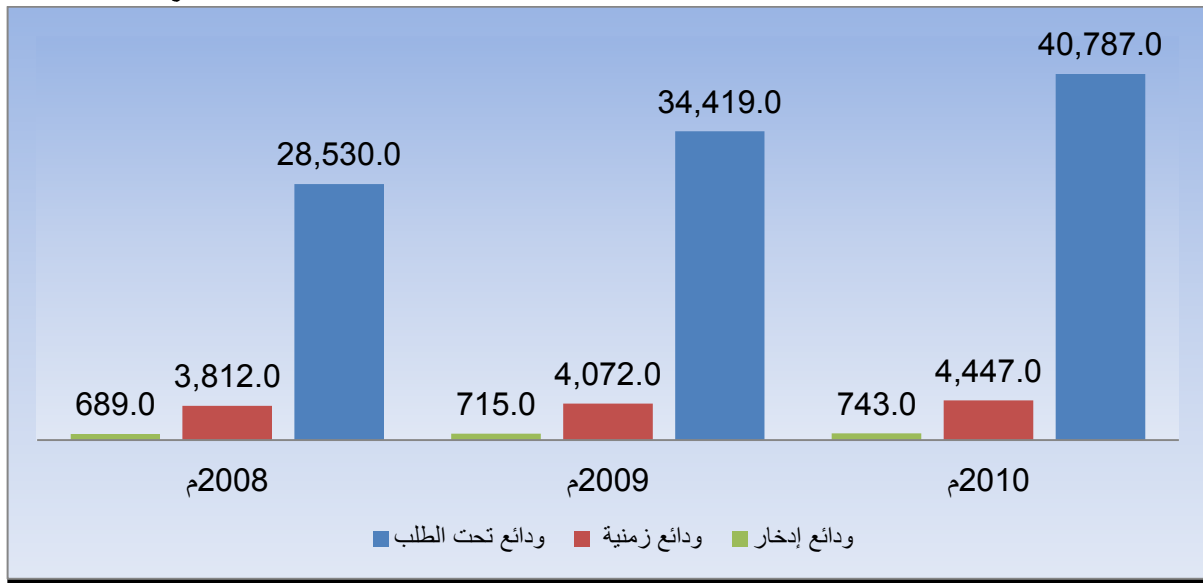
ب نمو الودائع بحسب أنواعها :-

يوضح الشكل رقم (39) إن الارتفاع النسبي في ودائع القطاع المصرفي يعود إلى النمو في الودائع تحت الطلب بنسبة 18.5% خلال عامي 2009-2010، حيث شكلت هذه الودائع ما نسبته 88.7% من مجموع الودائع لدى المصارف التجارية.

الشكل رقم (39)

تطور ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع

المبالغ بملايين الدنانير



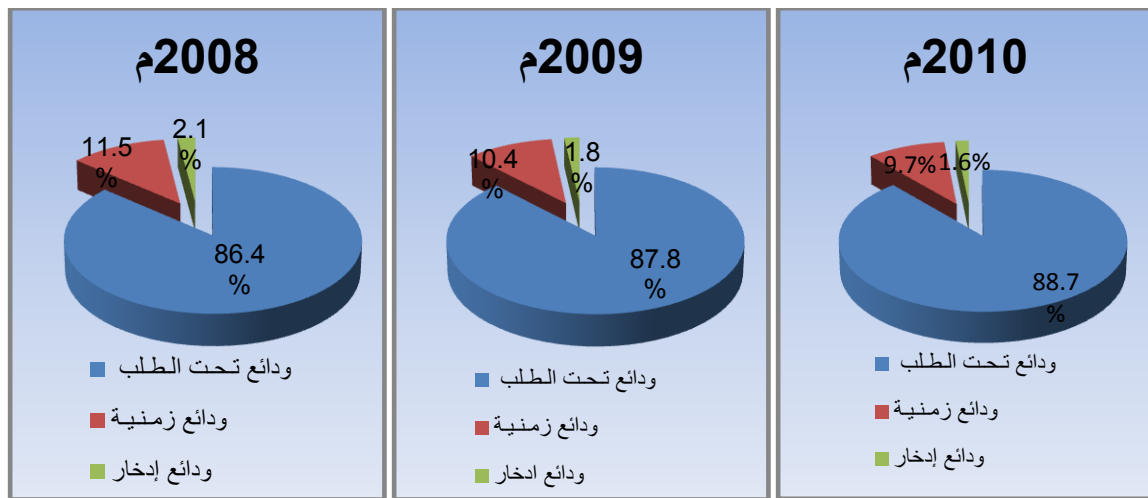
ج- هيكل الودائع لدى المصارف:-

مازالت الودائع تحت الطلب تشكل النسبة الأهم في هيكل ودائع المصارف التجارية وهذا ما يجبر المصارف على استخدام هذا الأموال في قصيرة الأجل .

ويوضح الشكل البياني رقم (40) هيكل الودائع لدى المصارف حسب نوع الودائع، حيث تشكل الودائع تحت الطلب ما نسبته 88.7% من إجمالي الودائع، وتشكل الودائع الزمنية ما نسبته 9.7% من إجمالي الودائع، في حين تشكل ودائع الادخار ما نسبته 1.6% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، وظلت نسبة الودائع تحت الطلب تمثل حوالي 87.7% في المتوسط خلال السنوات 2008م - 2009م - 2010م.

الشكل رقم (40)

هيكل ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع



2- نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي :-

مازال القطاع المصرفي الليبي يتصف بالسيولة العالية.

بلغت نسبة الأصول السائلة من إجمالي أصول القطاع المصرفي حوالي 77% خلال عام 2010م، وهي نسبة تؤمن للمصارف حماية كبيرة مقابل المخاطر العالية لسحوبات الودائع، ومعظم هذه السيولة موظفة لدى مصرف ليبيا المركزي، وبالرغم من السيولة العالية التي تحتفظ بها المصارف، إلا أنها لم تؤثر بشكل كبير على ربحية القطاع المصرفي، نظراً للأسباب التالية:-

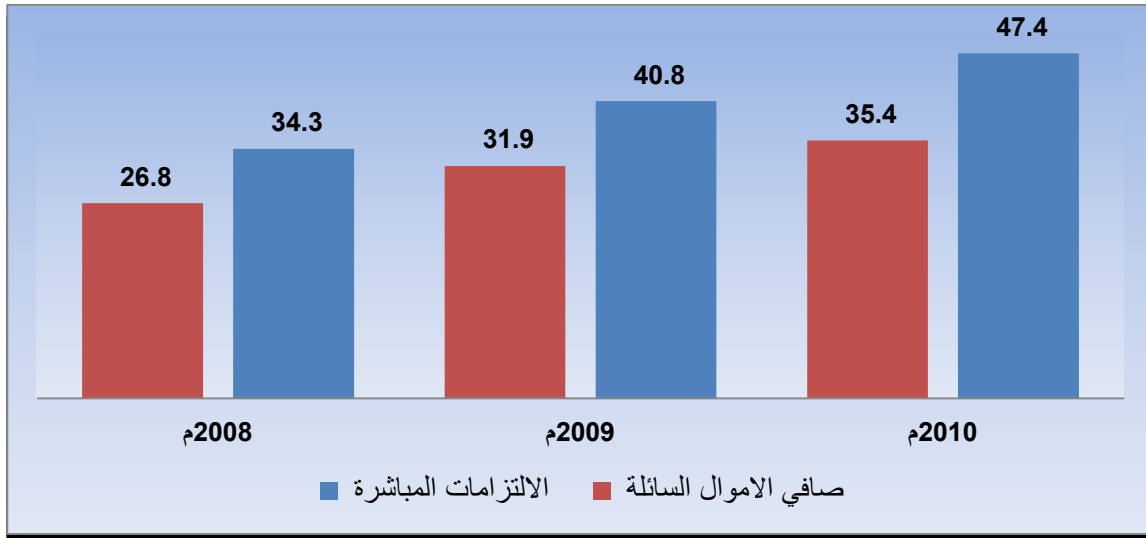
- تحقيق المصارف لهامش فوائد جيد نتيجة انخفاض تكلفة مصادر أموال المصارف حيث إن مجمل الودائع تحت الطلب بدون فوائد، بالإضافة إلي أن معظم الأصول السائلة موظفة في شكل شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي بمعدل فائدة 1.25%.
- تحقيق المصارف لإيرادات جيدة من غير الفوائد وبالأخص العمولات، وذلك نظراً لنشاط المصارف الكبير في مجال التسهيلات غير المباشرة (اعتمادات مستندية وخطابات ضمان) وهوامش ربح بيع النقد الأجنبي.

أ- نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة (داخل الميزانية):-

ارتفعت الالتزامات المباشرة (داخل الميزانية) من (40.8) مليار دينار، لسنة 2009م، إلى (47.4) مليار دينار لسنة 2010م، أي بارتفاع قدره (6.6) مليار دينار، وبنسبة 16%، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (41)، كما ارتفعت الأصول السائلة لدى المصارف من (31.9) مليار دينار، إلى (35.4) مليار دينار، وبنسبة نمو بلغت 11%.

الشكل رقم (41)

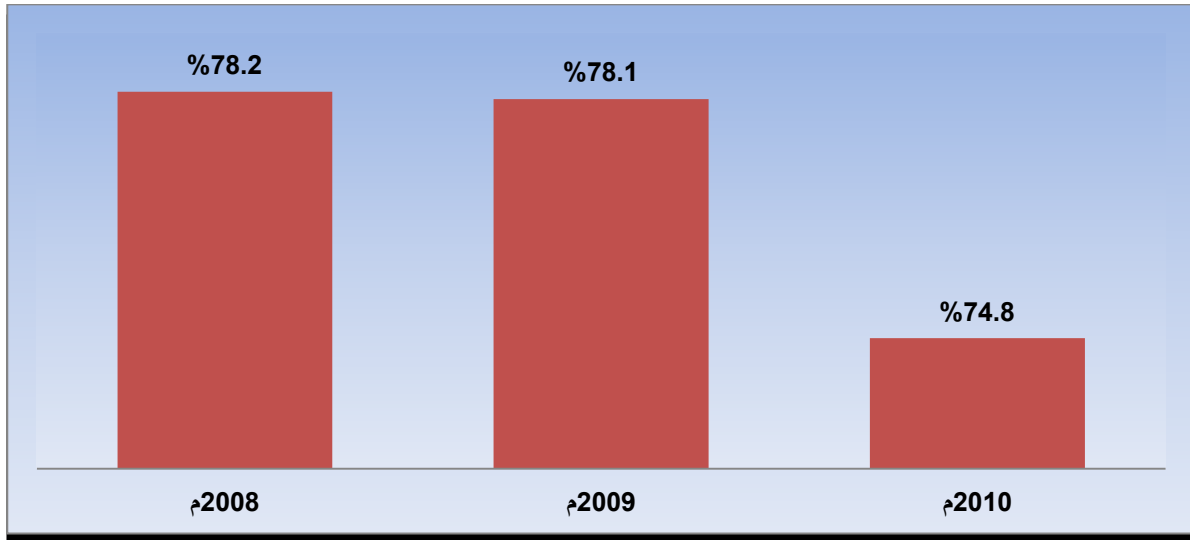
تطور صافي الأموال السائلة والالتزامات المباشرة



ونتيجة لذلك انخفضت نسبة سيولة المصارف في مواجهة التزاماتها المباشرة (داخل الميزانية) وبشكل بسيط من 78.1 % في سنة 2009م، إلى حوالي 74.8 % في سنة 2010م، مما يؤكد توفر السيولة بشكل كبير لدى القطاع المصرفي، ويتيح للمصارف إمكانية تمويل المزيد من استثمارات القطاعين العام والخاص.

الشكل رقم (42)

تطور نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة

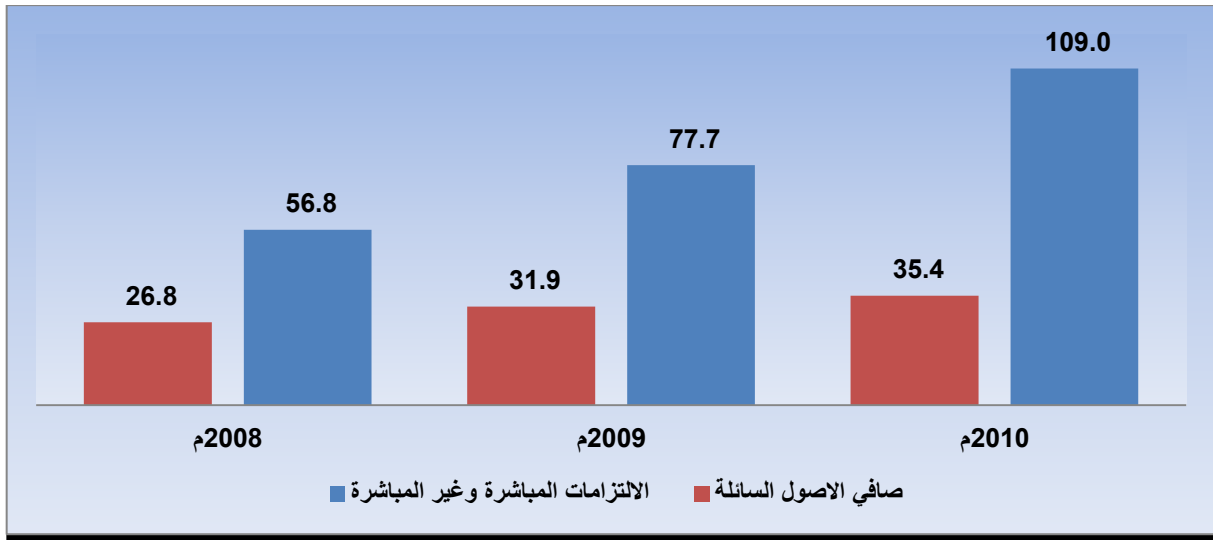


ب نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة و غير المباشرة:-

تقدر نسبة السيولة مقابل مجمل التزامات المصارف (المباشرة و غير المباشرة) بحوالي 32.5% في سنة 2010م، في حين بلغت هذه النسبة سنة 2009م، حوالي 41.1 %، ويرجع ذلك للارتفاع الكبير في حسابات خارج الميزانية. وتعتبر هذه النسبة بمثابة اختبار ضغط للسيولة، وهي تشير إلى أن السيولة ما تزال جيدة ، حيث تسجل معدلات عالية حتى في حال تم احتساب مجمل الالتزامات الغير المباشرة دون أي ترجيح، ويعني ذلك كفاية مصادر السيولة بالمقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية. كما تطور إجمالي الالتزامات (المباشرة و غير المباشرة) من (77.7) مليار دينار ، إلى (109.0) مليار دينار في سنة 2010م، أي بارتفاع وقدره (31.3) مليار دينار، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (43).

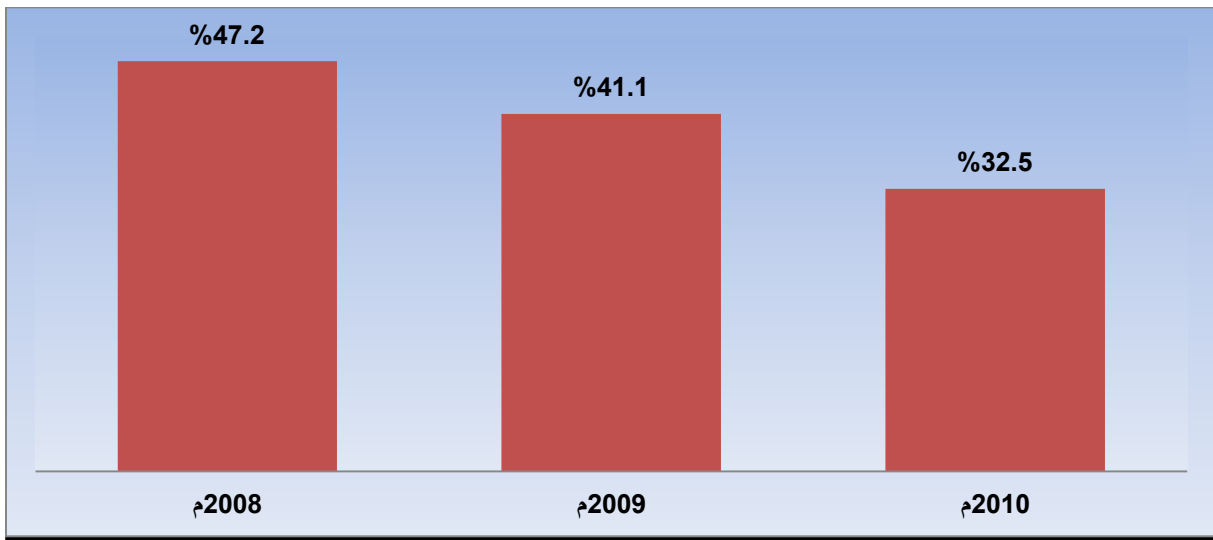
الشكل رقم (43)

تطور الأموال السائلة والالتزامات المباشرة وغير المباشرة



الشكل رقم (44)

تطور نسب السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير المباشرة



ج- المؤشرات الاحترازية الرقابية (الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية) خلال عام 2010 م:-

تنفيذاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م، بشأن المصارف، تحتفظ المصارف لدى مصرف ليبيا المركزي بأرصدة، بدون فوائد (احتياطي قانوني إلزامي)، مقابل خصومها الايداعية، تقدر بنسبة 20% من الخصوم الايداعية، كما يطلب من جميع المصارف أن تحتفظ بأصول سائلة تقدر بنسبة 25% من إجمالي أصولها السائلة الخاضعة لهذه النسبة، بما في ذلك الاحتياطيات الإلزامية لدى مصرف ليبيا المركزي، وقد التزمت المصارف التجارية بالاحتفاظ بالاحتياطيات المطلوبة والسيولة المقررة خلال معظم أيام السنة، ويوضح الجدول رقم(4) نسبة فائض الاحتياطي الإلزامي ونسبة فائض السيولة لدى المصارف التجارية خلال العام 2010م.

وتتعرض المصارف التي تخفق في الاحتفاظ بالاحتياطيات الإلزامية لغرامات يفرضها مصرف ليبيا المركزي وفقاً لإحكام المادة (57) من القانون رقم (1) لسنة 2005م، بشأن المصارف، عن كل يوم تعجز فيه عن الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي الإلزامي، ويطلب منها استكمال احتياطياتها فوراً، وقد بلغ إجمالي عدد الأيام التي أخفقت فيها المصارف عن الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي ما مجموعه (31) يوماً، وبلغ عدد المصارف التي تعرضت لغرامات جزائية خلال سنة 2010م، ما مجموعه (7) أيام، غير أن فترة العجز لم تتجاوز (6) أيام منتظمة لأي مصرف تجاري.

الجدول رقم (4)

نسبة الفائض في الاحتياطي الإلزامي والسيولة للمصارف التجارية خلال 2010م

نسبة فائض السيولة 2010م (%)	نسبة فائض الاحتياطي 2010 م (%)	الشهر
51.2	2.2	2010/01/31 م
47.2	2.8	2010/02/28 م
48.1	2.6	2010/03/31 م
50.6	2.5	2010/04/29 م
49.5	2.9	2010/05/31 م
47.8	2.0	2010/06/30 م
47.5	3.9	2010/07/29 م
50.6	2.6	2010/08/31 م
49.5	2.4	2010/09/30 م
49.4	2.5	2010/10/31 م
50.9	2.7	2010/11/30 م
53.1	2.9	2010/12/30 م

يوضح الملحق رقم (7) نسب الفائض في الاحتياطي الإلزامي، والسيولة حسب المصارف في 2010/12/31م.

الفصل الثامن

الأوضاع المالية للمصارف التجارية خلال عام 2011م

تمهيد:-

تعتبر السنة المالية 2011م سنة استثنائية في تاريخ المصارف الليبية، مثل ما هي سنة استثنائية في تاريخ ليبيا المعاصر، حيث شهدت اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير المباركة في كافة أرجاء ليبيا.

ونتيجة لهذه الخصوصية المتعلقة بسنة 2011م، فإن تحليل الأوضاع المالية للمصارف التجارية في هذه السنة لا بد أن يتأثر بها، حيث كانت قدرة إدارات المصارف على القيام بأعمالها ونشاطاتها محدودة وتأثرت بمتغيرات تخرج عن سيطرة هذه الإدارات، ولعل أهم ما لوحظ خلال تلك السنة هو تولي لجان إدارية مؤقتة إدارة معظم هذه المصارف، بقرارات صدرت عن مصرف ليبيا المركزي.

وقد تأثرت أوضاع المصارف ومراكزها المالية بالأحداث التي شهدتها البلاد خلال ثورة 17 فبراير في عام 2011م، وفقاً للتوزيع الجغرافي لهذه المصارف وفروعها.

1-تأثر الأوضاع التشغيلية للمصارف التجارية:-

يمكن تقسيم أنشطة المصارف المولدة للدخل إلى قسمين، الأول مرتبط بالمهام والوظائف الرئيسية للمصارف أو ما يعرف بـ (core buisness) والذي يتمحور حول منح الائتمان والضمانات وإدارة عمليات الخزينة والاستثمار، والقسم الثاني يتعلق بالخدمات الأخرى المرتبطة بالتعامل في النقد الأجنبي والعمولات المرتبطة به... الخ.

ويتم تقييم أوضاع المصارف ودورها في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تحديد مدى قدرتها في القيام بدور الوساطة المالية (financial intermediation) في الاقتصاد الوطني، ومدى تحقيقها لمستهدفات الربحية والسيولة، فضلاً عن مدى قدرتها على إدارة المخاطر بأشكالها المختلفة (مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق).

كما أن توفر خطط لاستمرارية الأعمال بالمصارف يؤثر إلى حد كبير في قدرتها على التقليل من المخاطر والخسائر التي قد تتعرض لها نتيجة لأي أحداث أو ظروف قد تواجهها هذه المصارف.

ولقد كان التحدي الأكبر الذي واجهته جميع المصارف العاملة في ليبيا خلال عام 2011م، هو توفير السيولة لمواجهة طلبات زبائنها ممن يديرون حسابات جارية أو ودائع لديها، في ظل الأوضاع

الأمنية غير المستقرة التي كانت سائدة ، وظروف التشغيل التي واجهتها هذه المصارف والتي كانت في مجملها أوضاع غير ملائمة، وقد انعكست هذه الأوضاع على مؤشرات أداء القطاع المصرفي ونتائج نشاطه خلال عام 2011م، وكما هي في 2011/12/31م بالمقارنة بهذه النتائج والمؤشرات في 2010/12/31م وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:-

جدول رقم (5)

تطور أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عامي 2010-2011م

المبالغ بالآلاف الدنانير

البيان	31/12/2011	31/12/2010	مقدار التغير بين الفترتين 2011/12 و 2010/12	نسبة التغير
صافي الأصول داخل الميزانية	67,948,781	62,681,532	5,267,249	8%
إجمالي الأصول	133,870,600	125,048,671	8,821,929	7%
الخصوم الايداعية	63,104,600	57,719,798	5,384,460	9%
إجمالي القروض والتسهيلات	12,716,859	13,016,914	-300,055	-2%
ينزل:مخصصات الديون المشكوك فيها	-2,129,130	-1,912,369	-216,761	11%
- ينزل: الفوائد المجنبة	-459,966	-427,818	-32,148	8%
صافي القروض والتسهيلات	10,127,763	10,676,727	-548,964	-5%
صافي الدخل(بعد الضرائب)	345,744	651,443	-308,699	-47%
الفوائد المقبوضة	725,302	1,030,934	-305,632	-30%
العمولات المقبوضة	185,040	389,588	-204,548	-53%
الفوائد المدفوعة	174,155	312,767	-138,612	-44%
المصروفات الإدارية والعمومية	463,163	529,447	66,284	-13%
العائد على الأصول	%.5	%1	-	-
العائد على حقوق المساهمين	%7.9	%14.3	-	-

وقد بلغت أصول القطاع المصرفي الليبي (داخل الميزانية) في 2011/12/31م، (67.9) مليار دينار، مقابل (62.7) مليار دينار في 2010/12/31م، وبارتفاع قدره (5.2) مليار دينار، وبنسبة نمو بلغت 8%، وكان السبب الرئيسي وراء هذا الزيادة، النمو الذي طرأ على مصادر أموال المصارف، وفيما يلي توضيح لكيفية توزيع الزيادة في مصادر أموال القطاع المصرفي واستخدامات أمواله:-

2- مصادر أموال القطاع المصرفي

أ- الخصوم الإيداعية:-

شهدت الخصوم الإيداعية للقطاع المصرفي زيادة في نهاية سنة 2011م مقارنة بنهاية سنة 2010م، حيث ارتفعت من (57.7) دينار، إلى (63.1) مليار دينار وبنسبة 9%، وذلك نتيجة ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 23%، في حين انخفضت ودائع القطاع العام بنسبة 9%.

ويرجع الانخفاض في ودائع القطاع العام إلى التأثير المباشر لأحداث تحرير البلاد، كما شهدت ودائع وحسابات المصارف نمواً بنسبة 35% وأوامر الدفع بنسبة 60% .

ب-الأموال الخاصة:

لم تتأثر الأموال الخاصة للقطاع المصرفي بشكل كبير حيث كانت في 2010/12/31م ، تقدر بمبلغ (3.8) مليار دينار وأصبحت (3.7) مليار دينار في 2011/12/31م بنسبة انخفاض 2% .

• أهم بنود الخصوم الإيداعية:

الجدول رقم (6)

تطور أهم بنود الخصوم الإيداعية خلال سنتي 2010 - 2011م

المبالغ بالآلاف الدنانير

التغير بين 2010/31-2011/31		2011/12/31م	2010/12/31م	البيان
النسبة	المبلغ			
8%	3,228,746	44,016,454	40,787,708	الودائع تحت الطلب
-8%	-59,228	683,865	743,093	حسابات التوفير
-31%	-1,366,171	3,081,146	4,447,317	الودائع الزمنية
60%	833,219	2,216,236	1,383,017	أوامر الدفع
6%	2,636,566	49,997,701	47,361,135	إجمالي الودائع

بلغ معدل نمو ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي حوالي 6% خلال الفترة من 2010/12/31م إلى 2011/12/31م، وقد ساهمت ودائع القطاع الخاص في هذا النمو، وبالرغم من انخفاض ودائع القطاع العام مقارنة بنهاية سنة 2010م، إلا أنها مازالت تعتبر مصدر مهم من مصادر أموال المصارف، أما من ناحية كيفية توزيع ودائع الزبائن لدى القطاع المصرفي يلاحظ استمرار اعتماد القطاع المصرفي على ودائع القطاع العام التي شكلت حوالي 40% من مجموع الودائع، في حين شكلت ودائع القطاع الخاص نسبة 36% من مجموع الودائع، ويلاحظ أن جزء مهم من الارتفاع في ودائع

الزبائن لدى القطاع المصرفي قد تركز في الودائع تحت الطلب، التي شكلت ما نسبته 86% من إجمالي الودائع.

وفي المقابل شهدت بعض أهم بنود الخصوم ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفعت التأمينات النقدية من (6.9) مليار دينار، إلى (7.5) مليار دينار، وارتفعت المخصصات العامة من مبلغ (407) مليون دينار، إلى (459) مليون دينار، إضافة إلى ارتفاع المتوعات والخصوم الأخرى من مبلغ (1.8) مليار دينار، إلى (4.3) مليار دينار، وذلك خلال الفترة من 2010/12/31م إلى 2011/12/31م .

3 - استخدامات أموال القطاع المصرفي :-

أ- تطور أهم بنود الأصول

نتيجة لأحداث ثورة 17 فبراير وما صاحب فترة التحرير من آثار على منح الائتمان ، وتدهور في النشاط الاقتصادي، فقد انخفض صافي القروض والتسهيلات الممنوحة من (10.7) مليار دينار، في 2010/12/31م، إلى (10.1) مليار دينار، في 2011/12/31م وبنسبة انخفاض بلغت (5) %، وكان مجمل الانخفاض في القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، ومن خلال الإطلاع على المخصصات المكونة مقابل هذه التسهيلات يلاحظ أن نسبة المخصصات المكونة لمواجهة الديون الغير منتظمة شهدت ارتفاعاً، حيث سجلت المخصصات في 2011/12/31م مبلغ (2.129) مليار دينار، مقابل (1.912) مليار دينار، في 2010/12/31م، مما يشير إلى أن المصارف قامت بالتحوط بشكل كافٍ للخسائر المتوقعة مقابل هذه التسهيلات.

وقد شهد الجانب الاستثماري في أصول القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً حيث زاد إجمالي استثمارات المصارف من (47.6) مليار دينار، في 2010/12/31م، إلى (50.6) مليار دينار، في 2011/12/31م، وكان الارتفاع الأبرز في بند الحسابات والودائع والتوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، التي نمت من (43.9) مليار دينار في 2010/12/31م إلى (46.1) مليار دينار في 2011/12/31م، أي بنسبة نمو قدرها 5%، وبالرغم من انخفاض حجم الاستثمار في شهادات الإيداع لدى مصرف ليبيا المركزي من 30.6 مليار دينار إلى 27.3 مليار دينار في 2011/12/31م، وبنسبة انخفاض وقدرها 11%، إلا أنها لازالت تشكل ما نسبته 60% من هذه الحسابات وفقاً للمبين بالجدول التالي:

جدول رقم (7)

تطور أهم أصول القطاع المصرفي خلال سنتي 2010 - 2011 م

المبالغ بالآلاف الدنانير

التغير بين 2010/31-2011/31		2011/12/31م	2010/12/31م	البيان
النسبة	المبلغ			
5%		46,069,596	43,937,537	الحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي
-11%	-3,346,412	27,339,659	30,686,071	- منها شهادات الإيداع
98%	163,958	331,157	167,199	الحسابات لدى المصارف المحلية
6%	195,024	3,351,607	3,156,583	الحسابات لدى المصارف بالخارج
128%	497,278	885,138	387,860	الحسابات لدى المصرف الليبي الخارجي
15%	96,098	738,927	642,829	استثمارات المصارف

من ناحية أخرى لم تشهد بعض بنود الأصول تأثراً كبيراً، مقارنة بما كانت عليه في نهاية 2010م، حيث ارتفعت النقدية بالخرينة من مبلغ (882) مليون دينار في 2010/12/31م إلى (1.1) مليار دينار في 2011/12/31م وبنسبة 26%، وارتفعت الحسابات لدى المصارف المحلية من (167) مليون دينار إلى (331) مليون دينار، وبنسبة 98%، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:-

جدول رقم (8)

تطور رصيد النقدية والحسابات لدى المصارف المحلية خلال سنتي 2010 - 2011 م

المبالغ بالآلاف الدنانير

التغير بين 2010/12-2011/12		2011/12/31م	2010/12/31م	البيان
النسبة	المبلغ			
26%	229,737	1,112,287	882,550	النقدية بالخرينة
98%	163,958	331,157	167,199	الحسابات لدى المصارف المحلية

شهدت النقدية بالخرينة تدهوراً ملحوظاً، من شهر إلى آخر خلال سنة 2011م، نتيجة للسحوبات التي تعرضت لها المصارف، في ظل الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد.

4- الحسابات خارج الميزانية :-

ارتفع بند الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية بشكل ملحوظ من مبلغ (62.4) مليار دينار، في 2010/12/31 إلى (54.271) مليار دينار في 2011/12/31م، بنسبة ارتفاع قدرها 6%، ويمثل هذا البند 97% من إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية، وقد تركز هذا الارتفاع في الاعتمادات المستندية المفتوحة التي نمت بنسبة 16%، في حين شهدت خطابات الضمان انخفاض بنسبة 26%.

جدول رقم (9)

تطور الحسابات خارج الميزانية خلال سنتي 2010 - 2011م

المبالغ بالآلاف الدينانير

حسابات خارج الميزانية	2010/12/31	2011/12/31	مقدار التغيير	نسبة التغيير
خطابات الضمان	14,623,609	10,792,262	-3,831,347	-26%
الاعتمادات المستندية	46,997,470	54,303,543	7,306,073	16%
كمبيالات للتحويل	440,744	530,316	89,572	20%
أخرى	303,307	293,688	-9,619	-3%
إجمالي الحسابات خارج الميزانية	62,365,129	65,919,808	3,554,679	6%

5 الآثار المترتبة على قائمة الدخل بالقطاع المصرفي :-

من المتوقع أن تنعكس ظروف التشغيل التي شهدتها القطاع المصرفي خلال سنة 2011م، سلباً على مختلف مصادر الدخل، إذ أن بيئة العمل لم تكن مواتية، وقد تعرضت المصارف لضغوطات هددت كيانها أمام تنامي طلبات العملاء في الحصول على السيولة بالدينار الليبي، فضلاً عن ما تعرضت له المصارف من تخريب وعبث بمقتنياتها، ويبين الجدول التالي ملخص أوضاع قائمة الدخل و أهم البنود التي تأثرت من جراء الأحداث، خلال عام 2011م.

جدول رقم (10)

قائمة الدخل الملخصة المقارنة خلال سنتي 2010 - 2011 م

المبالغ بالآلاف الدينانير

البيان	2010/12/31 م	2011/12/31 م	التغيير بين 2010/31 - 2011/31	نسبة التغيير
الإيرادات من الفوائد	1,030,934	725,302	(305,632)	-30%
مصروفات الفوائد	312,767	174,155	(138,612)	-44%
صافي إيرادات الفوائد	718,167	551,147	(167,020)	-23%
مخصص الديون المشكوك فيها	124,283	15,790	(108,493)	-87%
صافي إيرادات الفوائد بعد تنزيل مخصصات الديون المشكوك فيها	593,884	535,356	(58,528)	-10%
الإيرادات من غير الفوائد	589,944	275,168	(314,776)	-53%
المصروفات من غير الفوائد	529,447	463,163	(66,284)	-13%
صافي الإيرادات (المصروفات) من غير الفوائد	60,497	-187,995		
صافي الدخل قبل الضريبة	654,381	347,361	(307,020)	-47%
مخصص الضرائب	2,938	1,617	(1,321)	-45%
صافي الدخل بعد الضريبة	651,443	345,744	(305,699)	-47%

6 ربحية القطاع المصرفي :-

انخفضت ربحية المصارف بشكل كبير في 2011/12/31م، ليبلغ صافي الدخل (قبل الضريبة) حوالي (345.7) مليون دينار، مقابل مبلغ (651.4) مليون دينار في 2010/12/31م بنسبة انخفاض قدرها 47 %، وقد كان العامل الأساسي وراء انخفاض ربحية المصارف، هو الانخفاض الكبير في صافي الإيرادات من غير الفوائد، من (589.9) مليون دينار في 2010/12/31م، إلى (275.2) مليون دينار في 2011/12/31م، نتيجة لزيادة المصروفات من غير الفوائد بنسبة 13%، وانخفاض الدخل من الفوائد (صافي إيرادات الفوائد) بنسبة 23%.

أ-الإيرادات:

• الفوائد المقبوضة

جدول رقم (11)

بيان بالفوائد المقبوضة خلال سنتي 2010 - 2011م

المبالغ بالآلاف الدنانير

البيان	2010/12/31	2011/12/31	مقدار التغير	نسبة التغير
الفوائد على القروض والتسليفات والسلف	493,673	295,687	197,985	-40%
فوائد على شهادات الإيداع	275,575	288,898	13,323	5%
فوائد مقبوضة أخرى	252,026	131,867	-120,159	-48%
الإجمالي	1,021,274	716,452	304,821	-30%

من خلال تحليل إيرادات الفوائد لدى القطاع المصرفي، يلاحظ انخفاض الإيرادات بنسبة 30% نتيجة لانخفاض إيرادات الفوائد على القروض والتسهيلات، والفوائد المقبوضة الأخرى بنسبة 40% و 48% على التوالي، وبالرغم من أن الإيرادات من الفوائد شهدت انخفاضاً، إلا أن هيكل إيرادات الفوائد لم يختلف بشكل جوهري في 2011/12/31م، عن ما كان عليه في 2010/12/31م، حيث يلاحظ أن الفوائد على القروض والسلف والفوائد على الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي مازالت تشكل النسبة الأكبر في إيرادات الفوائد الإجمالية.

• العمولات المقبوضة والإيرادات الأخرى

جدول رقم (12)

بيان العمولات المقبوضة والإيرادات الأخرى خلال سنتي 2010 - 2011م

المبالغ بالآلاف الدنانير

البيان	2010/12/31	2011/12/31	مقدار التغير	نسبة التغير
عمولات مقبوضة مقابل اعتمادات	198,923	89,370	-109,553	-55%
عمولات مقبوضة مقابل خطابات الضمان	104,199	60,785	-43,414	-42%
عمولات مقبوضة مقابل الحوالات	86,466	34,885	-51,581	-60%
عمولات أخرى	200,356	90,127	-205,206	-102%
الإجمالي	589,944	275,168	299,543	-51%

تدنت الإيرادات من غير الفوائد لدى المصارف بشكل كبير بنسبة وصلت إلى 51%، وكان من أهم أسباب هذا التدني، انخفاض العمولات المقبوضة بالرغم من النمو الكبير في التسهيلات خارج الميزانية، وذلك نتيجة لتدهور النشاط الاقتصادي داخل البلاد خلال عام 2011م.

ب - المصروفات:

- الفوائد المدفوعة و المصروفات الإدارية والعمومية

جدول رقم (13)

بيان بالفوائد المقبوضة خلال سنتي 2010 - 2011م

المبالغ بالدينار

البيان	2010/12/31	2011/12/31	مقدار التغير	نسبة التغير
فوائد مدفوعة	312,767	174,155	138,612	-44%
مصروفات إدارية وعمومية	436,508	394,828	-41,680	-10%
مرتبات وأجور	326,628	307,408	-19,220	-6%
مخصص استهلاك أصول الثابتة	81,722	56,437	25,285	-31%
مصروفات أخرى	28,158	30,983	2,825	10%
مخصصات أخرى	92,938	68,334	-24,604	-13%
الإجمالي	842,213	637,317	-204,896	-24%

سجلت المصروفات من غير الفوائد لدى القطاع المصرفي انخفاضاً في مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى، حيث يلاحظ أن التغيير الأبرز كان في المصروفات الأخرى من مجمل المصروفات من غير الفوائد التي انخفضت من 22.3 مليون دينار في 2010/12/31م، إلى 12.7 مليون دينار، بنسبة 43%.

كما انخفضت نسب ربحية القطاع المصرفي بشكل كبير في 2011/12/31م، حيث سجل العائد (بعد الضريبة) إلى الأصول انخفاضاً من 0.6% في 2010/12/31م، إلى 0.4% في 2011/12/31م، وانخفضت نسبة العائد (بعد الضريبة) إلى حقوق المساهمين من 9.6% في 2010/12/31م، إلى 6.2% في 2011/12/31م.

7- نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي

يلاحظ انخفاض نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة (داخل الميزانية) من 69.9% في 2010/12/31م، إلى 65.6% في 2011/12/31م، ومن جهة أخرى، وفي حال أخذنا بعين الاعتبار التزامات المصارف غير المباشرة (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) بالإضافة إلى التزاماتها المباشرة، فقد بلغت نسبة السيولة مقابل مجمل هذه الالتزامات حوالي 28.5% في 2011/12/31م، منخفضة عن نسبة السيولة في سنة 2010م، والتي بلغت 30.4%، وذلك عائد للارتفاع الكبير في حسابات خارج الميزانية، و ذلك على النحو المبين بالجدول رقم (14).

جدول رقم (14)

نسب السيولة بالمصارف التجارية خلال سنتي 2010 - 2011

الأرقام بالآلاف

2011/12/31م	2010/12/31م	البند
32,817,005	33,159,718	- صافي السيولة لدى المصارف
53,899,389	49,696,414	< التوظيفات لدى المصارف
21,082,383	16,536,696	< الودائع من المصارف
50,044.658	47,408,743	- الخصوم الايداعية داخل الميزانية
44,016,454	40,787,708	< ودائع تحت الطلب
3,081,146	4,447,317	< ودائع زمنية
683,865	743,093	< ودائع الإدخار
2,216,236	1,383,017	< أوامر الدفع
46,957	47,609	< عمليات الاقتراض
65,095.805	61.621.079	- التزامات خارج الميزانية
10,792,262	14,623,609	< خطابات ضمان
54,303,543	46,997,470	< اعتمادات مستندية
%65.6	%69.9	- نسبة السيولة مقابل الخصوم الايداعية داخل الميزانية
%28.5	%30.4	- نسبة السيولة مقابل التزامات داخل وخارج الميزانية

الملاحق

الملحق رقم (1)

أهم المنشورات الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد

رقم المنشور	موضوع المنشور
2010/1	بشأن ضرورة الاشتراك في شبكة معلومات المكتب البحري بغرفة التجارة الدولية.
2010/2	بشأن الأندية والروابط والاتحادات المهنية ينطبق بشأنها ما ينطبق على المؤسسات الخيرية عند فتح الحسابات المصرفية .
2010/3	بشأن حدود التركيز الائتماني والضوابط والمعايير التي تحكمه .
2010/4	بشأن تحديد هياكل المراكز المالية للمصارف ومحافظة الائتمانية .
2010/5	بشأن ضرورة التقيد بعدم فتح الحسابات إلا باستعمال نماذج التحقق من هوية العملاء (kyc).
2010/6	بشأن القواعد والمعايير الواجب مراعاتها قبل اتخاذ قرارات إعدام الديون لدى المصارف التجارية.
2010/7	بشأن وسائل الدفع المنفذة لتمويل استيراد الخامات ومستلزمات التشغيل للأغراض الصناعية.
2010/8	بشأن تحويل المصارف لاتجارية ، صلاحيات تحويل صافي أرباح الشركات الأجنبية العاملة تحت مظلة قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.
2010/9	بشأن ضوابط وأسس تقديم المنتجات المصرفية البديلة المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية في المصارف التجارية في ليبيا.
2010/10	بشأن النماذج المنفذة لاحتساب حدود التركيز الائتماني وفقاً للمعايير الواردة بقرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (2) لسنة 2010م.

بشأن تعميم نماذج البيانات المالية الدورية المطلوبة من المصارف التجارية في شكلها الجديد .	2010/11
بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم 24/2010 بتعديل شرط منح التسهيلات الائتمانية للشركات الأجنبية.	2010/12
بشأن دليل الحوكمة للمصارف التجارية	2010/13
بشأن تحديد عدد رحلات مهام المدراء العامون بالمصارف التجارية ، بالخارج .	2011/1
بشأن تحديد هياكل المراكز الائتمانية بالمصارف التجارية .	2011/2
بشأن تحويل مرتبات العاملين بعقود عمل مغتربة .	2011/3
بشأن ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحوط ضد المخاطر المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لرموز النظام السابق .	2011/10

الملحق رقم (2)

أهم الرسائل الدورية الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد

رقم الرسالة	موضوع الرسالة
2010/28	بشأن شروط منح الإذن باستخدام المصارف المتنقلة أو المصارف السيّارة .
2010/33	بشأن تزويد إدارة الرقابة على المصارف والنقد ببيانات دورية حول الائتمان الممنوح في المصارف.
2010/64	بشأن ضوابط استرشادية لتنظيم أمانات سر مجالس إدارات المصارف التجارية
2011/17	بشأن تنفيذ دليل الحوكمة.
2011/45	بشأن أمن وسلامة المصارف.
2011/70	بشأن تأخر المصارف في تقديم المركز المالي الشهري.
2011/74	بشأن تحويلات فائض مبيعات شركات الطيران العالمية العاملة بليبيا.
2011/78	بشأن أوضاع الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.
2011/83	بشأن التقيد بنسبة العمولة مقابل فتح الاعتمادات المستندية .
2011/137	بشأن تداول فئة العملة من الإصدار الرابع والخامس.
2011/120	بشأن إيقاف التعامل مع لجنة الدفاع السابقة والجهات العسكرية.
2011/127	بشأن تحديد سقف السحب النقدي بالدينار الليبي .
2011/129	بشأن رفع سقف السحب النقدي بالدينار الليبي .
2011/136	بشأن فتح حسابات جيش التحرير الوطني .
2011/146	بشأن مباشرة المصارف نشاط فتح الاعتمادات المستندية.
2011/159	بشأن إعادة الموظفين المفصولين من أعمالهم بسبب مواقفهم الإيجابية من ثورة 17 فبراير إلى سابق عملهم.
2011/173	بشأن اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة التي تضمن مباشرة الموظفين لمهامهم بالجهاز الإداري للدولة وتطبيق القانون على المخالفين
2011/178	بشأن الآلية الواجب إتباعها في عملية بيع النقد الأجنبي للجمهور والتحوط ضد المخاطر المرتبطة بهذا النشاط

بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح الاعتمادات المستندية لتوريد كافة السلع الأساسية باستثناء السلع المحظورة الواردة برسالة وزارة الاقتصاد.	2011/182
بشأن تنظيم بيع النقد الأجنبي للمواطنين.	2011/190
بشأن الإذن للمصارف التجارية بالموافقة على تمكين الأفراد والجهات من السحب نقداً من حساباتهم المقومة بالنقد الأجنبي لدى المصارف.	2011/191
بشأن تنظيم حركة شراء النقد الأجنبي من مصرف ليبيا المركزي.	2011/193
بشأن الأوراق المطلوبة من اللجنة المشكلة للبت في طلبات شراء النقد الأجنبي.	2011/194
بتقرير بعض الأحكام بشأن العمل بالتاريخين الهجري والميلادي.	2011/195
بشأن طلب موافاة مصرف ليبيا المركزي بأرصدة الحسابات المصرفية الخاصة بقسم الاتصال باللجنة الشعبية العامة (سابقاً).	2011/196
بشأن ضرورة إحالة البلاغات المتعلقة بجرائم الفساد المالي والإداري بمؤسسات الدولة إلى ديوان المحاسبة.	2011/198
بشأن تحديد رسم الإشراف السنوي في صندوق ضمان أموال المودعين.	2011/201
بشأن السماح بإجراء حوالات خارجية على قوة الحسابات المقومة بالنقد الأجنبي.	2011/202

الملحق رقم (3)

مركز مالي ملخص و موحد و مقارن لأشهر 2009/12، 2010/12، 2011/12م

المبالغ بالآلاف الدنانير

القطاع المصرفي 31/12/2011	القطاع المصرفي 31/12/2010	القطاع المصرفي 31/12/2009	الأصول	
1,112,287	882,550	594,724	نقدية بالخرزينة	1
2,149,604	1,164,685	758,698	صكوك المقاصة	2
46,069,596	43,937,537	38,567,766	الحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي	3
27,339,659	30,686,071	25,584,286	منها: شهادات ايداع	4
331,157	167,199	292,884	الحسابات لدى المصارف المحلية	5
885,138	387,860	668,871	الحسابات لدى المصرف الليبي الخارجي	6
3,351,607	3,156,583	3,439,944	الحسابات لدى المصارف الخارجية	7
738,927	642,829	635,184	الاستثمارات	8
69,327	27,736	33,331	القروض والتسهيلات للمصارف	9
10,127,763	10,676,727	9,613,460	صافي القروض والتسهيلات للمؤسسات والأفراد	10
12,716,859	13,016,914	11,779,230	- إجمالي القروض والتسهيلات للمؤسسات والأفراد	11
3,956,112	3,574,157	2,674,935	- المؤسسات والهيئات والشركات العامة وشبه العامة	12
8,027,973	8,527,148	8,287,740	- القطاع الأهلي والخاص	13
249,678	261,888	202,508	- الشركات الأجنبية	14
483,097	653,721	614,047	- الأخرى	15
(2,129,130)	(1,912,369)	(1,785,507)	- ينزل: مخصصات الديون المشكوك فيها	16
(459,966)	(427,818)	(380,263)	- ينزل: الفوائد المجنبة	17
653,028	691,750	625,256	صافي الأصول الثابتة	18
2,460,348	946,076	1,088,944	الأصول الأخرى	19
67,948,781	62,681,532	56,319,062	مجموع الأصول	20

القطاع المصرفي 31/12/2011	القطاع المصرفي 31/12/2010	القطاع المصرفي 31/12/2009	الخصوم وحقوق المساهمين	
2,166,409	1,601,173	1,472,474	- ودائع وحسابات المصارف	21
1,800,762	1,515,765	1,335,732	- المصارف المحلية	22
69,342	0	0	- المصرف العربي الليبي الخارجي	23
296,304	85,408	136,742	- المصارف الخارجية	24
290,763	81,754	135,642	منها: حسابات مكشوفة	25
46,957	47,609	104,215	- القروض والتسهيلات من المصارف	26
0	0	51,852	- مصرف ليبيا المركزي	27
46,957	47,609	52,363	- المصارف المحلية والخارجية	28
25,244,013	27,697,094	23,557,524	- ودائع وحسابات القطاع العام	29
22,537,452	18,281,024	15,648,686	- ودائع وحسابات القطاع الأهلي والخاص	30
150,392	228,958	656,205	- منها: لغير المقيمين	31
7,516,456	6,922,482	7,197,323	- تأمينات نقدية	32
2,216,236	1,383,017	1,654,859	- أوامر الدفع	33
459,753	407,338	513,664	- مخصصات عامة	34
3,376,735	1,787,400	2,471,036	- متنوعات وخصوم أخرى	35
63,564,011	58,127,136	52,619,781	مجموع الخصوم	36
3,707,420	3,791,333	2,964,547	الأموال الخاصة	37
354,120	650,060	676,371	أرباح العام	38
40,562	40,629	49,698	فروقات تقييم أسعار الصرف	39
282,668	72,374	8,665	الأرباح القابلة للتوزيع	40
67,948,781	62,681,532	56,319,062	مجموع الخصوم وحقوق المساهمين	41
65,919,808	62,365,129	37,495,643	حسابات خارج الميزانية	42
10,792,262	14,623,609	11,683,591	- خطابات الضمان	43
54,303,543	46,997,470	25,246,915	- خطابات الاعتمادات المستندية	44
530,316	440,744	312,812	- كمبيالات للتحويل	45
293,688	303,307	252,325	- أخرى	46

الملحق رقم (4)

ترتيب المصارف حسب مجموع أصولها داخل الميزانية

خلال سنتي 2010-2011

المبالغ بمليين الدنانير

النسبة من أجمالي أصول القطاع (2011م) (%)	أجمالي أصول القطاع (2011م)	المصرف	النسبة من أجمالي أصول القطاع (2010م) (%)	مجموع الأصول داخل الميزانية (2010م)	المصرف
41.92	28,487.15	الجمهورية	43.73	27,407.9	الجمهورية
17.10	11,621.32	التجاري الوطني	18.93	11,866.7	التجاري الوطني
14.82	10,068.00	الوحدة	14.59	9,145.7	الصحاري
13.18	8,953.85	الصحاري	11.75	7,362.0	الوحدة
3.70	2,512.75	التجارة والتنمية	3.62	2,268.9	التجارة والتنمية
3.67	2,491.03	شمال إفريقيا	2.52	1,577.8	شمال إفريقيا
1.55	1,052.42	الأمان	1.28	799.8	الأمان
0.99	671.81	الواحة	0.98	614.3	الواحة
0.97	661.17	الخليج الأول الليبي	0.66	411.0	الخليج الأول الليبي
0.76	514.36	الإجماع العربي	0.57	355.3	الإجماع العربي
0.50	342.88	المتحد	0.54	339.3	المتحد
0.28	191.52	الوفاء	0.32	198.8	الوفاء
0.23	154.78	المتوسط	0.22	138.8	المتوسط
0.20	136.15	السرايا	0.17	107.4	السرايا
0.13	89.59	التجاري العربي	0.14	87.2	التجاري العربي
100%	67,948.78		%100	62,681.5	المجموع

الملحق رقم (5)

ترتيب المصارف حسب إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية

المبالغ بملايين الدنانير

النسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي (2011م) (%)	مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية 2011م	المصرف	النسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي (2010م) (%)	مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية 2010م	المصرف
32.75	43,845.49	التجاري الوطني	30.62	38,293.3	الجمهورية
27.56	36,893.40	الجمهورية	29.60	37,016.5	التجاري الوطني
17.93	23,997.30	الوحدة	17.26	21,580.4	الوحدة
12.55	16,796.36	الصحاري	14.19	17,739.4	الصحاري
3.04	4,064.21	شمال إفريقيا	2.60	3,250.7	شمال إفريقيا
1.93	2,580.68	التجارة والتنمية	1.99	2,489.1	التجارة والتنمية
0.97	1,302.60	الخليج الأول الليبي	0.81	1,006.6	الأمان
0.96	1,286.65	الأمان	0.79	989.1	الواحة
0.80	1,072.31	الواحة	0.69	868.7	الخليج الأول الليبي
0.53	710.44	الإجماع العربي	0.41	517.1	الإجماع العربي
0.29	384.10	المتحد	0.35	442.6	المتحد
0.28	377.88	المتوسط	0.28	355.5	المتوسط
0.21	279.10	الوفاء	0.21	268.7	الوفاء
0.13	169.07	السرايا	0.09	117.9	السرايا
0.08	108.99	التجاري العربي	0.08	110.6	التجاري العربي
%100	133,868.59		%100	125,046.6	المجموع

الملحق رقم (6)

ترتيب المصارف التجارية حسب مجموع أموالها الخاصة

المبالغ بملايين الدنانير

سنة 2011م			سنة 2010م		
النسبة من إجمالي الأموال الخاصة للقطاع المصرفي (%)	الأموال الخاصة	المصرف	النسبة من إجمالي الأموال الخاصة للقطاع المصرفي (%)	الأموال الخاصة	المصرف
28.83	1,068.95	الجمهورية	31.45	1,192.4	الجمهورية
14.22	527.10	التجاري الوطني	13.47	510.5	التجاري الوطني
13.25	491.05	الوحدة	12.90	489.0	الوحدة
11.02	408.74	الصحاري	10.21	387.1	الصحاري
9.52	353.10	شمال إفريقيا	9.10	345.1	شمال إفريقيا
7.03	260.46	الخليج الأول الليبي	6.83	258.8	الخليج الأول الليبي
4.09	151.60	الواحة	4.07	149.2	الواحة
2.67	99.00	الأمان	2.66	100.9	المتحد
2.51	92.88	المتحد	2.63	99.6	الأمان
2.36	87.64	التجارة والتنمية	2.31	87.6	التجارة والتنمية
1.69	62.63	الوفاء	1.62	61.4	الوفاء
0.99	36.83	الإجماع العربي	0.97	36.8	الإجماع العربي
0.87	32.22	السرايا	0.85	32.0	السرايا
0.54	19.95	المتوسط	0.53	19.9	المتوسط
0.41	15.27	التجاري العربي	0.40	15.1	التجاري العربي
%100	3,707.42		%100	3,791.3	المجموع

الملحق رقم (7)

فائض الاحتياطي الإلزامي والسيولة المطلوبة حسب المصارف في 2010/12/31م

و2011/12/31م

المصرف	نسبة الفائض أو(العجز) في الاحتياطي 2010م (%)	نسبة الفائض أو (العجز) في الاحتياطي 2011م (%)	نسبة الفائض أو(العجز) في الاحتياطي 2010م (%)	نسبة الفائض أو (العجز) في السيولة 2011م (%)
الجمهورية	53.8	2.3	2.3	49.4
التجاري الوطني	51.8	3.9	2.2	44.4
الوحدة	54.3	5.0	3.1	31.6
الصحارى	48.7	1.3	2.5	51.9
التجارة والتنمية	48.2	3.1	1.4	51.2
شمال إفريقيا	52.8	9.7	12.6	45.3
الإجماع العربي	22.6	24.3	18.5	29.4
الأمان للتجارة	67.7	6.4	6.2	69.8
الوفاء	28.8	6.2	8.3	39.3
الواحة	73.1	4.4	16.4	66.8
المتوسط	46.4	22.7	12.8	59.4
التجاري العربي	67.9	67.5	6.3	65.8
السرايا	46.6	39.0	36.7	62.8
المتحد	89.1	4.8	9.0	81.6
الخليج الأول الليبي	213.8	2.7	12.8	93.2

الملحق رقم (8)

مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا

رقم الهاتف	تاريخ افتتاح المكتب	تاريخ موافقة مصرف ليبيا	مكتب تمثيل	ر . م
021- 335 0226	1988/8/16	1988/8/16	المؤسسة العربية المصرفية / البحرين	1
021- 335 0108	1994/4/25	1994/4/25	المصرف العربي للإستثمار والتجارة / أرييفت	2
021- 335 0610	1998/8/15	1998/6/18	بنك الإسكان الأردني	3
021- 335 1731	1998/9/1	1998/4/18	البنك التجاري العربي البريطاني (BACB)	4
021- 335 1746	1998/10/1	1997/6/30	بنك الإستثمار العربي الأردني	5
021- 335 0764	2000/6/13	1999/8/26	المصرف العربي الإيطالي / يوباي	6
021- 335 1661	2002/1/24	2000/8/27	بنك فاليتا المالطي	7
021- 333 8043	2002/10/30	1999/12/28	بنك قناة السويس	8
021- 335 1965	2005/7/21	2005/2/20	بنك باواق النمساوي (BAWAG)	9
021- 335 1304	2006/2/15	2005/12/12	بنك كاليون للتمويل والإستثمار	10
021- 335 1996	2006/4/20	2005/10/22	بنك تونس العالمي	11
021- 335 1919	2006/6/1	2005/10/22	بنك بيرايوس / مصر	12
021- 336 2131	2007/4/19	2004/10/31	بنك قطر الوطني	13
021- 336 2062	2007/6/10	2006/9/14	بنك (HSBC)	14
021- 336 2165	2007/9/12	2006/9/14	بنك تونس العربي الدولي (BIAT)	15
021- 336 2172	2007/9/20	2007/3/14	بنك سوسيتي جنرال (S . G) *	16
021- 336 2155	2007/1/11	2006/14/9	بنك (BNP PARIBAS) **	17
021- 361 7304	2008/1/1	2007/30/4	مصرف فرنسبنك اللبناني	18

021- 335 2256	2008/30/5	2007/17/6	المصرف التجاري وقابنك المغربي	19
021- 336 2283	2009/22/2	2008/11/5	بنك أبوظبي الوطني	20
092- 663 1963	2009/3/6	2008/13/8	كوميرز بنك الألماني	21
021- 444 8187	2010/10/6	2009/22/4	مكتب تمثيل بنك Credit Uni	22
-	2010/1/10	2009/29/12	مكتب تمثيل بنك standard chartered	23
091- 361 9064	2011/31/1	2010/15/7	مجموعة البركة المصرفية (البحرين)	24

* تم تجميد نشاط مكتب تمثيل بنك سوسيتي جنرال بداية من تاريخ 2009/07/01م.

** تم تجميد نشاط مكتب تمثيل بنك بي ان بي باريبيا بداية من 2010/01/01م.

الملحق رقم (9)
كشف بالمكاتب الهندسية وبيوت الخبرة المختصة بتقييم الأصول والعقارات المقيدة في
سجل مصرف ليبيا المركزي

ت	الاسم	رقم القيد في السجل	رقم الهاتف
1	مكتب إدريس عمر الباوندي	2	091 - 321 - 1800
2	مكتب أبوبكر محمد النعاجي	3	091 - 213 - 9365
3	مكتب جبران على الترهوني	4	092 - 506 - 4494
4	مكتب مصطفى حسن زهدي	5	091 - 213 - 7812
5	شركة قورينا للإستشارات الهندسية	7	061 - 909 - 5281
6	المكتب الإستشاري الهندسي للمرافق	8	021 - 444 - 9184
7	مكتب دار طرابلس للإستشارات الهندسية	10	091 - 212 - 4269
8	مكتب بنغازي للإستشارات الهندسية	11	061 - 909 - 2150
9	مكتب أمان للإستشارات الهندسية	15	091 - 321 - 0678
10	المكتب الإستشاري للهندسة المعمارية	16	061 - 909 - 1807
11	مكتب العروبة للأعمال الهندسية	17	081 - 624 - 770
12	مكتب مصباح عبدالقادر ونيس	20	091 - 312 - 0086
13	مكتب المعمار / مهندسون إستشاريون	21	091 - 312 - 9846
14	مكتب بيت الخبرة للإستشارات الهندسية	23	091 - 379 - 6921
15	مكتب سالم محمد الإسكندراني	24	061 - 909 - 9269
16	مكتب هنيبال للإستشارات الهندسية	25	091 - 326 - 7370
17	مكتب محمد كيشار عبدالسلام	27	091 - 379 - 5142
18	مكتب الجسور للإستشارات الهندسية	28	091 - 210 - 1032
19	شركة مجموعة المهندسين للإستشارات الهندسية	29	061 - 909 - 8252
20	مكتب القلعة للأعمال الهندسية والإستشارات	32	021 - 360 - 1372
21	مكتب أفريقيا للإستشارات الهندسية	33	092 - 548 - 0620
22	شركة إرم للإستشارات والخدمات الهندسية	34	021 - 728 - 6876
23	مكتب الأندلس / المهدي سالم عبد الله الشانبي	35	092 - 762 - 9740
24	المكتب الهندسي الليبي	36	021 - 340 - 8237
25	شركة إنتلاف للإستشارات الهندسية	37	021 - 490 - 2363

الملحق رقم (10)
كشف بمكاتب المحاسبة المقيد في سجل
مصرف ليبيا المركزي للمحاسبين والمراجعين القانونيين

رقم الهاتف	رقم القيد في السجل	الاسم	ت
061 - 909 - 3699	1	محمد علي طرخان	1
091 - 211 - 8975	2	محمد بشير البرغتي	2
061 - 909 - 6825	3	علي السنوسي المنصوري	3
021 - 333 - 0941	5	عبدالسلام كشادة وشركاؤه	4
021 - 334 1902	9	مكتب الإمارة للمحاسبة والمراجعة	5
091 - 367 - 7266	10	الدكتور الكيلاني عبدالكريم الكيلاني	6
091 - 211 - 8079	11	منصور محمد عمر الجعيدي	7
091 - 378 - 1654	12	الظاهر صالح الطياري	8
021 - 333 - 0655	13	المنتصر علي التارقي	9
091 - 321 - 5622	15	طهير عيسى الجازوي	10
091 - 317 - 9026	17	أحمد سليم أبوسنيّة	11
061 - 909 - 0861	18	أبو بكر علي النهوم	12
092 - 505 - 8856	19	أيوب سعيد العزابي	13
021 - 333 - 2225	20	إبراهيم أبو الربيع الباروني	14
091 - 370 - 4400	23	الدكتور يونس محمد احشاد	15
021 - 444 - 0976	26	محمد حسين كانون	16
091 - 326 - 0923	27	مصطفى أحمد عباس	17
091 - 215 - 8851	28	علي ميلود أبوقصة	18
091 - 212 - 4349	29	سمير إمام أبو راوي	19
091 - 380 - 6783	31	مسعود إمام بلقاسم وشركاؤه	20
091 - 320 - 4118	32	مفتاح المهدي القريوي وشركاؤه	21
021 - 444 - 5318	34	بدر الحاسي وشركاؤه	22
021 - 334 - 1911	35	عبدالناصر المهدي قداد	23
021 - 444 - 9517	36	عبدالمجيد المهدي قداد	24

061 - 223 - 6809	38	عبدالكريم محمد الطرابلسي	25
091 - 214 - 2489	39	إبراهيم عبدالله الهوش	26
021 - 333 - 5107	40	حسين أبوواردة وشركاؤه	27
021 - 333 - 1955	41	محمود قاسم تنتوش	28
021 - 444 - 1397	42	مصطفى البشتي محمد	29
091 - 376 - 6515	43	عبدالنبي عبدالله السعيطي	30
021 - 333 - 5089	44	حسين الزاوي وشركاؤه	31
092 - 527 - 4498	46	محمد عمر غويلة	32
092 - 511 - 3469	49	مصطفى بكار محمود	33
051 - 628 - 493	51	بشير محمد المحيشي	34
091 - 212 - 2256	52	مصطفى على القراضي	35
092 - 551 - 0814	56	صالح خليل الصلابي	36
091 - 214 - 5116	57	د . محمود محي الدين بادي	37
091 - 215 - 3255	59	مصطفى عامر علي سويسي	38
061 - 909 - 1983	61	محمود محمد الصلابي	39
091 - 326 - 2155	62	ياسر محمد البرغثي	40
021 - 333 - 5446	63	عمر علي عامر	41
091 - 315 - 8429	64	عرفات محمد بشير الجفلي	42
081 - 625 - 692	65	سالم سليم المنصوري	43
0273 - 620 - 217	68	البشير عمار عون الله	44
091 - 381 - 1202	69	خالد محمد مفتاح العقربان	45
091 - 310 - 1102	70	مصطفى المختار علي عمار	46
092 - 566 - 7238	71	عامر محمد عبد الرحمن المشلفح	47
022 - 634 - 988	72	محمود علي محمود رحال	48
021 - 444 - 4675	74	مكتب البيت الإستشاري الوطني	49
091 - 382 - 3092	76	د . إدريس عبدالحميد الشريف	50
021 - 444 - 1189	77	د . عياد اللافي يونس وشركاؤه	51
092 - 502 - 6681	78	مكتب زايد أبوبكر فنير	52
091 - 210 - 3288	79	عمر خليفة المبروك المجذوب	53
061 - 909 - 6611	80	مكتب صويدق والبوري	54

091 - 326 - 1101	81	مكتب علي جابر الفيتوري	55
091 - 212 - 6290	82	منصور علي الموشم	56
092 - 508 - 2095	83	رمضان صالح رحومة	57
091 - 314 - 4344	84	علي إمام المحلس	58
092 - 579 - 8136	85	حسين مسعود الرفادي	59
091 - 371 - 0196	87	د . زهير عمرو دردر	60
092 - 513 - 7246	89	مختار محمد إبراهيم	61
021 - 333 - 7248	91	منير عزيز	62
091 - 310 - 8939	92	فيصل مختار سويدان	63
021 - 444 - 4372	93	عبد الله عمر الماقوري وشركاؤه	64
091 - 378 - 2072	94	أدريس سعيد الحاسي	65
091 - 214 - 9776	95	نصر رمضان ترفاس	66
091 - 215 - 2014	98	الصادق مصطفى الرايس	67
051 - 613 - 631	99	الصغير أبوزيد المحجوب	68
091 - 376 - 1422	101	فوزي محمد طلبه	69
021 - 444 - 3881	102	سعيد يوسف حشاد	70
091 - 376 - 7864	103	علي عبدالحميد المقصبي	71
091 - 315 - 0553	104	عبدالناصر رجب الحوم	72
091 - 378 - 6989	105	د . الأمين خليفة علي الطويل	73
021 - 588 - 0668	106	مصطفى علي أبوحميرة	74
092 - 852 - 0925	107	أعمار علي الشتيوي	75
091 - 325 - 4038	111	إبراهيم الطاهر العلام / شركة المدقق	76
092 - 556 - 9939	113	محمد ونيس إبراهيم	77
091 - 380 - 5860	114	عبدالواحد العريفي عمر الشارف	78
091 - 220 - 0337	117	علي حسن محمد بابا	79
061 - 224 - 1140	118	د . سالم محمد بن غربية	80
021 - 333 - 2543	119	محمد عمّار أحمد القدار	81
091 - 211 - 1208	120	عبد الرحمن عمران نقد	82

021 - 444 - 2152	121	د . جمعة محمد الرقيبي	83
021 - 363 - 6516	122	عبد المنعم علي البوسيفي	84
091 - 371 - 6156	123	فرج محمد حسن عثمان	85
091 - 438 - 3644	125	فاتن مصطفى الشاعرى	86
061 - 909 - 6401	128	عبد الحكيم عامر حسين بادي	87
091 - 370 - 0073	129	محمد علي الشيباني	88
091 - 370 - 0483	130	أحمد محمد غُثور	89
092 - 679 - 1368	131	خالد الصديق المقريف	90
021 - 360 - 9830	132	د . أحمد عبد الله بيت المال وشركاؤه	91
021 - 719 - 3447	133	صلاح الدين بشير التركي	92
092 - 547 - 1088	134	فتحي محمد الغرياني	93
021 - 444 - 3625	135	الصادق الفيتوري أشويد (وشركاؤه)	94
092 - 688 - 2771	136	الصادق علي التارقي	95
092 - 514 - 7271	137	عبد السلام محمد الشريف	96
091 - 812 - 2439	138	شعيب سليم شعيب	97
092 - 522 - 4144	139	شركة المجموعة المتحدة / عبد الفتاح المدفعي	98
091 - 315 - 2163	140	عمر علي تنتوش	99
092 - 729 - 3891	141	أحمد محمد الشاعرى	100
021 - 363 - 6516	142	عمر محمد الشيخ	101

الملحق رقم (11)
أسعار الفائدة المدينة والدائنة وفقاً لمتطلبات المنشور رقم (4/2008)

كما هي في 2010/12/31 مسيحي

المصرف	اسم البنود	نسبة الفائدة المدينة (%)	نسبة الفائدة الدائنة (%)
الواحدة	سحب على المكشوف	7.5 - 7%	
	السلف الاجتماعية	6.5%	
	القروض والتسهيلات	7.5 - 6%	
	الودائع الزمنية		0.91% - 1.25%
	التوفير		1.0%
الوقفاء	قروض تجارية	5.5%	
	قروض موظفي المصرف	5.0%	
	سحب على المكشوف	5.5%	
	الودائع الزمنية		1% - 1.25%
الإجماع العربي	سحب على المكشوف	6.5%	
	الودائع الزمنية		2.0%
	قروض عقارية	6 - 5.5%	

المصرف	اسم البنود	نسبة الفائدة المدينة	نسبة الفائدة الدائنة
الأمــــان للتجارة والاستثمار	سلف اجتماعية	6 - 6.5%	
	قروض طويلة الأجل	5.5 - 6%	
	قروض قصيرة الأجل	6 - 6.5%	
	تسهيلات ائتمانية	6 - 6.5%	
	الودائع الزمنية (أكثر من 90 يوم)		1.25 - 1.5%
	الودائع الزمنية (أقل من 90 يوم)		0.75 - 1%
الصحــــارى	سحب على المكشوف	6.0%	
	سلف اجتماعية	6.5%	
	القروض العقارية	3.0%	
	قروض متوسطة وطويلة الأجل	4 - 6%	
	الودائع الزمنية		0.5 - 0.75%
	حسابات التوفير		1.5%
الخليج الأول الليبي	القروض والتسهيلات	5.5%	
	سحب على المكشوف	7.0%	
	الودائع الزمنية		0.7%
المتوســــط	على مختلف أنواع الائتمان الممنوح	6.5%	
	سلف اجتماعية	6.5%	
السرايــــا للتجارة والاستثمار	التسهيلات الائتمانية	6.5%	
	الودائع الزمنية		1.0%
	حسابات التوفير		2.5%

المصرف	اسم البنود	نسبة الفائدة المدينة (%)	نسبة الفائدة الدائنة (%)
الجمهورية	سحب على المكشوف	4.5%	
	سلف اجتماعية	6.5%	
	قروض عقارية	5.5%	
	قروض تجارية	5.5 - 4.5%	
	قروض مشتركة	5.5 - 1.5%	
	التوفير		2 - 1%
	الودائع الزمنية		1 - 0.80%
الوحدة	سحب على المكشوف	5 - 4%	
	قروض تجارية	7 - 6%	
	سلف اجتماعية	6.5%	
	قروض عقارية للموظفين	1.5%	
	قروض عقارية للمواطنين	3.0%	
	الودائع الزمنية		1.4 - 0.5%
	التوفير		0.9%
التجاري الوطني	سلف اجتماعية	6.5%	
	القروض والتسهيلات	6.5%	
	القروض العقارية	6.5%	
	قروض طويلة الأجل	6.5 - 5%	
	الودائع الزمنية		1.75 - 1.25%
	التوفير		1.5%

المصرف	اسم البنود	نسبة الفائدة المدينة (%)	نسبة الفائدة الدائنة (%)
شمال إفريقيا	سلف اجتماعية	%6.5	
	سحب على المكشوف	%6.0	
	قروض الإسكان الريفي والزراعي	%3.0	
	الودائع الزمنية		%1.25 - 1
	التوفير		%1.5
التجاري العربي	التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها	%6.5	
	حسابات التوفير		%1.0
التجارة والتنمية	سلف اجتماعية	%5.5	
	سحب على المكشوف	%6.0	
	قروض تجارية متوسطة الأجل	%5.0	
	الودائع الزمنية		%1.05 - 0.75
	التوفير		%1.05 - 0.75
المتحد للتجارة والاستثمار	سلف اجتماعية	%6.5	
	سحب على المكشوف	%6.0	

الملحق رقم (12)
أسعار الفائدة المدينة والدائنة وفقاً لمتطلبات المنشور رقم (4/2008)

كما هي في 2011/12/31 مسيحي

نسبة الفائدة الدائنة (%)	نسبة الفائدة المدينة (%)	اسم البنك	المصرف
	7 - 7.5%	سحب على المكشوف	الواحدة
	6.5%	السلف الاجتماعية	
	6 - 7.5%	القروض والتسهيلات	
0.91% - 1.25%		الودائع الزمنية	
1.0%		التوفير	
	5.5%	قروض تجارية	الوفاء
	5.0%	قروض موظفي المصرف	
	5.5%	سحب على المكشوف	
1% - 1.25%		الودائع الزمنية	
	6.5%	سحب على المكشوف	الإجماع العربي
2.0%		الودائع الزمنية	
	5.5 - 6%	قروض عقارية	الأمان للتجارة والاستثمار
	6 - 6.5%	سلف اجتماعية	
	5.5 - 6%	قروض طويلة الأجل	
	6 - 6.5%	قروض قصيرة الأجل	
	6 - 6.5%	تسهيلات ائتمانية	
1.25 - 1.5%		الودائع الزمنية (أكثر من 90 يوم)	
0.75 - 1%		الودائع الزمنية (أقل من 90 يوم)	

المصرف	اسم البنود	نسبة الفائدة المدينة (%)	نسبة الفائدة الدائنة (%)
الصحاري	سحب على المكشوف	%6.0	
	سلف اجتماعية	%6.5	
	القروض العقارية	%3.0	
	قروض متوسطة وطويلة الأجل	%6 - 4	
	الودائع الزمنية		%0.75 - 0.5
	حسابات التوفير		%1.5
الخليج الأول الليبي	القروض والتسهيلات	%5.5	
	سحب على المكشوف	%7.0	
	الودائع الزمنية		%0.7
المتوسط	على مختلف أنواع الائتمان الممنوح	%6.5	
	سلف اجتماعية	%6.5	
السرايا للتجارة والاستثمار	التسهيلات الائتمانية	%6.5	
	الودائع الزمنية		%1.0
	حسابات التوفير		%2.5

المصرف	اسم البنود	نسبة الفائدة المدينة	نسبة الفائدة الدائنة
الجمهورية	سحب على المكشوف	%4.5	
	سلف اجتماعية	%6.5	
	قروض عقارية	%5.5	
	قروض تجارية	%5.5 - 4.5	
	قروض مشتركة	%5.5 - 1.5	
	التوفير		%2 - 1
	الودائع الزمنية		%1 - 0.80
الوحدة	سحب على المكشوف	%5 - 4	
	قروض تجارية	%7 - 6	
	سلف اجتماعية	%6.5	
	قروض عقارية للموظفين	%1.5	
	قروض عقارية للمواطنين	%3.0	
	الودائع الزمنية		%1.4 - 0.5
	التوفير		%0.9
التجاري الوطني	سلف اجتماعية	%6.5	
	القروض والتسهيلات	%6.5	
	القروض العقارية	%6.5	
	قروض طويلة الأجل	%6.5 - 5	
	الودائع الزمنية		%1.75 - 1.25
	حسابات التوفير		%1.5

المصرف	اسم البنود	نسبة الفائدة المدينة (%)	نسبة الفائدة الدائنة (%)
شمال إفريقيا	سلف اجتماعية	%6.5	
	سحب على المكشوف	%6.0	
	قروض الإسكان الريفي والزراعي	%3.0	
	الودائع الزمنية		%1.25 - 1
	التوفير		%1.5
التجاري العربي	التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها	%6.5	
	حسابات التوفير		%1.0
التجارة والتنمية	سلف اجتماعية	%5.5	
	سحب على المكشوف	%6.0	
	قروض تجارية متوسطة الأجل	%5.0	
	الودائع الزمنية		%1.05 - 0.75
	التوفير		%1.05 - 0.75
المتحد للتجارة والاستثمار	سلف اجتماعية	%6.5	
	سحب على المكشوف	%6.0	

الملحق رقم (13)

تطور ميزانية المصرف الليبي الخارجي خلال عامي 2009 م - 2010 م
(المبالغ بألف الدولار الأمريكي)

الخصوم			الأصول		
2010م	2009م	البيان	2010م	2009م	البيان
11,809,240.5	10,166,204	الودائع	11,640,529.6	9,314,911	نقدية وأرصدة لدى المصارف
53,184.5	22,621	أرصدة دائنة وخصوم أخرى	1,431,326.5	1,421,440.6	صافي القروض والتسهيلات
260,836.6	2,396,632	المخصصات	2,807,741.3	2,396,631.6	الاستثمارات و المساهمات
3,784,469.4	2,705,314	حقوق المساهمين	16,067.8	9,853.4	أرصدة مدينة وأصول أخرى
			12,065.7	11,737.7	الأصول الثابتة
15,907,731.2	13,154,574.5	مجموع الخصوم	15,907,731.2	13,154,574.5	مجموع الأصول
11,065,216.6	7,910,655	التزامات عرضية	11,065,216.6	7,910,655	التزامات عرضية